ذم التأويل

لِلْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَامَةَ،
الشَّهِيرِ بِابْنِ قُدَامَةَ المَقْدِسِيِّ (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَنْ خمس نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ

تَحْقِيقُ:
أ.د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ذَمُّ التَّأْوِيلِ

لِلْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَامَةَ،
الشَّهِيرِ بِابْنِ قُدَامَةَ المَقْدِسِيِّ (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَنْ خمس نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ

تَحْقِيقُ:

أ. د. طَارِقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ القَحْطَانِيُّ
أُسْتَاذُ العَقِيدَةِ بِالْجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ التَحْقِيقِ

إِنَّ الحَمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ ابْنَ قُدَامَةَ المَقْدِسِيَّ مِنْ أَعْلَامِ الحَنَابِلَةِ الكِبَارِ فِي نِهَايَةِ القَرْنِ السَّادِسِ وَبِدَايَةِ السَّابِعِ، فَجُهُودُهُ كَبِيرَةٌ لَا تُنْكَرُ، سَارَ عَلَى نَهْجِ السَّلَفِ، وَصَنَّفَ كَثِيرًا مِنْ الكُتُبِ فِي العَقِيدَةِ وَالفِقْهِ، مِنْهَا: كِتَابُ «ذَمِّ التَّأْوِيلِ»، الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

وَقَدْ دَعَانِي إِلَى تَحْقِيقِهِ أَسْبَابٌ، مِنْهَا:

أَوَّلًا: حَاجَةُ الكِتَابِ لِلتَّحْقِيقِ، فَقَدْ وَقَفْتُ بِتَوْفِيقِ اللهِ عَلَى خَمْسِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ لَهُ، وَفِي عِلْمِي أَنَّهُ لَمْ يُحَقَّقْ مِنْ قَبْلُ عَلَى هَذَا العَدَدِ مِنَ النُّسَخِ.

ثَانِيًا: مُحْتَوَى الكِتَابِ، إِذْ فِيهِ مَسَائِلُ وَنَقُولٌ مُهِمَّةٌ، تُزِيلُ مَا أَشْكَلَ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ فِي هَذَا الكِتَابِ وَفِي غَيْرِهِ، الَّتِي كَانَتْ سَبَبًا فِي نِسْبَةِ التَّفْوِيضِ إِلَيْهِ.

ثَالِثًا: الكِتَابُ فِيهِ رَدٌّ عَلَى طَرِيقَةِ الخَلَفِ المُتَكَلِّمِينَ، الَّذِينَ تَطَاوَلُوا عَلَى السَّلَفِ، فَقَالُوا: «طَرِيقَةُ الخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ»[1]، فَرَكَّبُوا مَقَالَةً فِي غَايَةِ الغَشْمِ وَالظُّلْمِ، يَدْفَعُونَ بِهَا عَنْ كُبَرَائِهِمْ اللَّوْمَ، مُلَبِّسِينَ عَلَى الأُمَّةِ، وَمُتَّبِعِينَ لِلْمُتَشَابِهِ مِنْ القَوْلِ، فَاقْتَحَمُوا الأَمْرَ بِتَعَسُّفٍ بِلَا تَثَبُّتٍ.

هَذَا، وَقَدْ وَضَعْتُ خُطَّةً لِلدِّرَاسَةِ وَالتَّحْقِيقِ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

القِسْمُ الأَوَّلُ: **قِسْمُ الدِّرَاسَةِ**، وَفِيهِ مَبْحَثَانِ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ لِلْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ:

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: شُيُوخُهُ وَتَلَامِيذُهُ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: مُؤَلَّفَاتُهُ.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: وَفَاتُهُ.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٧٨).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بِالكِتَابِ، وَفِيهِ خَمْسَةُ مَطَالِبَ:

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تَوْثِيقُ نِسْبَةِ الكِتَابِ لِلْمُؤَلِّفِ، وَاسْمِهِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: مَوْضُوعُ الكِتَابِ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: المَآخِذُ عَلَى الكِتَابِ.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: النُّسَخُ الخَطِّيَّةُ المُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ.

المَطْلَبُ الخَامِسُ: مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ لِلْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ.

وَفِيهِ خَمْسَةُ مَطَالِبَ:

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

هُوَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَلَّامَةُ المُجْتَهِدُ، مُوَفَّقُ الدِّيْنِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ قُدَامَةَ بنِ مِقْدَامِ بنِ نَصْرٍ المَقْدِسِيُّ، الجَمَّاعِيْلِيُّ، ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ، الصَّالِحِيُّ، الحَنْبَلِيُّ.

مَوْلِدُهُ: بِجَمَّاعِيلَ، وَإِلَيْهَا يُنْسَبُ، وَهِيَ قَرْيَةٌ فِي نَابُلُس مِنْ أَرْضِ فِلَسْطِينَ، سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ، فِي شَعْبَانَ.

وَالمَقْدِسِيُّ: نِسْبَةً إِلَى أُسْرَةِ المَقَادِسَةِ، نُسِبُوا بِذَلِكَ لِقُرْبِهِمْ مِنْ بَيْتِ المَقْدِسِ.

وَالصَّالِحِيُّ: نِسْبَةً إِلَى مَسْجِدِ أَبِي صَالِحٍ، الَّذِي نَزَلَ فِيهِ مَعَ أَهْلِهِ.

وَالدِّمَشْقِيُّ: لِأَنَّهُ نَزَلَ دِمَشْقَ، عَاشَ وَمَاتَ فِيهَا.

هَاجَرَ مَعَ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَقَارِبِهِ، وَلَهُ عَشْرُ سِنِينَ. حَفِظَ القُرْآنَ، وَلَزِمَ الِاشْتِغَالَ بِالعِلْمِ مِنْ صِغَرِهِ، وَكَانَ مِنْ بُحُورِ العِلْمِ، وَأَذْكِيَاءِ العَالَمِ[(١)].

---

(١) ينظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة (٣/ ١٠٧)، ومجمع الآداب في معجم الألقاب (٦/ ٦١٥) (٥٨٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٤٩)، والبداية والنهاية (١٧/ ١١٦ ت التركي)، وفوات الوفيات (٢/ ١٥٨).

قَالَ ابْنُ النَّجَّارِ (٦٤٣ هـ): «كَانَ الشَّيْخُ مُوَفَّقُ الدِّينِ إِمَامَ الحَنَابِلَةِ بِالجَامِعِ، وَكَانَ ثِقَةً، حُجَّةً، نَبِيلًا، غَزِيرَ الفَضْلِ، كَامِلَ العَقْلِ، شَدِيدَ التَّثَبُّتِ، دَائِمَ السُّكُوتِ، حَسَنَ السَّمْتِ، نَزِهًا، وَرِعًا، عَابِدًا عَلَى قَانُونِ السَّلَفِ، عَلَى وَجْهِهِ النُّورُ، وَعَلَيْهِ الوَقَارُ وَالهَيْبَةُ، يَنْتَفِعُ الرَّجُلُ بِرُؤْيَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَهُ، صَنَّفَ التَّصَانِيفَ المَلِيحَةَ فِي المَذْهَبِ وَالخِلَافِ، وَقَصَدَهُ التَّلَامِذَةُ وَالأَصْحَابُ، وَسَارَ اسْمُهُ فِي البِلَادِ، وَاشْتَهَرَ ذِكْرُهُ، وَكَانَ حَسَنَ المَعْرِفَةِ بِالحَدِيثِ، وَلَهُ يَدٌ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ»(١).

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الحَاجِبِ (٦٤٧ هـ): «هُوَ إِمَامُ الأَئِمَّةِ، وَمُفْتِي الأُمَّةِ، خَصَّهُ اللهُ بِالفَضْلِ الوَافِرِ، وَالخَاطِرِ المَاطِرِ، وَالعِلْمِ الكَامِلِ، طَنَّتْ بِذِكْرِهِ الأَمْصَارُ، وَضَنَّتْ بِمِثْلِهِ الأَعْصَارُ، أَخَذَ بِمَجَامِعِ الحَقَائِقِ النَّقْلِيَّةِ وَالعَقْلِيَّةِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلَهُ المُؤَلَّفَاتُ الغَزِيرَةُ، وَمَا أَظُنُّ الزَّمَانَ يَسْمَحُ بِمِثْلِهِ، مُتَوَاضِعٌ، حَسَنُ الِاعْتِقَادِ، ذُو أَنَاةٍ وَحِلْمٍ وَوَقَارٍ، مَجْلِسُهُ مَعْمُورٌ بِالفُقَهَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ، وَكَانَ مُثِيرَ العِبَادَةِ، دَائِمَ التَّهَجُّدِ، لَمْ نَرَ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَرَ مِثْلَ نَفْسِهِ»(٢).

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٢٨٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٧).

المَطْلَبُ الثَّانِي: شُيُوخُهُ وَتَلَامِيذُهُ:

رَحَلَ هُوَ وَابْنُ خَالِهِ الحَافِظُ عَبْدُ الغَنِيِّ فِي أَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّيْنَ فِي طَلَبِ العِلْمِ إِلَى بَغْدَادَ، فَأَدْرَكَا الشَّيْخَ عَبْدَ القَادِرِ، فَنَزَلَا عِنْدَهُ بِالمَدْرَسَةِ، وَاشْتَغَلَا عَلَيْهِ تِلْكَ الأَيَّامَ، وَسَمِعَا مِنْهُ.

وَمِنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ سَمِعَ مِنْهُمْ:

١-ابْنُ النَّقُورِ، أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ البَغْدَادِيُّ، الشَّيْخُ المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ (٥٦٥ هـ)[(١)]، رَوَى عَنْهُ فِي هَذَا الكِتَابِ.

٢-أَبُو طَالِبٍ المُبَارَكُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خُضَيرٍ الصَّيْرَفِيُّ (٥٦٢ هـ)، ثِقَةٌ، صَحِيحُ السَّمَاعِ[(٢)]، رَوَى عَنْه فِي هَذَا الكِتَابِ فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ.

٣-ابْنُ أَبِي الصَّقْرِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ حَمْزَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ سَلَامَةَ بنِ أَبِي جَمِيْلٍ القُرَشِيُّ، الشُّرُوْطِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ، وَيُعْرَفُ بِابْنِ أَبِي الصَّقْرِ (٥٨٠ هـ)، مُحَدِّثٌ، ثِقَةٌ، مُفِيْدٌ[(٣)].

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٩٨).

(٢) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٠٩)، والمعين في طبقات المحدثين (١٨٩٢).

(٣) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٥/ ٣٢٧)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٨/ ١٨٥)، وتاريخ الإسلام (٣٩/ ١٤٠).

٤-أَحْمَدُ بنُ مَسْعُوْدِ بنِ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ مَطَرٍ، أَبُو العَبَّاسِ الشَّرِيفُ، الهَاشِمِيُّ، البَغْدَادِيُّ (٥٧٠ هـ)، مِن أَهْلِ العِلْمِ وَالرِّوَايَةِ[١]، رَوَى عَنْه ابْنُ قُدَامَةَ فِي هَذَا الكِتَابِ.

٥- عَلِيُّ بْنُ عَسَاكِرَ بْنِ المُرَحَّبِ، أَبُو الحَسَنِ المُقْرِىءُ، النَّحْوِيُّ، المَعْرُوفُ بِالْبَطَائِحِيِّ الضَّرِيرِ (٥٧٢ هـ)، مُقْرِئُ العِرَاقِ، ثِقَةٌ مَأْمُونٌ[٢]، رَوَى عَنْه ابْنُ قُدَامَةَ فِي هَذَا الكِتَابِ.

٦- أَبُو الفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ البَاقِي بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَلْمَانَ البَغْدَادِيُّ، الحَاجِبُ، ابْنُ البَطِّيِّ (٥٦٤ هـ)، الصَّدُوقُ، مُسْنِدُ العِرَاقِ[٣]. رَوَى عَنْه ابْنُ قُدَامَةَ فِي هَذَا الكِتَابِ.

٧- أَبُو الفَتْحِ نَصْرُ بنُ فِتْيَانَ بنِ مَطَرٍ بْنِ المَنِّيِّ النَّهْرُوَانِيُّ الحَنْبَلِيُّ (٥٨٣ هـ)، الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، المُفْتِي، شَيْخُ الحَنَابِلَةِ فِي عَصْرِهِ[٤].

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (١٢/ ٥٤٨) (١٤١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٣٢٠) (١٩٧).

(٢) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء (٤/ ١٨١٩) (٧٨٩) تكملة الإكمال - ابن نقطة (٥/ ٣٢٤) [٥٥٨٤] سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٤٨).

(٣) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٨١).

(٤) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٣٧).

وَمِنْ تَلَامِيذِهِ الَّذِينَ حَدَّثُوا عَنْهُ:

١- الضِّيَاءُ المَقْدِسِيُّ (٦٤٣ هـ): ضِيَاءُ الدِّينِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنْصُورٍ، السَّعْدِيُّ، المَقْدِسِيُّ، الجَمَاعِيلِيُّ، ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ، الصَّالِحِيُّ، الحَنْبَلِيُّ، الإِمَامُ الحَافِظُ، المُحَقِّقُ، المُجَوِّدُ، الحُجَّةُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ وَالرِّحْلَةِ الوَاسِعَةِ[١]، مِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ: المُنْتَقَى مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ وَالحِسَانُ، وَقَدْ تَرْجَمَ لِشَيْخِهِ المُوَفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ[٢].

٢- أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي المَعَالِي سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَّاجٍ الدُّبَيْثِيُّ، ثُمَّ الوَاسِطِيُّ، الشَّافِعِيُّ (٦٣٧ هـ)، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، شَيْخُ القُرَّاءِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ[٣].

٣- ابْنُ النَّجَّارِ (٦٤٣ هـ): مُحِبُّ الدِّينِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ حَسَنِ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ مَحَاسِنَ البَغْدَادِيُّ، المَعْرُوفُ بِابْنِ النَّجَّارِ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، البَارِعُ، مُحَدِّثُ العِرَاقِ[٤].

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٢٦).

(٢) نص على ذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٢٨).

(٣) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٦٨).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٢٦).

٤- بَهَاءُ الدِّيْنِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ أَحْمَدَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ بنِ مَنْصُوْرٍ المَقْدِسِيُّ، الحَنْبَلِيُّ (٦٢٤ هـ)، المُفْتِي المُحَدِّثُ، شَارِحُ المُقْنِعِ، وَابْن عَمِّ الحَافِظِ الضِّيَاءِ، وَالشَّمْسِ أَحْمَدَ وَالِد الفَخْرِ بْنِ البُخَارِيِّ[١].

٥-أَبُو شَامَةَ (٦٦٥ هـ): شِهَابُ الدِّينِ أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، المَقْدِسِيُّ، ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، المُحَدِّثُ، المَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، لِشَامَةٍ كَبِيرَةٍ فَوْقَ حَاجِبِهِ الأَيْسَرِ، وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ: (الرَّوْضَتَيْنِ فِي أَخْبَارِ الدَّوْلَتَيْنِ النُّورِيَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ)، وَ(البَاعِثُ عَلَى إِنْكَارِ البِدَعِ وَالحَوَادِثِ)، وَسَمِعَ عَلَى ابْنِ قُدَامَةَ مُسْنَدَ الشَّافِعِيِّ[٢].

٧-ابْنُ الصَّلَاحِ (٦٤٣ هـ): أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي نَصْرٍ، النَّصْرِيُّ الكُرْدِيُّ الشَّهْرَزُورِيُّ الشَّرْخَانِيُّ، المَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّلَاحِ، والْمُلَقَّبُ بتَقِيِّ الدِّينِ، الفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ[٣].

٨- اليُونِينِيُّ (٦٦٥ هـ): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عِيسَى بْنِ أَبِي الرِّجَالِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ اليُونِينِيُّ، الشَّيْخُ الفَقِيهُ، الحَافِظُ الحَنْبَلِيُّ[٤].

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٨٩).

(٢) ينظر: فوات الوفيات (٢/ ٢٦٩)، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٣٤).

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات (٢/ ٨٦).

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٣٢٦).

٩-الْمُنْذِرِيُّ (٦٥٦ هـ): أَبُو مُحَمَّدٍ زَكِيُّ الدِّينِ عَبْدُ العَظِيمُ بْنُ عَبْدِ القَوِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، المُنْذِرِيُّ الشَّافِعِيُّ المِصْرِيُّ، الإِمَامُ العَلَّامَةُ الحَافِظُ، أَصْلُهُ مِنْ الشَّامِ، وَلَكِنَّهُ وُلِدَ بِمِصْرَ، وَكَانَ شَيْخَ الحَدِيثِ بِهَا مُدَّةً طَوِيلَةً. مِنْ كُتُبِهِ: (التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ مِنْ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ)، و(مُخْتَصَرُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، وَ(مُخْتَصَرُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ)[١].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: مُؤَلَّفَاتُهُ:

يُعَدُّ ابْنُ قُدَامَةَ مِنْ المُكْثِرِينَ فِي التَّأْلِيفِ، وَذَلِكَ فِي العَقِيدَةِ وَالفِقْهِ، وَمِنْ كُتُبِهِ المُؤَلَّفَةِ:

١- لُمْعَةُ الِاعْتِقَادِ، أَوْ رِسَالَةٌ فِي الِاعْتِقَادِ، وَهِيَ رِسَالَةٌ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ[٢].

---

(١) ينظر: البداية والنهاية (١٧/ ٣٧٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١١٢).

(٢) طبع عن نسخة خطية وحيدة، وكانت أول طبعة في عام (١٣٣٨هـ) بمطبعة الترقي بدمشق، ثم تلتها طبعة المنار بتاريخ (١٣٤٠هـ) بإشراف الشيخ محمد أحمد عبد السلام، ثم توالت طبعاتها، ومنها: تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، كان آخرها بدار الهدى بالرياض (١٤٠٨ هـ)، ومنها: طبعة الدار السلفية بالكويت، تحقيق: بدر البدر، وطُبع أيضا بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية سنة (١٤٢٠هـ)، وطبع أيضا بتحقيق أشرف عبد المقصود، مع إضافة تعليقات الشيخ ابن

٢- البُرْهَانُ فِي بَيَانِ القُرْآنِ[١].

٣- ذَمُّ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ كِتَابُنَا هَذَا.

٤- حِكَايَةُ المُنَاظَرَةِ[٢] فِي القُرْآنِ مَعَ بَعْضِ أَهْلِ البِدْعَةِ[٣].

٥- رِسَالَةٌ فِي القُرْآنِ وَكَلَامِ اللهِ، وَهِيَ فَتْوَى[٤].

عثيمين، أضواء السلف، الطبعة الثالثة سنة (١٤١٥هـ)، وطبع عن ثمان نسخ خطية بتحقيق: خالد بن محمد بن إبراهيم السكران التميمي، ضمن رسائل أخرى، دار التوحيد، سنة (١٤٣٩هـ)، وطبع أيضا عن ثلاث نسخ خطية بتحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الفرحان بن عرير، بعنوان: رسالة في الاعتقاد، دار ركائز، سنة (١٤٤٠هـ).

(١) طبع عن نسخة خطية وحيدة بتحقيق: سعود الفنيسان، مكتبة الهدي النبوي الإسلامية، بورسعيد، الطبعة الثانية سنة (١٤٠٩هـ).

(٢) لعلها كانت مع ابن فضلان الشافعي، الذي كان يُضرب به المثل في المناظرة، فقطعه، كما ذكر الذهبي في السير (٢٢/ ١٧٠).

(٣) طبع بتحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية سنة (١٤١٨هـ).

(٤) طبع بتحقيق يوسف بن محمد السعيد، دار أطلس الخضراء، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٤هـ).

٦- رِسَالَةٌ فِي مَسْأَلَةِ العُلُوِّ، مَطْبُوعٌ بِاسْمِ: إِثْبَاتُ صِفَةِ العُلُوِّ [١].

٧- مَسْأَلَةٌ فِي تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي كُتُبِ أَهْلِ الكِتَابِ [٢].

٨- الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ فِي إِثْبَاتِ الحَرْفِ القَدِيمِ [٣].

٩- رِسَالَةٌ كَتَبَهَا إِلَى أَهْلِ حِمْصَ فِيهَا عَقِيدَتُهُ [٤].

مَلْحُوظَةٌ:

نُسِبَ لِلْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ كِتَابٌ عُنْوَانُهُ: (تُحْفَةُ الأَحْبَابِ فِي بَيَانِ حُكْمِ الأَذْنَابِ)، لَكِنَّ أَحَدَ البَاحِثِينَ بَعْدَ فَحْصِ صُورَةِ المَخْطُوطِ، اتَّضَحَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِابْنِ قُدَامَةَ، وَذَلِكَ لِلْأَسْبَابِ الآتِيَةِ:

---

(١) طبع عن أربع نسخ خطية، بتحقيق: د. أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٩هـ).

(٢) طبع عن نسخة خطية وحيدة، بتحقيق: عبد الرحمن بن محمد دمشقية، الطبعة الأولى سنة (١٤١٠هـ).

(٣) طبع عن نسختين خطيتين، بتحقيق: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤١٩هـ).

(٤) طبع ضمن المجموعة السعودية لبعض عقائد السلف، تحقيق: الشيخ عبد الله بن حميد، مطابع دار الثقافة بمكة المكرمة، سنة (١٣٩٤هـ).

١- يَحْتَوِي الكِتَابُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ الشِّرْكِيَّاتِ، وَادِّعَاءِ عِلْمِ الغَيْبِ عَبْرَ حَرَكَاتِ الكَوَاكِبِ.

٢- الكِتَابُ فِيه نَقُولٌ لِأَشْخَاصٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ابْنِ قُدَامَةَ مُفَاوِزٌ، مَثَلًا: فِيهِ نَقْلٌ عَنْ السُّيُوطِيِّ (٩١١ هـ).

٣- بَعْدَ الرُّجُوعِ لِكُتُبِ التَّرَاجِمِ اتَّضَحَ أَنَّ مُؤَلِّفَهُ اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى المَقْدِسِيُّ، فَرَغَ مِنْ تَصْنِيفِهِ سَنَةَ (١٠٧٨هـ)، فَلَعَلَّ التَّشَابُهُ بَيْنَ اسْمِهِ وَاسْمِ ابْنِ قُدَامَةَ هُوَ السَّبَبُ فِي الخَلْطِ بَيْنَهُمَا(١).

الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ الإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ بِدِمَشْقَ، يَوْمَ السَّبْتِ، يَوْمَ الفِطْرِ، سَنَةَ عِشْرِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ، وَكَانَ الخَلْقُ الَّذِينَ حَضَرُوا جِنَازَتَهُ لَا يُحْصَوْنَ، تُوُفِّيَ بِمَنْزِلِهِ بِالبَلَدِ، وَكَانَ الضِّيَاءُ المَقْدِسِيُّ (٦٤٣ هـ) فِيْمَنْ غَسَّلَهُ(٢)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ مِنَ الغَدِ، وَحُمِلَ إِلَى سَفْحِ قَاسِيُونَ، فَدُفِنَ بِهِ(٣).

---

(١) ينظر للاستزادة: منهج ابن قدامة في تقرير عقيدة السلف وموقفه من المخالفين لها، د. علي بن محمد الشهراني (ص٤٨-٥١).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٧٢).

(٣) ينظر: ذيل الطبقات (٣/ ٢٩٧).

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بِالْكِتَابِ.

وَفِيهِ خَمْسَةُ مَطَالِبَ:

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تَوْثِيقُ نِسْبَةِ الكِتَابِ لِلْمُؤَلِّفِ وَاسْمِهِ:

هَذَا الكِتَابُ صَحِيحُ النِّسْبَةِ لِلْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ، وَذَلِكَ لِلْأَسْبَابِ الآتِيَةِ:

١- أَنَّهُ جَاءَ فِي النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ التَّصْرِيحُ بِالْعُنْوَانِ وَاسْمِ المُؤَلِّفِ.

٢- أَنَّ مَنْ تَرْجَمَ لِابْنِ قُدَامَةَ نَصَّ عَلَيْهِ(١).

٣- نَقَلَ بَعْضُ العُلَمَاءِ مِنْهُ، أَوْ ذَكَرُوا بَعْضَ مَا حَوَاهُ الكِتَابُ(٢).

٤- تَشَابُهُ العِبَارَاتِ وَالتَّقْرِيرَاتِ لِلْمَسَائِلِ، وَطَرِيقَةُ الأُسْلُوبِ فِي كُتُبِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِمَنْ قَرَأَ كُتُبَ ابْنِ قُدَامَةَ، فَأَحْيَانًا يُكَرِّرُ نَفْسَ الكَلَامِ فِي أَكْثَرَ مِنْ كِتَابٍ.

٥- احْتَوَى الكِتَابُ عَلَى رِوَايَاتٍ يَرْوِيهَا عَنْ شُيُوخِهِ المَعْرُوفِينَ، كَأَبِي طَالِبٍ المُبَارَكِ الصَّيْرَفِيِّ (٥٦٢ هـ)، وَأَبِي العَبَّاسِ الشَّرِيفِ الهَاشِمِيِّ البَغْدَادِيِّ (٥٧٠ هـ)،

(١) ينظر: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٢٢/ ٢٦٦) المطلع على ألفاظ المقنع، أبو عبد الله، شمس الدين البعلي (ت ٧٠٩ هـ) (ص٥٥٩) التكملة لوفيات النقلة (٣/ ١٠٧) مجمع الآداب في معجم الألقاب (٦/ ٦١٥) (٥٨٢٨) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٤٩) تاريخ الإسلام (١٣/ ٦٠٣) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٣) ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ٢٦).

وَعَلِيِّ بْنِ عَسَاكِرَ بْنِ المُرَحَّبِ المُقْرِىءِ البَطَائِحِيِّ (٥٧٢ هـ)، وَأَبِي الفَتْحِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ البَاقِي ابْنِ البَطِّيِّ (٥٦٤ هـ).

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَوْضُوعُ الكِتَابِ:

مَوْضُوعُ الكِتَابِ بَيَّنَهُ المُؤَلِّفُ ابْنُ قُدَامَةَ ﷾ فِي مُقَدِّمَةِ الكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «فَإِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكُرَ مَذْهَبَ السَّلَفِ، مِنْ الصَّحَابَةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ- فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ»، وَقَدْ قَسَّمَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

الْبَابُ الأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَذْهَبِهِمْ وَسَبِيلِهِمْ.

وَالثَّانِي: فِي الحَثِّ عَلَى اتِّبَاعِهِمْ وَلُزُومِ أَثَرِهِمْ.

وَالثَّالِثُ: فِي بَيَانِ صَوَابِ مَا صَارُوا إِلَيْهِ، وَأَنَّ الحَقَّ فِيمَا كَانُوا عَلَيْهِ.

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: المَآخِذُ عَلَى الكِتَابِ، وَنِسْبَةُ التَّفْوِيضِ لِابْنِ قُدَامَةَ:

وَرَدَ فِي هَذَا الكِتَابِ وَبَعْضِ كُتُبِ ابْنِ قُدَامَةَ مَا ظَاهِرُهُ التَّفْوِيضُ، ويُمْكِنُ أَنْ أُقَسِّمَهَا إِلَى قِسْمَيْنِ:

- قِسْمٌ: يَنْفِي تَفْسِيرَ المَعْنَى أَوْ مَعْرِفَتَهُ.
- وَقَسْمٌ: يُثْبِتُ أَلفَاظًا مُجَرَّدَةً.

وَلَعَلِّي أَسْتَعْرِضُهَا عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

القِسْمُ الأَوَّلُ: عِبَارَاتٌ جَاءَتْ بِنَفْيِ تَفْسِيرِ المَعْنَى أَوْ مَعْرِفَتِهِ، وَمِنْهَا:

النَّصُّ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «أَنَّ التَّأْوِيلَ تَكَلُّفٌ، وَحُمْقٌ، وَتَنَطُّعٌ، وَكَلَامٌ بِالْجَهْلِ، وَتَعَرُّضٌ لِلْخَطَرِ، فِيمَا لَا تَدْعُو إِلَيْهِ حَاجَةٌ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى عِلْمِ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِهِ -جَلَّ وَعَزَّ-، فَإِنَّهُ لَا يُرَادُ مِنْهَا عَمَلٌ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا تَكْلِيفٌ سِوَى الإِيمَانِ بِهَا، وَيُمْكِنُ الإِيمَان **بِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمِ مَعْنَاهَا**، فَإِن الإِيمَانَ بِالجَهْلِ صَحِيحٌ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالإِيمَانِ بِمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا التَّسْمِيَةَ وَقَالَ ﷻ: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَقَدْ نُهِينَا عَنْ التَّبَدِّي وَالتَّنَطُّعِ وَالتَّكَلُّفِ»(١).

فَمَوْضِعُ الإِشْكَالِ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لَا يُرَادُ مِنْهَا عَمَلٌ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا تَكْلِيفٌ سِوَى الإِيمَانِ بِهَا، وَيُمْكِنُ الإِيمَان بِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمِ مَعْنَاهَا، فَإِن الإِيمَانَ بِالجَهْلِ صَحِيحٌ».

وَالجَوَابُ عَلَيْهِ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

أَوَّلًا: يَجِبُ رَدُّ هَذَا المُتَشَابِهِ إِلَى كَلَامِهِ المُحْكَمِ الَّذِي يُفَسِّرُ مُرَادَهُ هُنَا، وَسَيَأْتِي تَوْضِيحُ ذَلِكَ فِي الفِقْرَةِ الرَّابِعَةِ الآتِيَةِ.

ثَانِيًا: النَّظَرُ إِلَى مَنْهَجِهِ العَامِّ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ أَنَّهُ يُثْبِتُ جُمْلَةً مِنْ الصِّفَاتِ، بَلْ نَقَلَ العُلَمَاءُ تَقْرِيرَاتِهِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَكَيْفَ يُفُوتُ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا

---

(١) تحريم النظر في كتب الكلام (ص٥٢).

الخَطَأِ، فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، أُنْظُرْ مَاذَا قَالَ عَنْهُ ابْنُ القَيِّمِ (٧٥١ هـ) فِي الصَّوَاعِقِ: «قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ المُتَّفَقُ عَلَى إِمَامَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَصَلَاحِهِ، وَكَرَامَاتِهُ، أَبُو مُحَمَّدٍ مُوَفَّقُ الدِّينِ ابْنُ قُدَامَةَ المَقْدِسِيُّ: إِنَّ اللهَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْعُلُوِّ فِي...»[١]. ثُمَّ سَاقَ كَلَامَهُ، وَبِدِيبَاجَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ هَذِهِ فِي الثَّنَاءِ قَالَ شَيْخُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (٧٢٨ هـ)، قَالَ: «وَقَالَ الإِمَامُ الزَّاهِدُ العَلَّامَةُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ المَقْدِسِيُّ...»، ثُمَّ سَاقَ الكَلَامَ نَفْسَهُ مِنْ كِتَابِهِ (إِثْبَاتُ العُلُوِّ)[٢].

ثَالِثًا: بِتَفْكِيكِ النَّصِّ نَفْسِهِ، فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى النَّصِّ وَجَدْنَا أَنَّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ مَقْصِدَهُ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ (الْمَعْنَى) الكَيْفِيَّةُ، وَلَيْسَ أَصْلَ المَعْنَى أَوْ المَعْنَى المُجْمَلَ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ بَعْدَ كَلَامِهِ المُشْكِلِ مُبَاشَرَةً قَالَ: «فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالإِيمَانِ بِمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا التَّسْمِيَةَ...»، فَهَلْ ابْنُ قُدَامَةَ لَا يَعْرِفُ المَعْنَى المُجْمَلَ لِلْمَلَائِكَةِ، وَالكُتُبِ، وَالرُّسُلِ؟!

رَابِعًا: أَنَّ نَفْيَ المَعْنَى عِنْدَ ابْنِ قُدَامَةَ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا المَعْنَى أَوْ التَّأْوِيلُ البَاطِلُ، الَّذِي تَأَوَّلَهُ الجَهْمِيَّةُ وَالمُتَكَلِّمِينَ. وَدَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ حِمْصَ، حَيْثُ يَقُولُ: «اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ، أَنَّ رَبَّكُمْ عَظِيمٌ

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٢/ ٨٧٧).

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٢١٥) ونقل كلامه أيضا في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٨).

قَدِيرٌ كَبِيرٌ، لَا تُدْرَكُ صِفَاتُهُ بِالْعُقُولِ، وَلَا يُتَجَاوَزُ فِيهَا مَا وَرَدَ بِهِ المَنْقُولُ، وَأَنَّهُ لَا يُشَبَّهُ فِي مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَا يُتَجَاوَزُ فِي وَصْفِهِ مَا وَرَدَ بِهِ الخَبَرُ الصَّحِيحُ الأَثَرِ الصَّرِيحُ، **وَلَا تُفَسِّرُوهُ بِآرَائِكُمْ**)[١]. فَنَصَّ هُنَا عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِالتَّفْسِيرِ هُوَ مَا كَانَ بِالرَّأْيِ.

وَمِنْ النُّصُوصِ الأُخْرَى لَهُ، قَوْلُهُ: «وَلَا نَتَأَوَّلُهُ بِتَأْوِيلٍ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، وَلَا نُشَبِّهُهُ بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا بِسِمَاتِ المُحْدَثِينَ»[٢].

وَقَالَ فِي ذَمِّ التَّأْوِيلِ: «وَلَا تَفْسِيرَ وَلَا تَأْوِيلَ لَهَا بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا»[٣].

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا: «وَهَذِهِ المَعَانِي هِيَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ المُتَبَادِرُ إِلَى الأَفْهَامِ مِنْهَا. وَظَاهِرُ اللَّفْظِ هَوَ مَا يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ مِنْهُ، حَقِيقَةً كَانَ أَوْ مَجَازًا»[٤].

وَإِمَّا اجْتِنَابُ الكَيْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِدْرَاكَ الكَيْفِيَّةِ مِنْ تَمَامِ المَعْنَى، أَوْ دَاخِلَةٌ فِي المَعْنَى لِلصِّفَةِ، فَالمَعْنَى عِنْدَ ابْنِ قُدَامَةَ وَبَعْضِ السَّلَفِ لَهُ تَعْبِيرَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَقِيقَةُ المَعْنَى، أَيْ: كَيْفِيَّتُهُ أَوْ كُنْهُهُ، وَيُسَمَّى: (المَعْنَى المُفَصَّلُ).

وَالثَّانِي: أَصْلُ المَعْنَى، وَيُسَمَّى: (المَعْنَى المُجْمَلُ)، أَيْ: القَدْرُ المُشْتَرَكُ الَّذِي إِذَا أُطْلِقَ فُهِمَ مِنْهُ مَعْنًى عَامٌّ كُلِّيٌّ فِي المُطْلَقِ.

---

(١) (ص٤٦).

(٢) لمعة الاعتقاد (ص١١).

(٣) ذم التأويل (ص٤٧).

(٤) ذم التأويل (ص٩٨).

وَالدَّلِيلُ الشَّاهِدُ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، يُوَضِّحُ كَلَامَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَفِيهِ يَقُولُ: «وَإِنَّمَا يَحْصُلُ التَّشْبِيهُ وَالتَّجْسِيمُ مِمَّنْ حَمَلَ صِفَاتِ اللهِ ﷻ عَلَى صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ فِي المَعْنَى، وَنَحْنُ لَا نَعْتَقِدُ ذَلِكَ وَلَا نَدِينُ بِهِ، بَلْ نَعْلَمُ أَنَّ اللهَ ﵎ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]»(١)، فَهُوَ يُرِيدُ حَقِيقَةَ المَعْنَى وَلَيْسَ أَصْلَهُ، أَوْ مُطْلَقَ المَعْنَى، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَثْبَتَ للهِ مَعْنًى، بَلْ جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَكْثَرَ وُضُوحًا، حَيْثُ يَقُولُ فِيهِ: «وَعَلِمُوا -أَيْ: السَّلَفُ- أَنَّ المُتَكَلِّمَ بِهَا صَادِقٌ لَا شَكَّ فِي صِدْقِهِ فَصَدَّقُوهُ، وَلَمْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا فَسَكَتُوا عَمَّا لَمْ يَعْلَمُوهُ، وَأَخَذَ ذَلِكَ الآخِرُ وَالأَوَّلُ، وَوَصَّى بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِحُسْنِ الاتِّبَاعِ، وَالوُقُوفِ حَيْثُ وَقَفَ أَوَّلُهُمْ، وَحَذَّرُوا مِنَ التَّجَاوُزِ لَهُمْ، وَالعُدُولِ عَنْ طَرِيقِهِمْ، وَبَيَّنُوا لَهُمْ سَبِيلَهُمْ وَمَذْهَبَهُمْ، وَنَرْجُو أَنْ يَجْعَلَنَا اللهُ تَعَالَى مِمَّنْ اقْتَدَى بِهِمْ فِي بَيَانِ مَا بَيَّنُوهُ، وَسُلُوكِ الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكُوهُ»(٢).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَصَحَّ بِهِ النَّقْلُ عَنْهُ ﷺ فِيمَا شَهِدْنَاهُ، أَوْ غَابَ عَنَّا، نَعْلَمُ أَنَّهُ صِدْقٌ وَحَقٌّ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا عَقَلْنَاهُ وَجَهِلْنَاهُ، وَلَمْ نَطَّلِعْ عَلَى حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ، مِثْلَ حَدِيثِ الإِسْرَاءِ وَالمِعْرَاجِ، وَكَانَ يَقْظَةً لَا مَنَامًا، فَإِنَّ قُرَيْشًا أَنْكَرَتْهُ وَأَكْبَرَتْهُ، وَلَمْ تَكُنْ تُنْكِرُ المَنَامَاتِ. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَلَكَ المَوْتِ لَمَّا جَاءَ مُوسَى ﵇ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ لَطَمَهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ عَيْنَهُ. وَمِنْ ذَلِكَ:

(١) تحريم النظر في كتب الكلام (ص٥٨).

(٢) ذم التأويل (ص٤٨).

أَشْرَاطُ السَّاعَةِ، مِثْلُ: خُرُوجُ الدَّجَّالِ، وَنُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام فَيَقْتُلُهُ، وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ...»(١). فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ ابْنَ قُدَامَةَ لَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّفْظَ مِمَّا سَبَقَ، الأَشْرَاطُ وَغَيْرُهَا؟!

وَيَدْخُلُ فِي الخَوْضِ فِي الكَيْفِيَّةِ التَّعَمُّقُ وَالتَّكَلُّفُ بِلَا دَلِيلٍ، وَيُؤَكِّدُ أَنَّ ابْنَ قُدَامَةَ يُرِيدُهُ مَا جَاءَ فِي نَفْسِ النَّصِّ، إِذْ يَقُولُ: «وَقَدْ نُهِينَا عَنِ التَّبَدِّي وَالتَّنَطُّعِ وَالتَّكَلُّفِ».

وَبِهَذَا يَزُولُ الإِشْكَالُ عَنْ كَلَامِهِ الَّذِي ظَاهِرُهُ التَّفْوِيضُ.

▤ **النَّصُّ الثَّانِي**: قَوْلُهُ: «وَالصَّحِيحُ: أَنَّ المُتَشَابِهَ مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ، وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِتَأْوِيلِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وَنَحْوِهِ. فَهَذَا اتَّفَقَ السَّلَفُ رحمهم الله عَلَى الإِقْرَارِ بِهِ، وَإِمْرَارِهِ عَلَى وَجْهِهِ وَتَرْكِ تَأْوِيلِهِ.

فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ ذَمَّ المُبْتَغِينَ لِتَأْوِيلِهِ، وَقَرَنَهُمْ فِي الذَّمِّ بِالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الفِتْنَةَ، وَسَمَّاهُمْ أَهْلَ زَيْغٍ؛ وَلِأَنَّ قَوْلَهُمْ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ يَدُلُّ عَلَى نَوْعِ تَفْوِيضٍ وَتَسْلِيمٍ لِشَيْءٍ لَمْ يَقِفُوا عَلَى مَعْنَاهُ، سِيَّمَا إِذَا أَتْبَعُوهُ بِقَوْلِهِمْ: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، فَذِكْرُهُمْ رَبَّهُمْ هَهُنَا

(١) لمعة الاعتقاد (ص٢٨).

يُعْطِي الثِّقَةَ بِهِ، وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِهِ، وَأَنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ، وَجَاءَ مِنْ عِنْدِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ المُحْكَمُ...

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يُخَاطِبُ اللهُ الخَلْقَ بِمَا لَا يَعْقِلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يُنْزِلُ عَلَى رَسُولِهِ مَا لَا يُطَّلَعُ عَلَى تَأْوِيلِهِ؟

قُلْنَا: يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَهُمْ الإِيمَانَ بِمَا لَا يَطَّلِعُونَ عَلَى تَأْوِيلِهِ؛ لِيَخْتَبِرَ طَاعَتَهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ [محمد: ٣١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]. وَكَمَا اخْتَبَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِالحُرُوفِ المُقَطَّعَةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهَا»(١).

الجَوَابُ:

أَوَّلًا: تَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ قُدَامَةَ يَسْتَعْمِلُ كَلِمَةَ «المَعْنَى» وَيُرِيدُ بِهَا الكَيْفِيَّةَ، أَوْ التَّعَمُّقَ فِي المَعْنَى وَالتَّفْسِيرَ المُتَكَلَّفَ، وَهَذَا مَا يُرِيدُهُ هُنَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَقِفُوا عَلَى مَعْنَاهُ»، وَضَرَبَ مِثَالًا بِالْحُرُوفِ المُقَطَّعَةِ، وَهِيَ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللهُ بِمَعْنَاهَا، وَالخَوْضُ فِيهَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ التَّعَمُّقِ وَالتَّكَلُّفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِيهَا دَلِيلٌ يُبَيِّنُ مَعْنَاهَا،

(١) روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٢١٧).

وَالتَّعَمُّقُ فِي مَعَانِي الصِّفَاتِ بِلَا دَلِيلٍ مُخَالِفٌ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ، لِأَنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ كَمَا قَرَّرَهُ، وَهُوَ مُتَّبِعٌ لِلسَّلَفِ فِي ذَلِكَ.

وَهُنَاكَ جَوَابٌ آخَرُ عَنْ إِيرَادِهِ لِلْحُرُوفِ المُقَطَّعَةِ، بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الجَامِعَ بَيْنَ ذِكْرِهِ لِلْحُرُوفِ المُقَطَّعَةِ وَالآيَاتِ الأُخْرَى هُوَ الِاخْتِبَارُ بِصِدْقِ المُؤْمِنِ وَتَسْلِيمِهِ لِلْأَمْرِ، وَلَيْسَ الجَامِعُ بَيْنَهَا هُوَ عَدَمُ إِثْبَاتِ المَعْنَى، لِأَنَّ الآيَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ ٣١﴾ [محمد: ٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، فَهَلْ هَذِهِ الآيَاتُ مِمَّا لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهَا؟!

ثَانِيًا: مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّهُ يُرِيدُ الكَيْفِيَّةَ أَنَّ ابْنَ قُدَامَةَ فِي كُتُبِهِ -وَمِنْهَا ذَمُّ التَّأْوِيلِ- أَوْرَدَ مَقُولَةَ مَالِكٍ وَشَيْخِهِ رَبِيعَةَ فِي سِيَاقِ بَيَانِهِ لِلْمُتَشَابِهِ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ فِي هَذَا النَّصِّ أَوْرَدَ بَعْضَ الأَمْثِلَةِ مِنْ الآيَاتِ، وَمِنْهَا آيَةُ الِاسْتِوَاءُ، وَمِنْ المَعْلُومِ أَنَّ ابْنَ قُدَامَةَ يُثْبِتُ صِفَةَ الِاسْتِوَاءِ، وَهَذَا يُثْبِتُ أَنَّهُ يُرِيدُ الكَيْفِيَّةَ.

رَابِعًا: أَنَّهُ فِي النَّصِّ نَفْسِهِ لَمَّا أَوْرَدَ بَعْضَ آيَاتِ الصِّفَاتِ قَالَ: «فَهَذَا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى الإِقْرَارِ بِهِ، وَإِمْرَارِهِ عَلَى وَجْهِهِ وَتَرْكِ تَأْوِيلِهِ»، فَهَلْ الإِقْرَارُ لِمُجَرَّدِ الأَلْفَاظِ أَمْ لِلْمَعَانِي؟

فَإِنْ قِيلَ الإِقْرَارُ لِلْأَلْفَاظِ، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا الفَرْقُ بَيْنَ السَّلَفِ وَالجَهْمِيَّةِ وَسَائِرِ أَهْلِ البِدَعِ؛ إِذْ لَا أَحَدَ يُنْكِرُ الأَلْفَاظَ؟! فَلَا يَبْقَى إِذَنْ إِلَّا الإِقْرَارُ بِمَعْنَاهَا.

خَامِسًا: أَنَّ ابْنَ قُدَامَةَ يُعْمِلُ قَاعِدَةَ: «القَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي بَعْضِهَا الآخَرِ»، حَيْثُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ المُنَاظَرَةِ: «فَإِنْ نَفَيْتُمْ الكَلَامَ لِافْتِقَارِهِ فِي زَعْمِكُمْ إِلَى المَخَارِجِ وَالأَدَوَاتِ فَيَلْزَمُكُمْ نَفْيُ سَائِرِ الصِّفَاتِ، وَإِنْ أَثْبَتُّمْ لَهُ الصِّفَاتِ وَنَفَيْتُمْ عَنْهُ الأَدَوَاتِ لَزِمَكُمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الكَلَامِ»(١).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الكِتَابِ: «ثُمَّ إِنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مِثْلُ هَذَا فِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ، عَلَى أَنَّ مُعْتَمَدَنَا فِي صِفَاتِ اللهِ ﷻ إِنَّمَا هُوَ الِاتِّبَاعُ، نَصِفُ اللهَ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَلَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ وَلَا نَتَجَاوَزُهُ، وَلَا نَتَأَوَّلُهُ وَلَا نُفَسِّرُهُ، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا قَالَ اللهُ وَرَسُولُهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَلَا نَشُكُّ فِيهِ وَلَا نَرْتَابُ»(٢).

فَهَذَا النَّصُّ إِذَا فَكَكْنَاهُ نَجِدُ الدَّلَالَاتِ المُبْطِلَةَ لِتُهْمَةِ التَّفْوِيضِ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

١- إِعْمَالُهُ لِلْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مِثْلُ هَذَا فِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ»، وَقَوْلِهِ: «فَيَلْزَمُكُمْ نَفْيُ سَائِرِ الصِّفَاتِ».

---

(١) المناظرة في القرآن (ص٢٣).

(٢) المصدر السابق (ص٤٤).

٢- فِي قَوْلِهِ: «نَصِفُ اللهَ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَلَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ وَلَا نَتَجَاوَزُهُ، وَلَا نَتَأَوَّلُهُ وَلَا نُفَسِّرُهُ» يُصَرِّحُ بِأَنَّهُ يَصِفُ اللهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُثْبِتُ أَصْلَ المَعْنَى، وَيَنْفِي الكَيْفِيَّةَ أَوْ حَقِيقَةَ المَعْنَى.

٣- فِي قَوْلِهِ: «وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا قَالَ اللهُ وَرَسُولُهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَلَا نَشُكُّ فِيهِ وَلَا نَرْتَابُ» دَلِيلٌ آخَرُ، لِأَنَّهُ نَفَى الشَّكَّ وَالِارْتِيَابَ، وَهَذَا لَا يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الأَلْفَاظِ، فَعَطْفُهُ بِهَذَا الكَلَامِ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِلصِّفَةِ بِقَوْلِهِ: «نَصِفُ اللهَ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ...» دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْتُ مِنْ أَنَّهُ يُثْبِتُ القَدْرُ المُشْتَرَكُ أَوْ أَصْلَ الحَقِيقَةِ.

القِسْمُ الثَّانِي: عِبَارَاتٌ لِابْنِ قُدَامَةَ فِيهَا إِثْبَاتُ أَلْفَاظٍ مُجَرَّدَةٍ لِآيَاتِ الصِّفَاتِ.

وَجَاءَتْ فِي بَعْضِ النُّصُوصِ، مِنْهَا:

النَّصُّ الأَوَّلُ: «وَأَمَّا إِيمَانُنَا بِالآيَاتِ وَأَخْبَارِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّمَا هُوَ إِيمَانٌ بِمُجَرَّدِ الأَلْفَاظِ، الَّتِي لَا شَكَّ فِي صِحَّتِهَا، وَلَا رَيْبَ فِي صِدْقِهَا، وَقَائِلُهَا أَعْلَمُ بِمَعْنَاهَا، فَآمَنَّا بِهَا عَلَى المَعْنَى الَّذِي أَرَادَ رَبَّنَا ﷻ، فَجَمَعْنَا بَيْنَ الإِيمَانِ الوَاجِبِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ المُحَرَّمِ»[١].

(١) تحريم النظر في كتب الكلام (ص٥٩).

▤ النَّصُّ الثَّانِي: قَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي القُرْآنِ أَوْ صَحَّ عَنْ المُصْطَفَى ﷺ مِنْ صِفَاتِ الرَّحْمَنِ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهِ، وَتَلَقِّيهِ بِالتَّسْلِيمِ وَالقَبُولِ، وَتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُ بِالرَّدِّ وَالتَّأْوِيلِ، وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ.

وَمَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمَعْنَاهُ وَنَرُدُّ عِلْمَهُ إِلَى قَائِلِهِ، وَنَجْعَلُ عُهْدَتَهُ عَلَى نَاقِلِهِ، اتِّبَاعًا لِطَرِيقِ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ، الَّذِينَ أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ المُبِينِ بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وَقَالَ فِي ذَمِّ مُبْتَغِي التَّأْوِيلِ لِمُتَشَابِهِ تَنْزِيلِهِ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فَجَعَلَ ابْتِغَاءَ التَّأْوِيلِ عَلَامَةً عَلَى الزَّيْغِ، وَقَرَنَهُ بِابْتِغَاءِ الفِتْنَةِ فِي الذَّمِّ، ثُمَّ حَجَبَهُمْ عَمَّا أَمَّلُوهُ، وَقَطَعَ أَطْمَاعَهُمْ عَمَّا قَصَدُوهُ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]»(١).

فَهَذَانِ النَّصَّانِ ظَاهِرُهُمَا التَّفْوِيضُ، وَالجَوَابُ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

أَوَّلًا: إِذَا رَجَعْنَا لِكَلَامِ ابْنِ قُدَامَةَ الَّذِي فِي إِثْبَاتِهِ لِلظَّاهِرِ يَتَّضِحُ أَنَّ مُرَادَهُ هُنَا فِي هَذَا النَّصِّ عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَى ظَاهِرِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ فِي النَّصِّ الأَوَّلِ: «وَلَا رَيْبَ فِي صِدْقِهَا»، أَيْ: صِدْقِ مَعْنَاهَا، ثُمَّ قَالَ: «فَجَمَعْنَا بَيْنَ الإِيمَانِ الوَاجِبِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ المُحَرَّمِ»، أَيْ:

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص٦).

جَمَعْنَا بَيْنَ إِثْبَاتِ المَعْنَى الظَّاهِرِ المُتبَادِرِ إِلَى الذِّهْنِ، وَبَيْنَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ. وَسَيَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ قَرِيبًا مَا يُؤَكِّدُ أَنَّهُ يَعْنِي عَدَمَ الزِّيَادَةِ عَلَى المَعْنَى فِي الجُمْلَةِ.

ثَانِيًا: أَنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِهَذَيْنَ النَّصَّيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَلَى أَنَّ ابْنَ قُدَامَةَ يُفَوِّضُ مَعَانِيَ الصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ ابْنَ قُدَامَةَ يُفَوِّضُ جَمِيعَ الصِّفَاتِ، وَهَذَا يُنَاقِضُ تَقْرِيرَاتِ ابْنِ قُدَامَةَ فِي إِثْبَاتِ جُمْلَةٍ مِنْ الصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، بَلْ سَبَقَ نَقْلُ تَقْرِيرِهِ لِقَاعِدَةِ «القَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي بَعْضِهَا الآخَرِ».

فَالخُلَاصَةُ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

- إِمَّا أَنْ يَكُونَ ابْنُ قُدَامَةَ مُتَنَاقِضًا، وَهَذَا مُسْتَبْعَدٌ.

- وَإِمَّا أَنَّهُ يُفَوِّضُ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَيُثْبِتُ بَعْضَهَا، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِيَقِينٍ مَا دَامَ أَنَّ القَائِلَ يَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ فِي التَّلَقِّي.

- وَإِمَّا أَنَّهُ يَقْصِدُ نَفْيَ الكَيْفِيَّةِ وَالتَّكَلُّفِ، وَهَذَا هُوَ الأَصْوَبُ جَمْعًا بَيْنَ كَلَامِهِ، وَجَرْيًا عَلَى ضَوَابِطِ فَهْمِ كَلَامِ العُلَمَاءِ.

- وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ المُتَشَابِهِ النِّسْبِيِّ، فَهَذَا حَقٌّ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، فَقَدْ يَغِيبُ مَعْنَى الصِّفَاتِ لِعَارِضٍ مَا، لَكِنْ المُهِمُّ أَلَّا يَنْحُوَ بِتَأْوِيلٍ وَقَوْلٍ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَهَذَا الِاحْتِمَالُ مُسْتَبْعَدٌ فِي حَقِّ ابْنِ قُدَامَةَ، بِدَلِيلِ مَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِهِ، وَتَأْكِيدًا لِذَلِكَ أُضِيفُ هُنَا نَصًّا لَهُ، إِذْ يَقُولُ: «إِذَا سَأَلَنَا سَائِلٌ عَنْ مَعْنَى هَذِهِ الأَلْفَاظِ، قُلْنَا: لَا نَزِيدُكَ عَلَى أَلْفَاظِهَا زِيَادَةً تُفِيدُ مَعْنًى، بَلْ قِرَاءَتُهَا تَفْسِيرُهَا، مِنْ غَيْرِ مَعْنًى بِعَيْنِهِ، وَلَا تَفْسِيرٍ بِنَفْسِهِ،

وَلَكِنْ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لَهَا مَعْنًى فِي الجُمْلَةِ يُعْلَمُهُ المُتَكَلِّمُ بِهَا، فَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِهَا بِذَلِكَ المَعْنَى»[1].

أَفَبَعْدَ هَذَا يَكُونُ ابْنُ قُدَامَةَ مُفَوِّضًا؟!

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: النُّسَخُ الخَطِّيَّةُ المُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ:

اعْتَمَدَتْ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الكِتَابِ عَلَى خَمْسِ نُسَخٍ خَطِيَّةٍ، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

النُّسْخَةُ الأُولَى: نُسْخَةُ مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ يِيلْ الأَمْرِيكِيَّةِ، رَقْمُهَا: (٧١١) ضِمْنَ مَجْمُوعٍ، مَكْتُوبَةٌ فِي تَارِيخِ (١٢٢٩هـ)، وَخَطُّهَا جَيِّدٌ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِحَرْفِ (ك).

النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ: نُسْخَةُ دَارِ الإِفْتَاءِ السُّعُودِيَّةِ، رَقْمُهَا: (٦٨٦-٨٦) ضِمْنَ مَجْمُوعٍ، تَبْدَأُ مِنْ اللَّوحِ (٢٨٩-٣١٥)، فِي (١٧) وَرَقَةً، تَنْتَهِي عِنْدَ قَوْلِهِ: «جُزْءٌ فِيهِ ثَلَاثُ فَتَاوَى فِي القُرْآنِ»، تَارِيخُهَا (١٢٥٣هـ)، وَرَمَزْتُ لَهَا بِحَرْفِ (أ).

النُّسْخَةُ الثَّالِثَةُ: نُسْخَةُ مَكْتَبَةِ العَلَّامَةِ شِبْلِي النُّعْمَانِيِّ، رَقْمُ الحِفْظِ: (٣٧) (١٥)، وَصُورَتُهَا فِي مَرْكَزِ جُمُعَةِ المَاجِدِ بِرَقْمِ: (٨٩٨٦١٠)، أَصْلُهَا مِنْ مَكْتَبَةِ نَدْوَةِ العُلَمَاءِ فِي لكْنُو بِالهِنْدِ، واسْمُ الخَطَّاطِ: حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّرِيفُ العَبَّاسِيُّ. عَدَدُ الأَوْرَاقِ (١٤)، وَتَارِيخُ الخَطِّ (١٢٩٢هـ)، وَرَمَزْتُ لَهَا بِحَرْفِ (ش).

النُّسْخَةُ الرَّابِعَةُ: نُسْخَةُ مَطْبَعَةِ الأَحْمَدِيِّ فِي شِكْرَايُون (shakraun) بِدِلْهِي،

---

(١) تحريم النظر في كتب الكلام (ص٥٩).

حَصَلَتْ عَلَيْهَا مِنْ أَحَدِ الإِخْوَةِ[1]، وَرَمَزْتُ لَهَا بِحَرْفِ (ح).

النُّسْخَةُ الخَامِسَةُ: نُسْخَةٌ مَحْفُوظَةٌ فِي مَرْكَزِ المَلِكِ فَيْصَلٍ، بِرَقْمِ: (١٢٠٦٢٤)، المِكْرُوفِيلْم: (٢٧٨٣ -١-ف)، غَيْرُ مَعْرُوفٍ تَارِيخُ كِتَابَتِهَا، عَدَدُ الأَوْرَاقِ (١٥) وَرَقَةً، وَرَمَزْتُ لَهَا بِحَرْفِ (ف).

أَمَّا النُّسَخُ المَطْبُوعَةُ فَهِيَ:

١- نُسْخَةُ مَطْبَعَةُ المَنَارِ بِمِصْرَ، طُبِعَتْ عَلَى نَفَقَةِ مُحَمَّدِ أَحْمَدَ مُحَمَّدِ عَبْدِ السَّلَامِ خِضْرٍ، الطَّبْعَةُ الأُولَى: جُمَادَى الأُولَى سَنَةَ (١٣٥١ هـ)، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ط م).

٢- طَبْعَةُ الدَّارِ السَّلَفِيَّةِ بِالْكُوَيْتِ، تَحْقِيقُ: بَدْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ البَدْرِ، الطَّبْعَةُ الأُولَى سَنَةَ (١٤٠٦هـ)، اعْتَمَدَ عَلَى نُسْخَةٍ خَطِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، مُقَابَلَةً مَعَ طَبْعَةِ المَنَارِ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ط ب).

٣- طَبْعَةُ دَارِ البَصِيرَةِ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ، طُبِعَتْ سَنَةَ (٢٠٠٢م)، خَرَّجَ أَحَادِيثَهَا مُحَمَّدُ بْنُ حَامِدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ، لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى نُسْخٍ خَطِيَّةٍ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ط ص).

---

(١) هو الأخ الشيخ عادل العوضي، حصل عليها عن طريق الأخ محمد بن عوض بن عبد الغني المصري، محقق كتاب ذم التأويل، طبعة شركة وعي الدولية. وذكر أنها نسخة مكتبة الأحقاف، لكن لم يذكر لي رقم الحفظ، فبحثت عنها في مكتبة الأحقاف ولم أجدها.

٤- طَبْعَةُ شَرِكَةِ وَعْيِ الدَّوْلِيَّةِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الغَنِيِّ المِصْرِيِّ، اعْتَمَدَ عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، نُسْخَةِ الإِفْتَاءِ، وَنُسْخَةِ يِيلْ الأَمْرِيكِيَّةِ، وَنُسْخَةِ مَكْتَبَةِ الأَحْقَافِ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ط ع).

الْمَطْلَبُ الخَامِسُ: مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ:

سِرْتُ فِي تَحْقِيقِ الكِتَابِ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

١- نَسْخُ الكِتَابِ وَتَحْقِيقُ النَّصِّ، وَضَبْطُهُ وَفْقَ قَوَاعِدِ الإِمْلَاءِ الحَدِيثَةِ المُتَعَارَفِ عَلَيْهَا.

٢- قَابَلْتُ بَيْنَ خَمْسِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، وَلَمْ أَسْتَطِعْ تَحْدِيدَ نُسْخَةِ أَصْلٍ؛ لِكَوْنِ النُّسَخِ مُتَقَارِبَةً، وَأَيْضًا قَابَلْتُ مَعَهَا النُّسَخَ المَطْبُوعَةَ كَمَا هُوَ مُوَضَّحٌ فِي المَطْلَبِ السَّابِقِ، وَاجْتَهَدْتُ فِي تَحَرِّي الصَّوَابِ فِي النَّصِّ المُثْبَتِ، مَعَ مُرَاعَاةِ اتِّفَاقِ الأَكْثَرِيَّةِ عَلَى كَلِمَةٍ.

٣- لَا أُشِيرُ إِلَى الفُرُوقِ غَيْرِ الضَّرُورِيَّةِ، كَالِاخْتِلَافِ فِي عِبَارَاتِ التَّعْظِيمِ لِلَفْظِ الجَلَالَةِ، وَمِثْلُ: «أَنْ، وَإِنْ»، وَ«بِقَوْلِهِ، وَلِقَوْلِهِ»؛ لِكَيْلَا أُثْقِلَ الكِتَابَ بِالْهَوَامِشِ.

٤- كَتَبْتُ الآيَاتِ بِالرَّسْمِ العُثْمَانِيِّ بِرِوَايَةِ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَجَعَلْتُهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ مُزَهَّرَتَيْنِ ﴿...﴾، وعَزَوْتُهَا لِمَوْضِعِهَا مِنْ كِتَابِ اللهِ فِي نَفْسِ النَّصِّ بِوَضْعِهَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ [اسْمُ السُّورَةِ: الرَّقْمُ]، وَإِذَا كَانَ فِي المَخْطُوطِ عِبَارَةُ «الآيَةَ» بَعْدَ آيَةٍ فَلَا أُثْبِتُهَا وَأَكْتَفِي بِالعَزْوِ بَعْدَهَا.

٥- وَضَعْتُ الأَحَادِيثَ وَالآثَارَ بَيْنَ مُزْدَوِجَتَيْنِ «...»، وخَرَّجْتُ الأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ دُونَ تَوَسُّعٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الصَّحِيحَيْنِ نَقَلْتُ أَقْوَالَ العُلَمَاءِ فِي الحُكْمِ عَلَيْهَا إِنْ وُجِدَتْ.

٦-لَمْ أُتَرْجِمْ لِلْأَعْلَامِ، وَإِنَّمَا أَكْتَفِي بِذِكْرِ تَارِيخِ الوَفَاةِ بَيْنَ قَوْسَيْنِ.

٧-وَضَعْتُ فَهَارِسَ لِلْمَوْضُوعَاتِ.

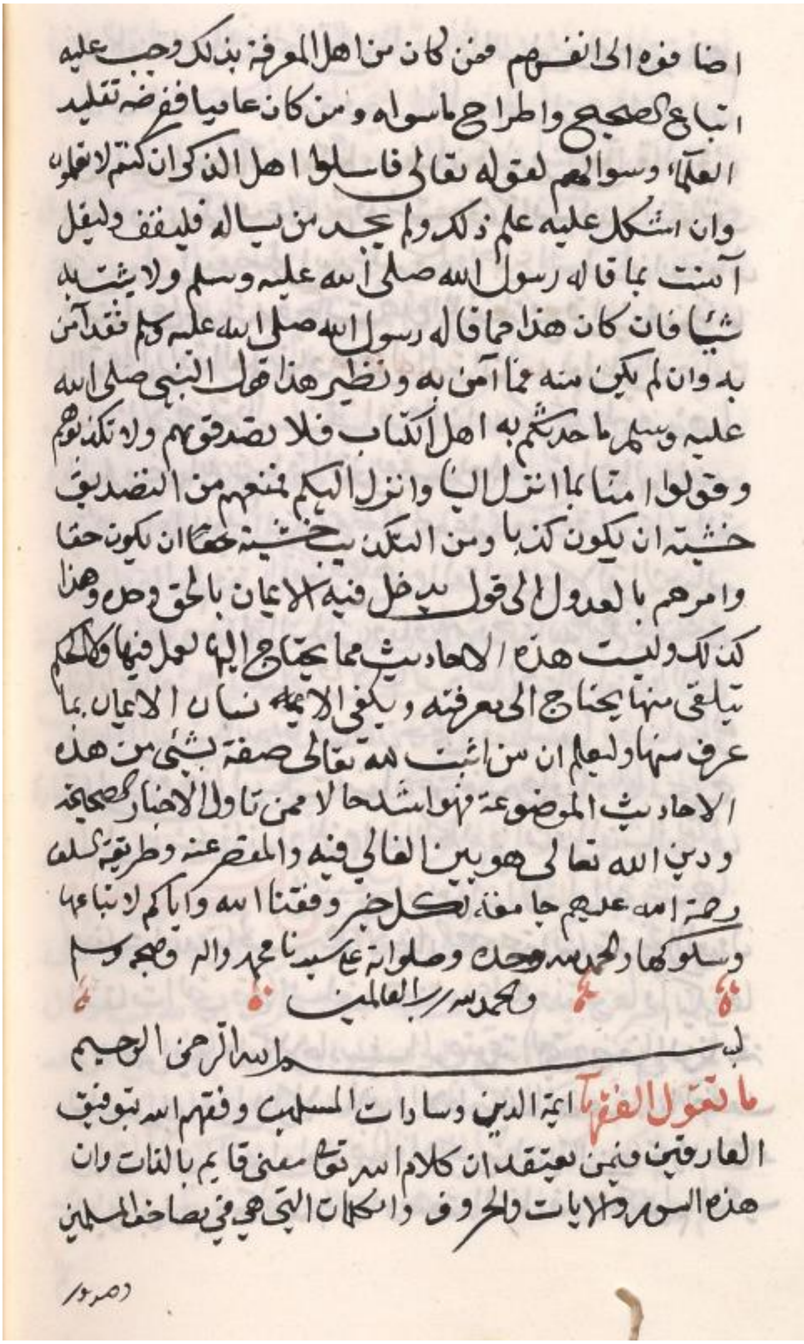
***

وَصْفُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ.

النُّسْخَةُ الأُولَى: نُسْخَةُ مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ يِيلْ الأَمْرِيكِيَّةِ. رَمْزُهَا (ك).

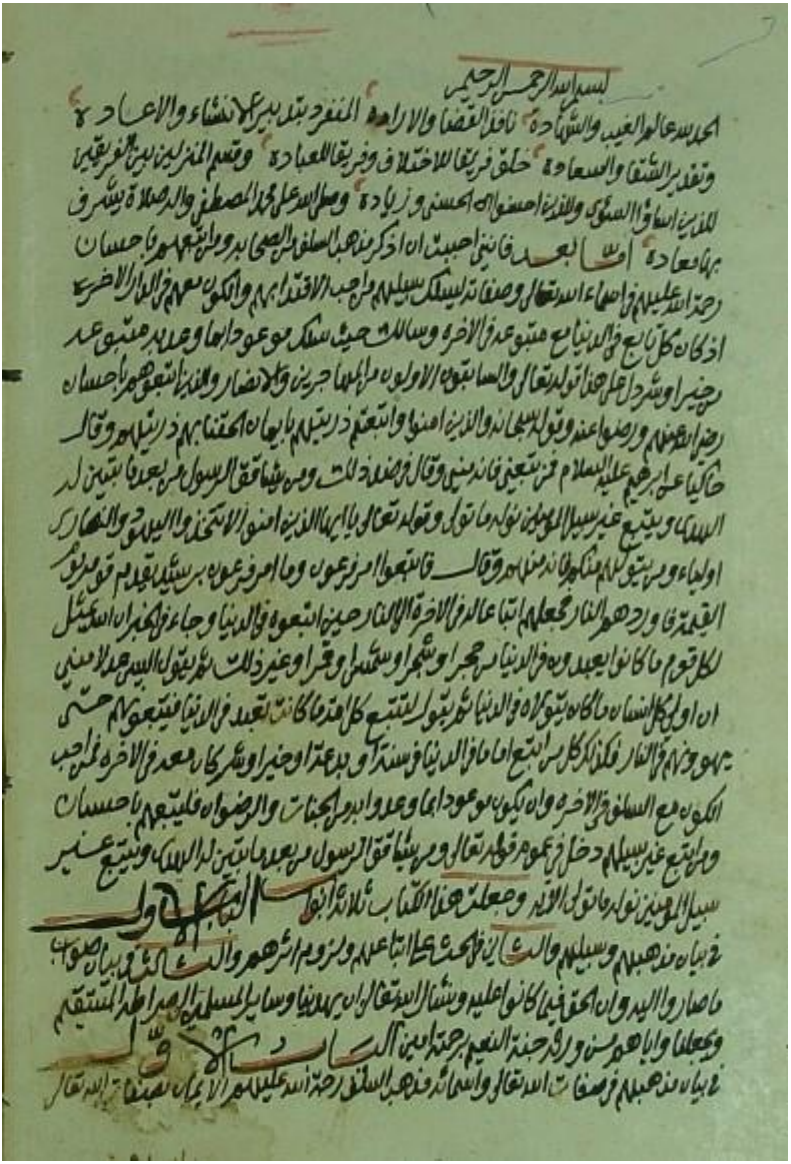

كتاب ذم التاويل
تاليف الشيخ الامام العالم الاوحد شيخ الاسلام ناصر السنة موفق
الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي
قدس الله روحه ونور ضريحه بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله عالم الغيب والشهادة نافذ القضاء والارادة المتفرد
بتدبير الانشاء والاعادة وتقدير الشقا والسعادة خلق فريقا
للاختلاف وفريقا للعبادة وقسم المنزلتين بين الفريقين للذين
اساوا السوى وللذين احسنوا الحسنى وزيادة وصلى الله على محمد
المصطفى وعلى اله صلاة يشرف بها معاده اما بعد فاني احببت
ان اذكر مذهب السلف من الصحابة ومن تبعهم باحسان رحمة الله عليهم
في اسماء الله تعالى وصفاته ليسلك سبيلهم من احب الاقتدا بهم
والكون معهم في الدار الاخرة اذ كان كل تابع في الدنيا مع متبوعه
في الاخرة وسالك حيث سلك موعودا بما وعد به متبوعه من خير
او شر دل على هذا قوله تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار
والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وقوله سبحانه
والذين امنوا واتبعناهم ذرياتهم باحسان وقال حاكيا عن ابراهيم
عليه السلام فمن تبعني فانه مني وقال في ضد ذلك ومن يشاقق
الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله
ما تولى وقال يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى
بعضهم اوليا بعض ومن يتولهم منكم فانه منهم وقال فاتبعوا امر فرعون
وما امر فرعون برشيد يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فجعلهم
اتباعا له في الاخرة الى النار حين اتبعوه في الدنيا وجاء في الخبر
ان الله يمثل لكل قوم ما كانوا يعبدون في الدنيا من حجر او شجر او شمس
اد

الصَّفْحَةُ الأُولَى


اضافوه الى انفسهم فمن كان من اهل المعرفة بذلك وجب عليه
اتباع الصحيح واطراح ما سواه ومن كان عاميا ففرضه تقليد
العلماء وسوالهم لقوله تعالى فاسلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
وان اشكل عليه علم ذلك ولم يجد من يساله فليقف وليقل
آمنت بما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يثبت به
شيا فان كان هذا مما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد آمن
به وان لم يكن منه فما آمن به ونظير هذا قول النبي صلى الله
عليه وسلم ما حدثكم به اهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم
وقولوا امنا بما انزل الينا وانزل اليكم منعهم من التصديق
خشية ان يكون كذبا ومن التكذيب خشية ان يكون حقا
وامرهم بالعدول الى قول يدخل فيه الايمان بالحق وحده وهذا
كذلك وليست هذه الاحاديث مما يحتاج اليه لعمل فيها ولا لحكم
يتلقى منها يحتاج الى معرفته ويكفي الانسان الايمان بما
عرف منها وليعلم ان من اثبت لله تعالى صفة بشي من هذه
الاحاديث الموضوعة فهو اشد حالا ممن تاول الاخبار الصحيحة
ودين الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصر عنه وطريقة السلف
رحمة الله عليهم جامعة لكل خير وفقنا الله واياكم لاتباعها
وسلوكها والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العالمين
بسم الله الرحمن الرحيم
ما تقول الفقهاء ائمة الدين وسادات المسلمين وفقهم الله بتوفيق
العارفين فيمن يعتقد ان كلام الله تعالى معنى قايم بالذات وان
هذه السور والايات والحروف والكلمات التي هي في مصاحف المسلمين

الصَّفْحَةُ الأَخِيرَةُ

النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ: نُسْخَةُ دَارِ الإِفْتَاءِ السُّعُودِيَّةِ. رَمْزُهَا (أ).



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عالم الغيب والشهادة نافذ القضا والارادة المتفرد بتدبير الانشاء والاعادة

وتقدير الشقا والسعادة خلق فريقا للاختلاف وفريقا للعبادة وقسم المنزلين بين الفريقين

للاشقين الهاوية السودا وللذين احسنوا الحسنى وزيادة وصلى الله على محمد المصطفى والصلاة بشرف

بها معادة اما بعد فانني احببت ان اذكر مذهب السلف الصالح بدوا والذين اتبعوهم باحسان

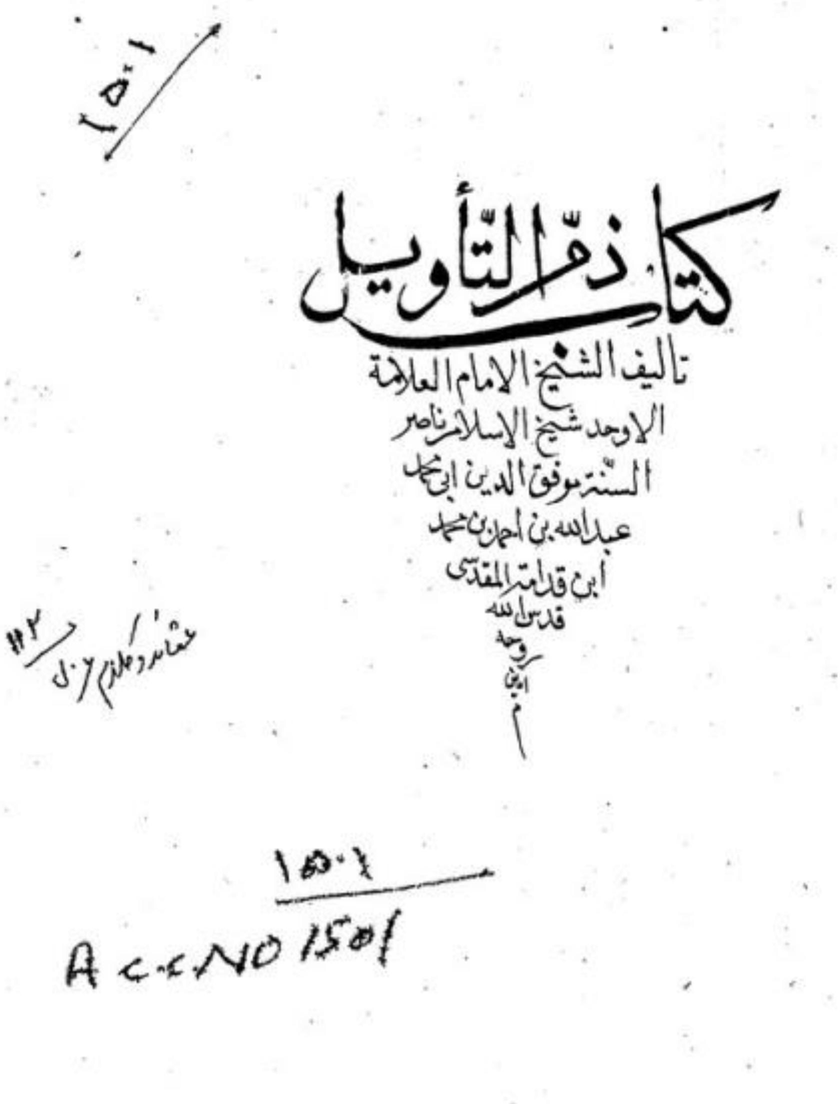
رحمة الله عليهم في اسماء الله تعالى وصفاته ليسلك سبيلهم من احب الاقتدا بهم ويكون معهم في الدار الآخرة

الصَّفْحَةُ الأُولَى


ان كنتم لا تعلمون وان اشكل عليه علم ذلك ولم يجد من يسأله فليقف والتقيل اهتدى بما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا يثبت به شيئا فان كان هذا مما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد امن به وان لم يكن
منه فما امن به ونظير هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثكم به اهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا
تكذبوهم وقولوا امنا بما انزل الينا وانزل اليكم فمنعهم من التصديق خشية ان يكون كذبا ومن
التكذيب خشية ان يكون حقا وامرهم بالعدول الى قول يدخل فيه الايمان بالحق وحده وهذا
كذلك وليست هذه الاحاديث لعمل ما يحتاج اليها لعمل فيها ولا احكام تتعلق بها يحتاج الى
معرفتها ويكفي الانسان الايمان بما عرف منها وليعلم ان من اثبت لله تعالى صفة بشيء من هذه الاحاديث
الموضوعة فهو اشد حالا ممن تاول الاخبار الصحيحة ودين الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصر عنه
وطريقة السلف رحمة الله عليهم جامعة لكل خير وفقنا الله واياكم لاتباعها وسلوكها والحمد لله
وحده وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا جزء وفيه ثلاث فتاوى في القران
المجيد للشيخ الامام العالم موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي رحمة الله عليه الاثنتان
والثالثة للامام التاج ابي اليمن زيد بن الحسن الكندي الاديب رحمهما الله تعالى
ما تقول السادة الائمة الدين وسادات المسلمين وفقهم الله تعالى لتوفيق العارفين في من يعتقد ان
كلام الله تعالى معنى قائم بالذات وان هذه السور والايات والحروف والكلمات التي هي في مصاحف
المسلمين وصدور الحافظين ليست كلام رب العالمين اهم اهل السنة والجماعة الذين وافقوا سلفهم
وتمسكوا بالسنة بتبليغهم ووافقوا طريق صالح سلفهم ام الذين قالوا ان القران الكريم والكلام القديم
الذي هو كلام الله العظيم هو هذه السور والايات والحروف والكلمات التي في مصاحف المسلمين
وصدور الحافظين فاي الفريقين اتبع للحق من زيد وتمسك بسنة نبيه ووافق طريق صالح سلفه
افتونا ماجورين اثابكم الله الجواب وبالله التوفيق والعصمة وهو حسبنا ونعم الوكيل
ان القران العظيم الذي هو كلام الله القديم المنزل على قلب سيد المرسلين هو هذا الكتاب العربي
المبين المكتوب في المصاحف المحفوظ في الصدور وهو سور محكمات وايات بينات وكلمات
تامات من قراه فاعرب فله بكل حرف عشر حسنات اوله سورة الفاتحة واخره سورة قل اعوذ برب الناس

الصَّفْحَةُ الأَخِيرَةُ

النُّسْخَةُ الثَّالِثَةُ: نُسْخَةُ مَكْتَبَةِ العَلَّامَةِ شِبْلِي النُّعْمَانِيِّ. رَمْزُهَا (ش).


١٥٠١

كتاب ذم التأويل

تأليف الشيخ الإمام العلامة
الاوحد شيخ الإسلام ناصر
السنة موفق الدين ابي محمد
عبدالله بن احمد بن محمد
ابن قدامة المقدسي
قدس الله
روحه
آمين

١٥٠١

Acc NO 1501

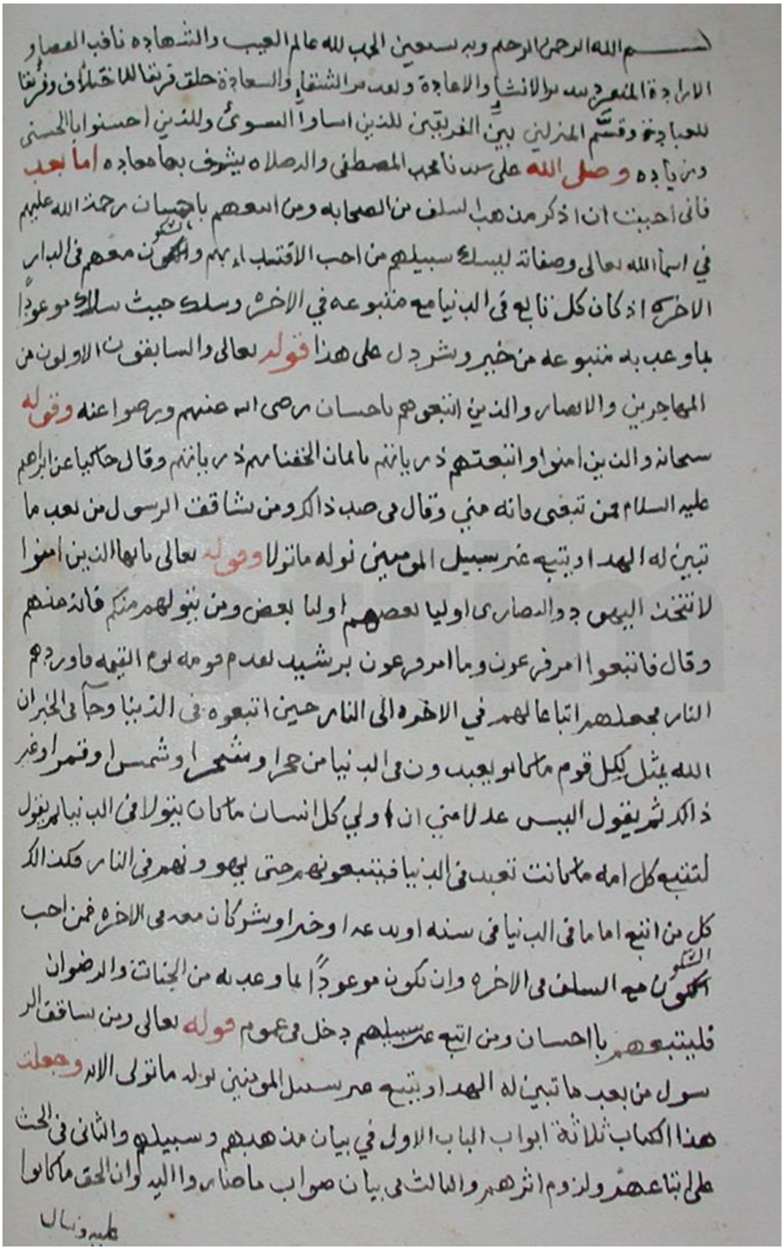
الصَّفْحَةُ الأُولَى

فان كان هذا مما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد امرنا به
وان لم يكن منه فما آمن به ونظير هذا قول النبي صلى الله عليه
وسلم ما حدثكم به اهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم
وقولوا آمنا بما انزل الينا وانزل اليكم فمنعهم من التصديق خشية
ان يكون كذبا ومن التكذيب خشية ان يكون حقا وامرهم بالعدول
الى قول يدخل فيه الايمان بالحق وحده وهذا كذلك وليست هذه
الاحاديث مما يحتاج اليها العمل فيها ولا الحكم يتلقى منها يحتاج
الى معرفته ويكفي الانسان الايمان بما عرف منها وليعلم ان من
اثبت لله تعالى صفة بشيء من هذه الاحاديث الموضوعة فهو
اشد حالا ممن تأول الاخبار الصحيحة ودين الله تعالى هو بين
الغالي فيه والمقصر عنه وطريقة السلف رحمة الله عليهم
جامعة لكل خير وفقنا الله واياكم لاتباعها وسلوكها
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما
كثيرا

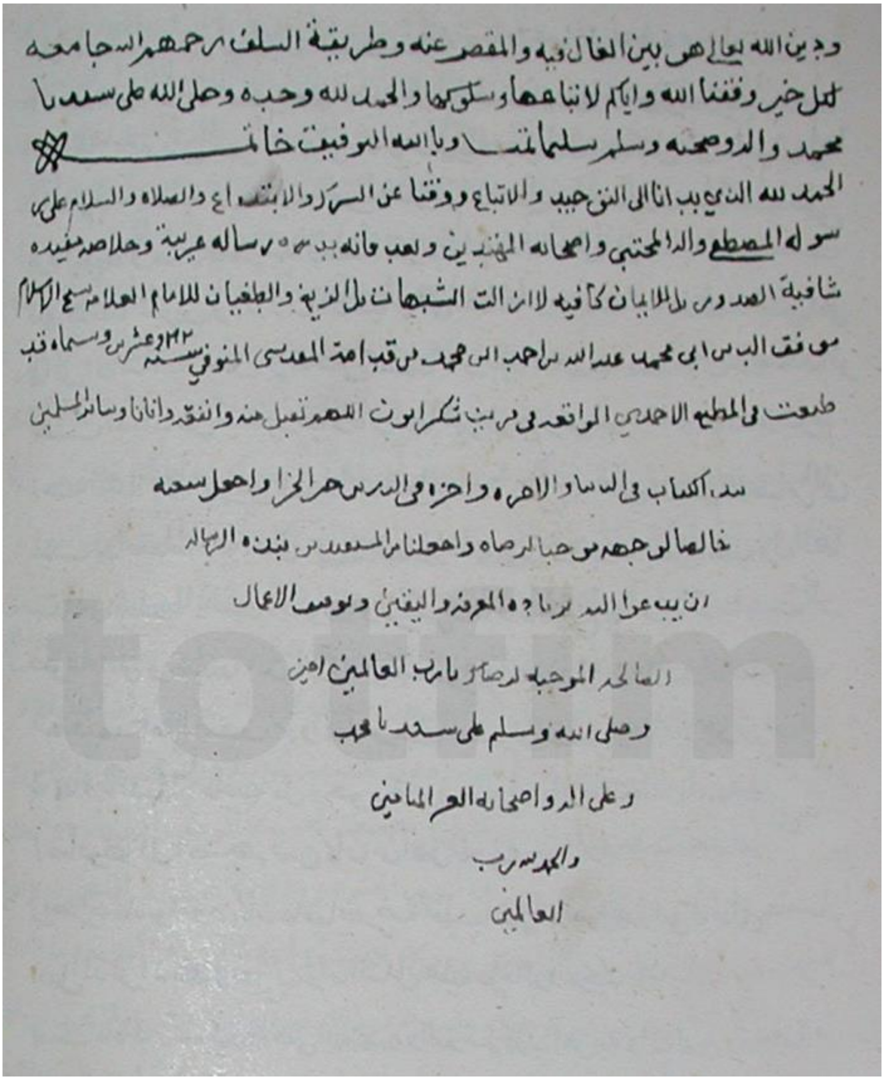
قد كان الفراغ من تحرير يوم الثلاثا المبارك لتسعة عشر خلت
من شهر جماد الثاني عام ١٢١٤ بقلم الراجي عفو اللطيف الرؤف
السيد حسن بن محمد آل الشهير بالخليفة ابن معروف ابن محمد شريف
الشهير بالشريف العبلي غفر الله لهم ولكافة المسلمين وما لكه امين
امين امين

الصَّفْحَةُ الأَخِيرَةُ

النُّسْخَةُ الرَّابِعَةُ: نُسْخَةُ مَطْبَعَةِ الأَحْمَدِيِّ فِي دِلْهِي. رَمْزُهَا (ح).


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله عالم الغيب والشهادة نافذ الأقدار و
الإرادة المتفرد بتدبير الإنشاء والإعادة ونعت سر الشقاء والسعادة خلق فريقا للاختلاف وفريقا
للعبادة وقسم المنزلين بين الفريقين للذين أساؤوا السوأى وللذين أحسنوا الحسنى
وزيادة وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى والصلاة بشرف بها معاده أما بعد
فإني أحببت أن أذكر مذهب السلف من الصحابة ومن اتبعهم بإحسان رحمة الله عليهم
في أسماء الله تعالى وصفاته ليسلك سبيلهم من أحب الاقتداء بهم والكون معهم في الدار
الآخرة إذ كان كل تابع في الدنيا مع متبوعه في الآخرة وسالك حيث سلك موعودا
بما وعد به متبوعه من خير وشر دل على هذا قوله تعالى والسابقون الأولون من
المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وقوله
سبحانه والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وقال حاكيا عن إبراهيم
عليه السلام فمن تبعني فإنه مني وقال في ضد ذلك ومن يشاقق الرسول من بعد ما
تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم
وقال فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم
النار فجعلهم أتباعا لهم في الآخرة إلى النار حين اتبعوه في الدنيا وجاء في الخبر أن
الله يمثل لكل قوم ما كانوا يعبدون في الدنيا من حجر وشجر وشمس وقمر وغير
ذلك ثم يقول أليس عدلا مني أن أولي كل إنسان ما كان يتولى في الدنيا ثم يقول
لتتبع كل أمة ما كانت تعبد في الدنيا فيتبعونهم حتى يهوونهم في النار فكذلك
كل من اتبع إماما في الدنيا في سنة أو بدعة أو خير أو شر كان معه في الآخرة فمن أحب
الكون مع السلف في الآخرة وأن يكون موعودا بما وعدوا به من الجنات والرضوان
فليتبعهم بإحسان ومن اتبع غير سبيلهم دخل في عموم قوله تعالى ومن يشاقق الر
سول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى الآية وجعلت
هذا الكتاب ثلاثة أبواب الباب الأول في بيان مذهبهم وسبيلهم والثاني في الحث
على اتباعهم ولزوم آثارهم والثالث في بيان صواب ما صاروا إليه وأن الحق ما كانوا
عليه وبالله

الصَّفْحَةُ الأُولَى


ودين الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصر عنه وطريقة السلف رحمهم الله جامعة
لكل خير وفقنا الله وإياكم لاتباعها وسلوكها والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبالله التوفيق خاتمة
الحمد لله الذي هدانا إلى النهج الحميد والاتباع ووفقنا عن الشرك والابتداع والصلاة والسلام على
رسوله المصطفى وآله المجتبى وأصحابه المهتدين وبعد فإنه قد تم رسالة عربية وخلاصة مفيدة
شافية الصدور من أهل الإيمان كافية لإزالة الشبهات من أهل الزيغ والطغيان للإمام العلامة شيخ الإسلام
موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ وعشرين وستماية قد
طبعت في المطبع الأحمدي الواقعة في مرتب نكرابوت اللهم تقبل منه والمتقدمين وأنانا وسائر المسلمين

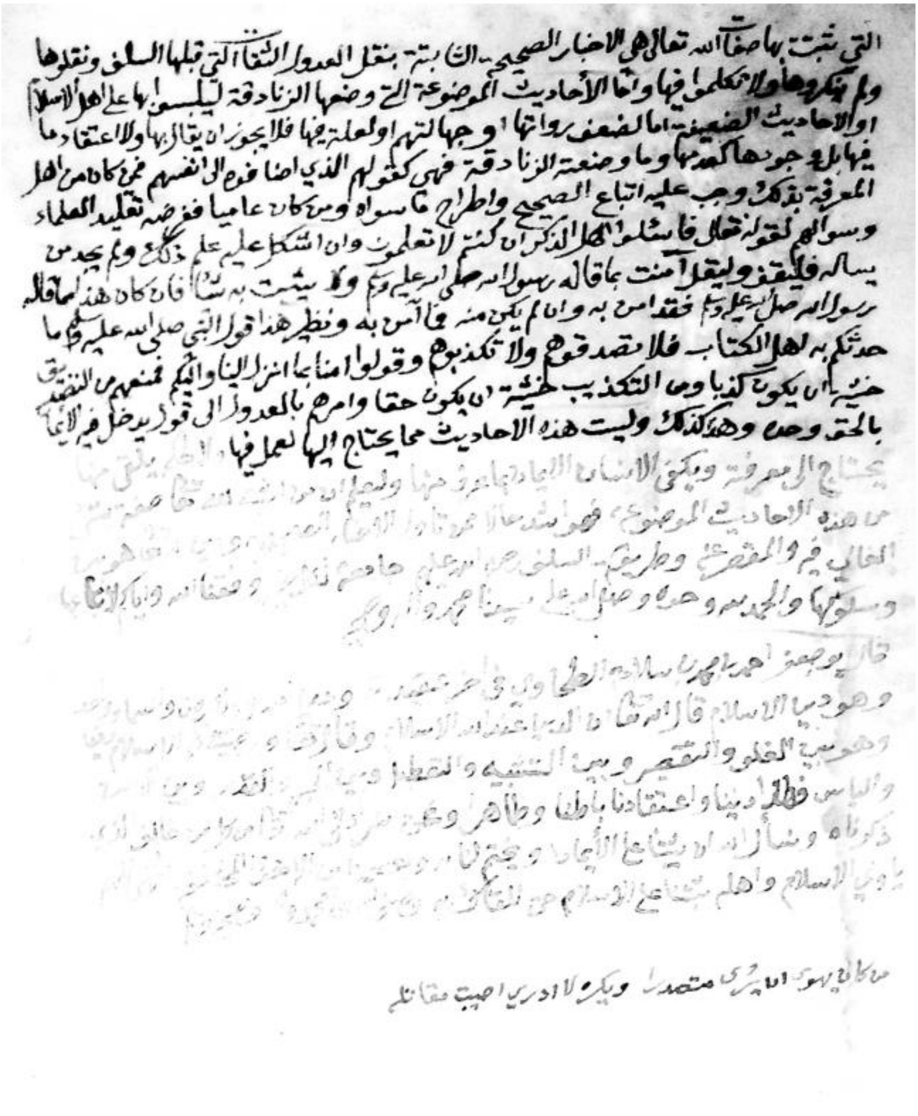
بهذا الكتاب في الدنيا والآخرة واجزه في الدارين خير الجزاء واجعل سعيه
خالصا لوجهه من حيث الرضاه واجعلنا من السعداء من عباده الصالحين
أن يبتغوا إليه برضاه المعرفة واليقين وبوصف الأعمال
الصالحة الموجبة لرضاك يا رب العالمين آمين
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
وعلى آله وأصحابه الغر الميامين
والحمد لله رب
العالمين

الصَّفْحَةُ الأَخِيرَةُ

النُّسْخَةُ الخَامِسَةُ: نُسْخَةٌ مَحْفُوظَةٌ فِي مَرْكَزِ المَلِكِ فَيْصَلٍ، رَمْزُهَا (ف)


كتاب ذم التأويل للشيخ الامام موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد المقدسي رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله عالم الغيب والشهادة نافذ القضا والارادة المنفرد بتدبير الانشا والاعادة
وتقدير الشقاوة والسعادة فخلق فريقا للاختلاف وفريقا للعبادة وقسم المنزلين
بين الفريقين للذين اساوا السوى وللذين احسنوا الحسنى وزيادة وصلى الله على محمد
المصطفى واله صلاة يشرف بها معاده اما بعد فانني احببت ان اذكر مذهب
السلف من الصحابة ومن تبعهم باحسان رحمة الله عليهم في اسماء الله وصفاته
ليسلك سبيلهم من احب الاقتدا بهم والكون معهم في الدار الاخرة اذ كان كل
تابع في الدنيا مع متبوعه في الاخرة وسالك حيث سلك موعودا بما وعد به
متبوعه من خير او شر دل على هذا قوله تعالى والسابقون الاولون من المها
جرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه
وقوله سبحانه والذين امنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم وقال
حاكيا عن ابراهيم عليه السلام فمن تبعني فانه مني وقال في ضد ذلك ومن
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله
ما تولى وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اوليا
بعضهم اوليا بعض ومن يتولهم منكم فانه منهم وقال فاتبعوا امر فرعون وما امر
فرعون برشيد يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فجعلهم اتباعا له في الاخرة
الى النار حيث اتبعوه في الدنيا وجاء في الخبر ان الله يمثل لكل قوم ما كانوا يعبدون
في الدنيا من حجر او شجر او شمس او قمر او غير ذلك ثم يقول اليس عدلا مني ان اولي
كل انسان ما كان يتولاه في الدنيا ثم يقول لتتبع كل امة ما كانت تعبد في الدنيا
فيتبعونهم حتى يقحمونهم في النار فهكذا كل من اتبع اماما في الدنيا في سنة او
بدعة او خير او شر كان معه في الاخرة فمن احب الكون مع السلف في الاخرة وان
يكون موعودا بما وعدوا به من الجنات والرضوان فليتبعهم باحسان ومن اتبع
غير سبيلهم دخل في عموم قوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له
الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى الاية وجعلت هذا الكتاب
ثلاثة ابواب الباب الاول في بيان مذهبهم وسبيلهم والثاني في الحث على اتباعهم
ولزوم اثارهم والثالث في بيان صواب ما صاروا اليه وان الحق ما كانوا عليه
ونسأل الله تعالى ان يهدينا وسائر المسلمين الى صراطه المستقيم ويجعلنا واياهم من ورثة

الصَّفْحَةُ الأُولَى



التي تثبت بها صفات الله تعالى هي الاخبار الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قبلها السلف ونقلوها
ولم ينكروها ولا تكلموا فيها واما الأحاديث الموضوعة التي وضعها الزنادقة ليلبسوا بها على اهل الاسلام
او الاحاديث الضعيفة اما لضعف رواتها او جهالتهم او لعلة فيها فلا يجوز ان يقال بها ولا اعتقاد ما
فيها بل وجودها كعدمها وما وضعته الزنادقة فهي كقولهم الذي اضافوه الى انفسهم فمن كان من اهل
المعرفة بذلك وجب عليه اتباع الصحيح واطراح ما سواه ومن كان عاميا ففرضه تقليد العلماء
وسوالهم لقوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وان اشكل عليه علم ذلك ولم يجد من
يساله فليتوقف وليقل آمنت بما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يثبت به شيا فان كان هذا مما قاله
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد آمن به وان لم يكن منه فما آمن به ونظير هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم ما
حدثكم به اهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بما انزل الينا واليكم فمنعهم من التصديق
خشية ان يكون كذبا ومن التكذيب خشية ان يكون حقا وامرهم بالعدول الى قول يدخل فيه الايمان
بالحق وحده وهذا كذلك وليست هذه الاحاديث مما يحتاج اليها لعمل فيها

الصَّفْحَةُ الأَخِيرَةُ

النَّصُ المُّحَقَّقُ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، [وَبِهِ المُسْتَعَانُ](١)، [وَعَلَيهِ التُّكْلَانُ](٢).

١- الحَمْدُ للهِ عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، نَافِذِ القَضَاءِ وَالإِرَادَةِ، المُنْفَرِدِ(٣) بِتَدْبِيرِ الإِنْشَاءِ وَالإِعَادَةِ، وَتَقْدِيرِ الشَّقَاءِ وَالسَّعَادَةِ، خَلَقَ فَرِيقًا لِلاخْتِلَافِ وَفَرِيقًا لِلْعِبَادَةِ، وَقَسَمَ المَنْزِلَينَ(٤) بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ، لِلَّذِينَ أَسَاؤُوا السُوءَى(٥)، وَلِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى(٦) وَزِيَادَةٌ، [وَصَلَّى](٧) اللهُ عَلَى(٨) مُحَمَّدٍ المُصْطَفَى وَآلِهِ صَلَاةً يَشْرُفُ بِهَا مَعَادُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

---

(١) في: ح، ف ساقطة.

(٢) في: أ، وش، ك، ف ساقطة.

(٣) في: ك [المفرد] وفي المطبوع [المتفرد].

(٤) في: ك، ط م [المنزلتين].

(٥) هذه في: ح، وط ص. وفي: ش، ط ع، وفي ك، ش [السوء]، وفي أ، ك [السؤ].

(٦) في: ح [بالحسنى].

(٧) في: ك [فصلى].

(٨) في: ح [سيدنا].

٢- فَإِنِّي[١] أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكُرَ مَذْهَبَ السَّلَفِ، [مِنْ الصَّحَابَةِ][٢] وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ- فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ؛ لِيَسْلُكَ سَبِيلَهُمْ مَنْ أَحَبَّ الِاقْتِدَاءَ بِهِمْ، وَالكَوْنَ مَعَهُمْ فِي الدَّارِ الآخِرَةِ، إِذْ كَانَ كُلُّ تَابِعٍ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَتْبُوعِهِ فِي الآخِرَةِ، وَسَالِكٍ[٣] حَيْثُ سَلَكَ مَوْعُودًا بِمَا وَعَدَ بِهِ مَتْبُوعُهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ[٤]، دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١]، وَقَالَ حَاكِيًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وَقَالَ فِي ضِدِّ ذَلِكَ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾[٥] [المائدة: ٥١]، وَقَالَ: ﴿فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ

(١) في: أ، ش [فإنني].

(٢) في: ح، ش، ك، ط ص.

(٣) في: ح [سلك].

(٤) في أ، ك، ط ع [خير أو شر].

(٥) وقع في: ك، أ، ف سقط في بعض كلمات الآية

ﭐلنَّارَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ ﴿٩٨﴾﴾ [هود: ٩٧-٩٨]، فَجَعَلَهُمْ أَتْبَاعًا لَهُ فِي الآخِرَةِ إِلَى النَّارِ حِينَ اتَّبَعُوهُ فِي الدُّنْيَا.

٣ - وَجَاءَ فِي الخَبَرِ أَنَّ اللهَ يُمَثِّلُ لِكُلِّ قَوْمٍ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ فِي الدُّنْيَا، مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ، أَوْ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَلَيْسَ عَدْلًا مِنِّي أَنْ أُوَلِّيَ كُلَّ إِنْسَانٍ مَا [كَانَ](١) يَتَوَلَّاهُ(٢) فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ يَقُولُ: لِتَتْبَعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ فِي الدُّنْيَا، فَيَتْبَعُونَهُمْ حَتَّى يُهْوُونَهُمْ [فِي النَّارِ](٣).

٤ - فَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ اتَّبَعَ إِمَامًا فِي الدُّنْيَا فِي سُنَّةٍ أَوْ بِدْعَةٍ، أَوْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، كَانَ مَعَهُ فِي الآخِرَةِ، فَمَنْ أَحَبَّ الكَوْنَ مَعَ السَّلَفِ فِي الآخِرَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مَوْعُودًا بِمَا وُعِدُوا(٤) بِهِ مِنْ الجَنَّاتِ وَالرِّضْوَانِ، فَلْيَتْبَعْهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ دَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥].

٥ - وَجَعَلْتُ هَذَا الكِتَابَ(٥) ثَلَاثَةَ أَبْوَابٍ:

---

(١) في: ط ع ساقطة.

(٢) في: ح [يتولى].

(٣) في: ط م ساقطة.

(٤) في: ح [وعد].

(٥) في: المطبوع أضافوا [على].

- البَابُ الأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَذْهَبِهِمْ وَسَبِيلِهِمْ.

- وَالثَّانِي: فِي الحَثِّ عَلَى اتِّبَاعِهِمْ [وَلُزُومِ أَثَرِهِمْ][1].

- وَالثَّالِثُ: فِي بَيَانِ صَوَابِ مَا صَارُوا إِلَيْهِ، وَأَنَّ الحَقَّ فِيمَا كَانُوا عَلَيْهِ.

وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ المُسْلِمِينَ إِلَى صِرَاطِهِ المُسْتَقِيمِ، وَيَجْعَلَنَا وَإِيَّاهُمْ مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ بِرَحْمَتِهِ، آمِينَ.

(١) في: ش ساقطة.

البَابُ الأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَذْهَبِهِمْ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ.

٦ – [مَذْهَبُ السَّلَفِ –رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ–: الإِيمَانُ بِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ](١)، الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ(٢) فِي كِتَابِهِ وَتَنْزِيلِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا، وَلَا نَقْصٍ مِنْهَا، وَلَا تَجَاوُزٍ(٣) لَهَا، وَلَا تَفْسِيرٍ لَهَا وَلَا تَأْوِيلٍ لَهَا بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلَا تَشْبِيهٍ بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا سِمَاتِ المُحْدَثِينَ، بَلْ أَمَرُّوهَا(٤) كَمَا جَاءَتْ، وَرَدُّوا عِلْمَهَا إِلَى قَائِلِهَا، وَمَعْنَاهَا إِلَى المُتَكَلِّمِ بِهَا.

٧ – وَقَالَ بَعْضُهُمْ –وَيُرْوَى(٥) ذَلِكَ عَنْ الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ–: «آمَنْتُ بِمَا جَاءَ عَنْ اللهِ، عَلَى مُرَادِ اللهِ(٦)، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ، عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

---

(١) في: ط م ساقطة.

(٢) في: ك [وسمى بها].

(٣) في: ش [بتجاوز].

(٤) في: ح [مروها].

(٥) في: ك [ويروي].

(٦) في: ك ساقطة.

٨ - وَعَلِمُوا[١] أَنَّ المُتَكَلِّمَ بِهَا صَادِقٌ، لَا شَكَّ فِي صِدْقِهِ، فَصَدَّقُوهُ. وَلَمْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا، فَسَكَتُوا عَمَّا لَمْ[٢] يَعْلَمُوهُ[٣]. وَأَخَذَ ذَلِكَ الآخَرُ عَنْ الأَوَّلِ، وَوَصَّى بَعْضُهُمْ [بَعْضًا][٤] بِحُسْنِ الِاتِّبَاعِ، وَالوُقُوفِ حَيْثُ وَقَفَ أَوَّلُهُمْ، وَحَذَّرُوا مِنْ التَّجَاوُزِ لَهُمْ، وَالعُدُولِ عَنْ طَرِيقِهِمْ[٥]، وَبَيَّنُوا لَنَا سَبِيلَهُمْ وَمَذْهَبَهُمْ، وَنَرْجُو[٦] أَنْ يَجْعَلَنَا اللهُ تَعَالَى مِمَّنْ اقْتَدَى بِهِمْ فِي بَيَانِ مَا بَيَّنُوهُ، وَسُلُوكِ الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكُوهُ.

٩ - وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُمْ نَقَلُوا إِلَيْنَا القُرْآنَ العَظِيمَ، وَأَخْبَارَ الرَّسُولِ ﷺ نَقْلَ مُصَدِّقٍ لَهَا، مُؤْمِنٍ بِهَا، قَابِلٍ[٧] لَهَا، غَيْرَ مُرْتَابٍ فِيهَا، وَلَا شَاكٍّ فِي صِدْقِ قَائِلِهَا، وَلَمْ يُفَسِّرُوا مَا يَتَعَلَّقُ[٨] بِالصِّفَاتِ مِنْهَا، وَلَا تَأَوَّلُوهُ وَلَا شَبَّهُوهُ[٩] بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، إِذْ لَوْ فَعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَنُقِلَ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُكْتَمَ بِالكُلِّيَّةِ، إِذْ لَا

---

(١) في: ح [وأعلموا].

(٢) في: ك [لا].

(٣) في: ح [يعلموا].

(٤) في: ف ساقطة.

(٥) في: ك [طريقتهم].

(٦) في: جميع النسخ [نرجوا].

(٧) في: شر ساقطة.

(٨) في: ح [به الصفات] وهو خطأ.

(٩) في: ح [تشبهوه].

يَجُوزُ التَّوَاطِي[1] عَلَى كِتْمَانِ مَا يُحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ لِجَرَيَانِ ذَلِكَ فِي القُبْحِ مَجْرَى التَّوَاطِي[2] عَلَى نَقْلِ الكَذِبِ، وَفِعْلِ مَا لَا يَحِلُّ، بَلْ بَلَغَ مِنْ[3] مُبَالَغَتِهِمْ فِي السُّكُوتِ عَنْ هَذَا أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا رَأَوْا مَنْ يَسْأَلُ عَنْ المُتَشَابِهِ بَالَغُوا فِي كَفِّهِ، تَارَةً بِالقَوْلِ العَنِيفِ، وَتَارَةً بِالضَّرْبِ، وَتَارَةً بِالإِعْرَاضِ الدَّالِّ عَلَى شِدَّةِ الكَرَاهَةِ لِمَسْأَلَتِهِ.

١٠ - وَلِذَلِكَ لَمَّا بَلَغَ عُمَرَ ﵁ أَنَّ صَبِيغًا[4] يَسْأَلُ عَنْ المُتَشَابِهِ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَبَيْنَمَا عُمَرُ يَخْطُبُ قَامَ فَسَأَلَهُ عَن: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢﴾

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي المطبوع [التواطؤ].

(٢) مثل السابقة.

(٣) في: ح ساقطة.

(٤) صَبِيغُ بْنُ عِسْلٍ، وَيُقَالُ ابْنُ عَسِيلٍ، الصَّادُ مَفْتُوحَةٌ وَاليَاءُ مَكْسُورَةٌ، وَعِسْلٌ بِكَسْرِ العَيْنِ وَسُكُونِ السِّينِ، وَيُقَالُ: صَبِيْغُ بْنُ شَرِيكٍ، مِنْ بَنِي عَسِيلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَرْبُوعَ بْنِ حَنْظَلَةَ التَّمِيمِيُّ اليَرْبُوعِيُّ البَصْرِيُّ، اسْمُهُ: مُشْتَقٌّ مِنْ الشَّيْءِ المَصْنُوعِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ عَنْ اسْمِهِ وَالِاخْتِلَافِ فِيهِ: «الْقَوْلَانِ صَحِيحَانِ؛ وَهُوَ صَبِيغُ بْنُ شَرِيكِ بْنِ المُنْذِرِ بْنِ قَطَنِ بْنِ قِشْعِ بْنِ عِسْلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَرْبُوعٍ التَّمِيمِيُّ؛ فَمَنْ قَالَ صَبِيْغُ بْنُ عِسْلٍ فَقَدْ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ الأَعْلَى»، وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُحَمِّقُ رَأْيَهُ، وَفَدَ عَلَى مُعَاوِيَةَ ﵁، وَلَمْ يَزَلْ بِشَرٍ، -يَعْنِي: بَعْدَ جَلْدِ عُمَرَ لَهُ-، حَتَّى قُتِلَ فِي بَعْضِ الفِتَنِ، رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، وَسَأَلَ أَبَا الدَّرْدَاءِ عَنْ شَيْءٍ مِنَ المُتَشَابِهِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ عِسْلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عِسْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَحَكَتْ عَنْهُ أُمُّ الدَّرْدَاءِ. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨٤٦)، والإصابة (٤١٤٣)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٣/ ٩٥٤).

[الذاريات: ١-٢] وَمَا بَعْدَهَا، فَنَزَلَ عُمَرُ، فقَالَ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ صَبِيغٌ. قَالَ عُمَرُ: وَأَنَا عَبْدُ اللهِ عُمَرُ، اكْشِفْ رَأْسَكَ، فَكَشَفَهُ فَرَأَى عَلَيْهِ شَعْرًا، فَقَالَ: لَوْ وَجَدْتُكَ مَحْلُوقًا لَضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاكَ بِالسَّيْفِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ ضَرْبًا شَدِيدًا، وَبَعَثَ بِهِ إِلَى البَصْرَةِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يُجَالِسُوهُ، فكَانَ(١) بِهَا كَالبَعِيرِ الأَجْرَبِ، لَا يَأْتِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالُوا: عَزْمَةُ [أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ](٢)، فَتَفَرَّقُوا عَنهُ، حَتَّى تَابَ وَحَلَفَ بِاللهِ [مَا بَقِيَ](٣) يَجِدُ مِمَّا كَانَ فِي نَفْسِهِ شَيْئًا، فَأَذِنَ عُمَرُ فِي مُجَالَسَتِهِ(٤)، فَلَمَّا خَرَجَتْ الخَوارِجُ أُتِيَ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا وَقْتُك، فَقَالَ: لَا، نَفَعَتْنِي مَوْعِظَةُ العَبْدِ الصَّالِحِ»(٥).

---

(١) في: ح [وكان].

(٢) في: ش ساقطة.

(٣) في: ح ساقطة.

(٤) في: ك [بمجالسته].

(٥) قِصَّةُ صَبِيغٍ هَذِهِ مُخَرَّجَةٌ فِي كُتُبٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: مُوَطَّأُ الإِمَامِ مَالِكٍ (١٩)، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الأَنْفَالِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْفَرَسُ مِنْ النَّفَلِ، وَالسَّلَبُ مِنْ النَّفَلِ»، قَالَ: ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ لِمَسْأَلَتِهِ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ أَيْضًا. ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ: الأَنْفَالُ الَّتِي قَالَ اللهُ فِي كِتَابِهِ مَا هِيَ؟ قَالَ القَاسِمُ: فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُحْرِجَهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَتَدْرُونَ مَا مَثَلُ هَذَا؟ مَثَلُ صَبِيغٍ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ»، ورواها من طريق مالك ابن زنجويه في الأموال (١١٣٠)، وأما القصة فقد أخرجها معمر بن راشد في الجامع (٢٠٩٠٦)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢١٩٨٤)، والدارمي في مسنده

١١ - وَلَمَّا سُئِلَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رضي الله عنه، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ، وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ -يَعْنِي: العَرَقُ- وَانْتَظَرَ القَوْمُ مَا يَجِيءُ مِنْهُ فِيهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: «الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَأَحْسَبُكَ رَجُلَ سُوءٍ»، وَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ[١].

١٢ - وَقَدْ نُقِلَ [عَنْ][٢] جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الأَمْرُ بِالكَفِّ عَنْ الكَلَامِ فِي هَذَا، وَإِمْرَارُ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ كَمَا جَاءَتْ، وَنُقِلَ [عَنْ][٣] جَمَاعَةٍ مِنْ الأَئِمَّةِ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ مِثْلُ مَا حَكَيْنَا عَنْهُمْ.

١٣ - أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ النَّقُّورِ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحَسَنِ الطُّرَيْثِيثِيُّ[٤] إِذْنًا، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو القَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بْنُ الحَسَنِ

---

(١٤٦)، وأبو القاسم المصري في فتوح مصر والمغرب (ص١٥٩-١٩٦)، وابن وضاح في البدع (١٠٥)، والآجري في الشريعة (١٥٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٠٩) (٧٨٩).

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٥).

(٢) في: ك ساقطة.

(٣) هكذا في: ك، وبقية النسخ ساقطة.

(٤) في: ك [الطرثيثي] وفي: ح، أ [الطرثيي]، والصواب المثبت، وهو في: ش، نسبة إلى طريثيث، ناحية كبيرة من نواحي نيسابور.

الطَّبَرِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا[1] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ المَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ[2] المُهْتَدِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوْسِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الحَسَنِ، يَقُولُ: «**اتَّفَقَ الفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ، مِنْ الشَّرْقِ إِلَى الغَرْبِ عَلَى الإِيمَانِ بِالقُرْآنِ وَالأَحَادِيثِ الَّتِي[3] جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ، وَلَا تَشْبِيهٍ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا، وَلَكِنْ[4] آمَنُوا بِمَا فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ[5] فَقَدْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ**»[6].

(١) في: ش [أَنبأَنَا].

(٢) في: ح ساقطة.

(٣) في: ح [الذي].

(٤) في: ك [ولكنهم].

(٥) في: ح [بن صفوان].

(٦) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧٤٠).

١٤ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ فِي الأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ، «**إِنَّ اللهَ يَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»[١]، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الأَحَادِيثِ: «إِنَّ هَذِهِ الأَحَادِيثَ قَدْ رَوَتْهَا الثِّقَاتُ، فَنَحْنُ نَرْوِيهَا، وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نُفَسِّرُهَا».

١٥ - أَخْبَرَنَا المُبَارَكُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيُّ (٥٦٢ هـ) إِذْنًا، أَنْبَأَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقِ بْنِ عَبْدِ الرَّازِقِ الزَّعْفَرَانِيُّ (٥١٧ هـ)، أَنْبَأَنَا الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الخَطِيبُ (٤٦٢ هـ)، قَالَ: «**أَمَّا الكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ، فَإِنَّ مَا رُوِيَ مِنْهَا فِي السُّنَنِ الصِّحَاحِ مَذْهَبُ السَّلَفِ رضي الله عنهم إِثْبَاتُهَا، وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَنَفْيُ الكَيْفِيَّةِ[٢] وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَالأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَلَى الكَلَامِ فِي الذَّاتِ، وَيُحْتَذَى فِي ذَلِكَ حَذْوُهُ وَمِثَالُهُ، فَإِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ إِثْبَاتَ رَبِّ العَالَمِينَ عز وجل إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وُجُودٍ، لَا إِثْبَاتُ تَحْدِيدٍ وَتَكْيِيفٍ، فَكَذَلِكَ[٣] إِثْبَاتُ صِفَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ[٤] إِثْبَاتُ وُجُودٍ، لَا إِثْبَاتُ**

---

(١) «يَهْبِطُ» من الألفاظ الواردة في حديث النزول، فقد جاء عند أبي داود الطيالسي في مسنده (٢٥٠٧)، وأحمد في المسند (٨٩٧٤)، والنسائي في الكبرى (١٠٢٤٢)، وغيرهم، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما. وأحاديث النزول متواترة، وهي في الصحيحين، البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

(٢) في: ش ساقطة.

(٣) في: ح [ولذلك].

(٤) في: ش [إنما هو] مكررة.

تَحْدِيدٍ وَتَكْيِيفٍ، فَإِذَا[١] قُلْنَا: للهِ تَعَالَى يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ، فَإِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ صِفَاتٍ أَثْبَتَهَا اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ[٢] مَعْنَى اليَدِ القُدْرَةُ، وَلَا أَنَّ مَعْنَى السَّمْعِ وَالبَصَرِ العِلْمُ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا جَوَارِحُ [وَأَدَوَاتُ الفِعْلِ][٣]، وَلَا نُشَبِّهُهَا بِالأَيْدِي وَالأَسْمَاعِ وَالأَبْصَارِ الَّتِي هِيَ جَوَارِحُ[٤] وَأَدَوَاتُ الفِعْلِ، وَنَقُولُ: إِنَّمَا وَجَبَ[٥] إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّ التَّوْقِيفَ وَرَدَ بِهَا، وَوَجَبَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]»[٦].

١٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي الصَّقْرِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ قَيْسٍ الغَسَّانِيُّ[٧]، أَنْبَأَنَا أَبِي، قَالَ: قَالَ: أَبُو عُثْمَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ

(١) في: ح [فإن].

(٢) في: ح [فإن].

(٣) في: ف ساقطة.

(٤) في: ح [الجوارح].

(٥) في: ش، ط ع [وَرَدَ].

(٦) وهو في جواب الخطيب البغدادي عن سؤال أهل دمشق في الصفات، مطبوع بذيل كتاب اعتقاد أهل السنة للإسماعيلي (ص٧٠-٧٥) بتحقيق: جمال عزون، مكتبة دار المنهاج، ط الثانية: (١٤٣١هـ).

(٧) هكذا في جميع النسخ الخطية، وأما في المطبوع ط ع [قبيس] وهو خطأ، لأنه هو المثبت أيضا في مصادر ترجمته: ينظر: المعين في طبقات المحدثين (ص١٥٥)، والنجوم الزاهرة في ملوك

الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيُّ، قَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ الحَدِيثِ المُتَمَسِّكِينَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يَعْرِفُونَ رَبَّهُمْ ﷻ بِصِفَاتِهِ الَّتِي نَطَقَ [لَهُ][1] بِهَا رَسُولُهُ ﷺ، عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الأَخْبَارُ الصِّحَاحُ، وَنَقَلَهُ العُدُولُ الثِّقَاتُ، وَلَا يَعْتَقِدُونَ تَشْبِيهًا لِصِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، وَلَا يُكَيِّفُونَهَا تَكْيِيفَ المُشَبِّهَةِ، وَلَا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ تَحْرِيفَ المُعْتَزِلَةِ وَالجَهْمِيَّةِ، وَقَدْ أَعَاذَ اللهُ أَهْلَ السُّنَّةِ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّكْيِيفِ، وَمَنَّ عَلَيْهِمْ بِالتَّفْهِيمِ وَالتَّعْرِيفِ، حَتَّى سَلَكُوا سَبِيلَ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ، وَتَرَكُوا القَوْلَ بِالتَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، وَاتَّبَعُوا قَوْلَهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١][2].

١٧ - وَذَكَرَ الصَّابُونِيُّ الفُقَهَاءَ السَّبْعَةَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَسَمَّى خَلْقًا كَثِيرًا مِنَ الأَئِمَّةِ، وَقَالَ: «كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ، لَمْ يُخَالِفْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ [وَاحِدٍ][3] مِنْهُمْ مَا يُضَادُّ مَا ذَكَرْنَاهُ».

مصر والقاهرة (٥/ ٢٥٩)، وَهُوَ: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ قَيْسٍ الغَسَّانِيُّ الدِّمَشْقِيُّ المَالِكِيُّ النَّحْوِيُّ.

(١) في: ح، ف ساقطة.

(٢) ينظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع (ص١٦١) دار العاصمة، ط الثانية: (١٤١٩هـ).

(٣) في: ك [أحد].

١٨-أَخْبَرَنَا الشَّرِيفُ أَبُو العَبَّاسِ مَسْعُودُ بْنُ عَبْدِ الوَاحِدِ بْنِ مَطَرٍ الهَاشِمِيُّ(١)، قَالَ: أَنْبَأَنَا [الحَافِظُ](٢) أَبُو العَلَاءِ صَاعِدُ بْنُ سَيَّارٍ الهَرَوِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُرْجَانِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو القَاسِمِ حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ السَّهْمِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الإِسْمَاعِيلِيُّ، قَالَ: «اعْلَمُوا -رَحِمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ- أَنَّ مَذَاهِبَ(٣) أَهْلِ الحَدِيثِ، أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: الإِقْرَارُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَقَبُولِ مَا نَطَقَ [بِهِ](٤) كِتَابُ اللهِ تَعَالَى، وَصَحَّتْ بِهِ رِوَايَةٌ(٥) عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَا [مَعْدِلَ](٦) عَمَّا وَرَدَا(٧) بِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهِ، إِذْ كَانُوا مَأْمُورِينَ بِاتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَضْمُونًا لَهُمْ الهُدَى فِيهِمَا،

(١) هكذا في النسخ والمطبوع، لكن سقط اسمه الأول، وهو: أَحْمَدُ بنُ مَسْعُوْدِ بنِ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ مَطَرٍ، أَبُو العَبَّاسِ الهَاشِمِيُّ البَغْدَادِيُّ (٥٧٠ هـ). ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (١٢/ ٥٤٨) (١٤١)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٣٢٠) (١٩٧).

(٢) في: ح ساقطة.

(٣) هكذا في جميع النسخ، وفي المطبوع جميعها [مَذْهَب].

(٤) في: ح ساقطة.

(٥) في: ح [الرِّوَايَة].

(٦) في: ش ساقطة.

(٧) في: ش، ط ع [ورد].

مَشْهُودًا لَهُمْ بِأَنَّ نَبِيَّهُمْ ﷺ يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، مُحَذِّرِينَ فِي مُخَالَفَتِهِ[1] الفِتْنَةَ وَالعَذَابَ الأَلِيمَ.

ويَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَدْعُوٌّ بِأَسْمَائِهِ الحُسْنَى، وَمَوْصُوفٌ بِصِفَاتِهِ الَّتِي سَمَّى وَوَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ [بِهَا][2] نَبِيُّهُ ﷺ. خَلَقَ[3] آدمَ [بِيَدِهِ][4]، وَ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، بِلَا اعْتِقَادِ كَيْفٍ[5]، وَأَنَّهُ ﷻ ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بِلَا كَيْفٍ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَنْهَى[6] إِلَى أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كَيْفَ كَانَ اسْتِوَاؤُهُ».

١٩ - وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ فِي رِسَالَتِهِ: «نَحْنُ وَأَئِمَّتُنَا مِنْ [أَصْحَابِ][7] الحَدِيثِ، -وَذَكَرَ الأَئِمَّةَ وَعَدَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ-، وَمَنْ قَبْلَهُمْ مِنْ الصَّحَابَةِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، لَا يَسْتَحِلُّ أَحَدٌ مِنَّا -مِمَّنْ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ- أَنْ يَتَكَلَّفَ أَوْ يَقْصِدَ إِلَى قَوْلٍ مِنْ عِنْدِهِ فِي الصِّفَاتِ[8]،

---

(١) في: ك، ط ع [مخالفة أمره].

(٢) في: ح ساقطة.

(٣) في: ح [الله].

(٤) في: ش [بِنَفسِهِ].

(٥) في: ح ساقطة.

(٦) في: ك، ط ع [انتهى].

(٧) في: ح [أهل].

(٨) في: ك، ط ع [فِي الصِّفَات من عِنْده].

أَوْ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ اللهِ ﷻ، أَوْ مَعَانِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَوْ زِيَادَةٍ عَلَى مَا فِي النَّصِّ، أَوْ نُقْصَانٍ مِنْهُ، وَلَا نَغْلُو وَلَا نُشَبِّهُ، وَلَا نَزِيدُ عَلَى مَا فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

٢٠ - وَقَالَ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ: «إِنَّ الأَخْبَارَ فِي صِفَاتِ اللهِ مُوَافِقَةٌ لِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى، نَقَلَهَا الخَلَفُ عَنِ السَّلَفِ، قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، مِنْ لَدُنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، عَلَى سَبِيلِ الصِّفَاتِ للهِ تَعَالَى، وَالمَعْرِفَةِ وَالإِيمَانِ بِهِ، وَالتَّسْلِيمِ لِمَا(١) أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى فِي تَنْزِيلِهِ، وَنَبِيُّهُ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ كِتَابِهِ، مَعَ اجْتِنَابِ التَّأْوِيلِ وَالجُحُودِ، وَتَرْكِ التَّمْثِيلِ وَالتَّكْيِيفِ»(٢).

٢١ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ الطُّرَيْثِيثِيُّ(٣) إِجَازَةً، أَنْبَأَنَا أَبُو القَاسِمِ هِبَةُ اللهِ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدٍ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ، أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ الحَوْطِيُّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ،

---

(١) في: ح [لها].

(٢) لم أجده في التوحيد لابن خزيمة لكن وجدته من كلام ابن منده في التوحيد، فلعل ابن قدامة ذهل -والله أعلم-، قال ابن منده في كتاب التوحيد (ص٤٣٩): «إِنَّ الأَخْبَارَ فِي صِفَاتِ اللهِ ﷻ جَاءَتْ مُتَوَاتِرَةً عَنْ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، مُوَافِقَةً لِكِتَابِ اللهِ ﷻ، نَقَلَهَا الخَلَفُ عَنِ السَّلَفِ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، مِنْ لَدُنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، عَلَى سَبِيلِ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ للهِ ﷻ وَالمَعْرِفَةِ وَالإِيمَانِ بِهِ، وَالتَّسْلِيمِ لِمَا أَخْبَرَ اللهُ ﷻ بِهِ فِي تَنْزِيلِهِ، وَبَيَّنَهُ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ كِتَابِهِ، مَعَ اجْتِنَابِ التَّأْوِيلِ وَالجُحُودِ وَتَرْكِ التَّمْثِيلِ وَالتَّكْيِيفِ، وَأَنَّهُ ﷻ أَزَلِيٌّ بِصِفَاتِهِ الَّتِي وُصِفَ بِهَا».

(٣) في: ك [الطرثيثي] وفي: أ [الطرثيي] وسبق التنبيه.

حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: كَانَ الزُّهْرِيُّ[1] وَمَكْحُولٌ يَقُولَانِ: «**أَمِرُّوا هَذِهِ الأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ**»[2].

٢٢ – قَالَ أَبُو القَاسِمِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِزْقِ اللهِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «**كُلُّ مَا وَصَفَ اللهُ تَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فِي القُرْآنِ فَقِرَاءَتُهُ تَفْسِيرُهُ، وَلَا كَيْفَ وَلَا مِثْلَ**».

٢٣ – وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ أَنَّهُ سَأَلَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ: «**أَنَّ اللهَ**[3] **يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ**»، وَحَدِيثُ: «**إِنَّ قُلُوبَ العِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»، وَ«**إِنَّ اللهَ يَعْجَبُ -أَوْ يَضْحَكُ- مِمَّنْ يَذْكُرُهُ فِي الأَسْوَاقِ**»، وَأَنَّهُ ﷻ «**يَنْزِلُ [إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا]**[4] **كُلَّ لَيْلَةٍ**»، وَنَحْوُ هَذِهِ الأَحَادِيثِ؟ فَقَالَ: «هَذِهِ الأَحَادِيثُ نَرْوِيهَا[5] كَمَا[6] جَاءَتْ بِلَا كَيفٍ».

---

(١) في: النسخ جميعها [قال كان الأوزاعي]، والتصويب من المصدر الأصلي للرواية.

(٢) رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخ (ص٦٢١).

(٣) في: ح ساقطة.

(٤) في: ح ساقطة.

(٥) في: ط ص [ونقربها].

(٦) في: ح [كل ما].

٢٤ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَلَّالُ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَاصِلٍ المُقْرِئُ، حَدَّثَنَا الهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، وَالأَوْزَاعِيَّ عَنْ الأَخْبَارِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ؟ فَقَالُوا:[١] «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»[٢].

٢٥ - قَالَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ: «وَهَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الأَمْصَارِ، فَمَالِكٌ إِمَامُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَالثَّوْرِيُّ إِمَامُ أَهْلِ العِرَاقِ، [وَالأَوْزَاعِيُّ إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ][٣]، وَاللَّيْثُ إِمَامُ أَهْلِ مِصْرَ وَالمغْرِبِ»[٤].

٢٦ - وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُ هَذِهِ الأَحَادِيثَ، وَنَحْنُ لَا نُفَسِّرُهَا»[٥].

٢٧ - وَذَكَرَ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: شَهِدْتُ زَكَرِيَّا بْنَ

---

(١) في: ش [فقال].

(٢) رواه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير، السفر الثالث (٣٢٨٣)، وابن أبي حاتم في العلل (٥/ ٤٦٨ ت الحميد)، والآجري في الشريعة (٧٢٠)، وابن المقرئ في المعجم (٥٥٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٨٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٩٣٠).

(٣) في: ش ساقطة.

(٤) وهؤلاء هم الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين، ويطلق عليهم أئمة الأمصار. ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٩).

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٩٢٨).

عَدِيٍّ سَأَلَ وَكِيعَ بْنَ الجَرَّاحِ، فَقَالَ: يَا أَبَا سُفْيَانَ[1]، هَذِهِ الأَحَادِيثُ؟ -يَعْنِي: مِثْلُ: «الكُرْسِيُّ مَوضِعُ القَدَمَيْنِ»[2]-، فَقَالَ: «أَدْرَكْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ[3] [وَسُفْيَانَ

(١) في: ك [يا سفيان] وفي: ح [فقال: سفيان].

(٢) وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «الكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ، وَالعَرْشُ لَا يَقْدُرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ» وفي رواية: قَالَ: «إِنَّ الكُرْسِيَّ الَّذِي وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَمَوْضِعُ قَدَمَيْهِ، وَمَا يَقْدُرُ قَدْرَ العَرْشِ إِلَّا الَّذِي خَلَقَهُ، وَإِنَّ السَّمَاوَاتِ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ عز وجل مِثْلُ قُبَّةٍ فِي صَحْرَاءَ» رواه عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٢٥٠) (٣٠٣٠)، وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة (٥٨٦)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢٦٠١)، والدارمي في النقض (٨٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٤)، والدارقطني في الصفات (ص ٣٠) (٣٦)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٢١)، والحاكم في المستدرك (٣١١٦)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. والبيهقي في الأسماء والصفات (٧٥٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٦٩)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٠٩) وهو مروي عن أبي موسى رضي الله عنه، أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٥٨٨)، أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٢/ ٦٢٧)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٢١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٥٩)، والذهبي في العلو للعلي الغفار (ص ١٠٧).

(٣) في: ح [بن] ساقطة.

وَمِسْعَرًا يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الأَحَادِيثِ وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئًا»[١].

٢٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ البَرِّ: رُوِّينَا عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ،][٢] وسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَالأَوْزَاعِيِّ، وَمعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ فِي أَحَادِيثِ [الصِّفَاتِ][٣] أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَالُوا: «**أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ**»[٤].

٢٩ - قَالَ رَجُلٌ مِنْ فُقَهَاءِ المَدِينَةِ: «إِنَّ اللهَ تبارك وتعالى عَلِمَ عِلْمًا عَلَّمَهُ العِبَادَ، وَعَلِمَ عِلْمًا لَمْ يُعَلِّمْهُ العِبَادَ، فَمَنْ يَطْلُبُ العِلْمَ الَّذِي لَمْ يُعَلِّمْهُ العِبَادَ، لَمْ يَزْدَدْ مِنْهُ إِلَّا بُعْدًا، وَالقَدَرُ مِنْهُ»[٥].

٣٠ - وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: «**مَا لَمْ يَعْرِفْهُ البَدْرِيُّونَ فَلَيْسَ مِنْ الدِّينِ**»[٦].

---

(١) رواه عن ابن معين في التاريخ (٢٥٤٣)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢/ ٦٢٠)، والدارقطني في الصفات (٥٨)، وابن منده في التوحيد (١٣٢ - ٥٨٨)، وابن مردويه في مجلس أمالي في صفات الله (٣٢).

(٢) في: ح، ف ساقطة من قوله: [وسُفْيَان ومسعرا...] إلى قوله: [عَن مَالك بن أنس وسُفْيَان الثَّوْريّ].

(٣) في: ح ساقطة.

(٤) أورده في جامع بيان العلم وفضله (١٨٠٢).

(٥) أخرجه ابن عبد البر بسنده عن مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَعْفَرٍ، في جامع بيان العلم وفضله (١٨٠٢).

(٦) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٤٢٥).

٣١ – قَالَ أَبُو عُمَرَ: «مَا جَاءَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثِّقَاتِ، أَوْ جَاءَ عَنْ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ فَبِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، وَمَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَنْهُمْ سُلِّمَ لَهُ، وَلَمْ يُنَاظَرْ فِيهِ كَمَا لَمْ يُنَاظِرُوا فِيهِ»(١).

٣٢ – وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَلَّالُ: أَخْبَرَنَا المَرُّوذِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَنْ [أَخْبَارِ](٢) [الصِّفَاتِ](٣)، فَقَالَ: «**نُمِرُّهَا كَمَا جَاءَتْ**»(٤).

٣٣ – قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيسَى أَنَّ حَنْبَلًا حَدَّثَهُمْ، قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَنْ الأَحَادِيثِ الَّتِي تُرْوَى: أَنَّ اللهَ تبارك وتعالى يَنْزِلُ إِلَى السَمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّ اللهَ يُرَى، وَأَنَّ اللهَ يَضَعُ قَدَمَهُ، وَمَا أَشْبَهَ، فَقَالَ أَبُو عبد الله: «نُؤْمِنُ بِهَا وَنُصَدِّقُ بِهَا، وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى(٥)، وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئا، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ، إِذَا كَانَتْ بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ، وَلَا نَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَوْلَهُ، وَلَا يُوصَفُ اللهُ تَعَالَى بِأَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، بِلَا حَدٍ وَلَا غَايَةٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٦) وقال المحقق أبو الأشبال: إسناده لا بأس.

(٢) في: ح، ش، ف [الأحاديث].

(٣) في: ش ساقطة.

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٦٠).

(٥) مناقب الإمام أحمد (ص ٢٢٨).

[الشورى: ١١]، وَلَا يَبْلُغُهُ الوَاصِفُونَ، صِفَتُهُ وَصِفَاتُهُ مِنْهُ، وَلَا نَتَعَدَّى القُرْآنَ وَالحَدِيثَ، فَنَقُولُ كَمَا قَالَ، وَنَصِفُهُ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ، نُؤْمِنُ بِالقُرْآنِ كُلِّهِ، مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ بِشَنَاعَةٍ شُنِّعَتْ»(١).

٣٤ - وَذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ القُرَشِيُّ الهَكَارِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الخَلَّالِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَبَّاسِ [المُخَلِّصُ](٢)، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ(٣)، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ الشَّافِعِي رضي الله عنه عَنْ صِفَاتٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، فَقَالَ: «حَرَامٌ عَلَى العُقُولِ أَنْ

(١) هذه العبارة في ظاهرها تدل على التفويض: والجواب عنها من وجهين:

الأول: أنها غلط على الإمام، ومخالفة للمحفوظ عنه ولما قرره، إضافة إلى أنها من مفاريد حنبل بن إسحاق، ووقع عليها اختلاف، فالرواية التي عند ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٨٤) «بلا كيف»، وعند اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧٧٧): «بلا كيف ولا حد».

والثاني: على فرض صحتها، فكلمة «المعنى» في اللغة تحتمل مرادين: الأول: حقيقة المعنى، أي: كيفيته أو كنهه، ويسمى: المعنى المفصَّل، والثاني: أصل المعنى، ويسمى:(المعنى المجمل، أي: القدر المشترك الذي إذا أُطلق فُهم منه معنى عامٌ كُلي في المطلق، فيكون المراد: بلا معنى، أي: بلا كيفية.

(٢) في: ش ساقطة.

(٣) في: أ، ح، ش [أبي]، وساقطة في المطبوع.

تُمَثِّلَ اللهَ تَعَالَى، وَعَلَى الأَوْهَامِ أَنْ تَحُدَّهُ، وَعَلَى الظُّنُونِ أَنْ تَقْطَعَ، وَعَلَى النُّفُوسِ أَنَّ تُفَكِّرَ، وَعَلَى الضَّمَائِرِ أَنْ تَعْمُقَ، وَعَلَى الخَوَاطِرِ أَنْ تُحِيطَ، وعلى [العُقُولِ][(١)] أَنْ تَعْقِلَ، إِلَّا مَا وَصَفَ نَفْسَهُ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ»[(٢)].

٣٥ - وَقَالَ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَمَا يُؤْمِنُ بِهِ، فَقَالَ: «**للهِ تَعَالَى أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ جَاءَ بِهَا كِتَابُهُ وَأَخْبَرَ بِهَا نَبِيَّهُ ﷺ، لَا يَسَعُ أَحَدًا**[(٣)] **مِنْ خَلْقِ اللهِ تَعَالَى قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ رَدُّهَا؛ لِأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ بِهَا، وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ القَوْلُ [بِهَا]**[(٤)]**، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ تَعَالَى، فَأَمَّا قَبْلَ ثُبُوتِ الحُجَّةِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الخَبَرِ فَمَعْذُورٌ بِالجَهْلِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ بِالعَقْلِ، وَلَا بِالرُّؤْيَةِ، وَلَا بِالفِكْرِ**»[(٥)].

---

(١) في: ش ساقطة.

(٢) اعتقاد الإمام الشافعي للهكاري (ص١٩) تحقيق: د. عبد الله بن صالح البراك، ط: دار الوطن، ط الأولى: (١٤١٩هـ).

(٣) في: ش، ط ص [أحد] وهو خطأ.

(٤) في: ح [فيها].

(٥) جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي، ورواه ابن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي بهذا الإسناد، نص عليه ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٧)، وهو مروي عنه من أربعة طرق، ثلاثة منها: عن أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي (٤٥١ هـ)، والطريق الرابع: أخرجه الهكّاري في اعتقاد الشافعي (٧)، وأخرجه ابن أبي يعلى (٥٢٦ هـ) في طبقات الحنابلة

٣٦ - وَقَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: «**كُلُّ مَنْ لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يُصَدِّقُ بِهَا، [لِحَدِيثِ]**(١) **التَّنَزُّلِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: صَدِّقْ بِهِ وَلَا تَصِفْهُ، وَقَالَ: أَقِرُّوهُ وَلَا تَحُدُّوهُ**»(٢).

٣٧ - وَرُوِيَ عَنْ الحَسَنِ البَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ تَكَلَّمَ مُطَرِّفٌ عَلَى هَذِهِ الأَعْوَادِ بِكَلَامٍ مَا قِيلَ قَبْلَهُ وَلَا يُقَالُ بَعْدَهُ، قَالُوا: [وَمَا هُوَ](٣) يا أَبَا سَعِيدٍ؟ قَالَ: قَالَ: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي مِنْ الإِيمَانِ بِهِ الجَهْلُ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ [به]**(٤) **نَفْسه**»(٥).

٣٨ - [وَقَالَ سَحْنُونٌ: «**مِنْ العِلْمِ بِاللهِ السُّكُوتُ عَنْ غَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ**»](٦)(٧).

(١/ ٢٨٣)، ووأورده ابن قدامة في إثبات صفة العلو من طريق الهكاري (ص ١٨١) وغيره، والذهبي في الأربعين في صفات رب العالمين (٨٦) وفي غيرها.

(١) في: ح [الحديث] وفي: ك [بحديث].

(٢) رواه ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١٦٣) تحقيق: بشار عواد.

(٣) في: ح، ف [وما هذا].

(٤) هكذا في: ف، وبقية النسخ[من].

(٥) رواه ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١٥٩) تحقيق: بشار عواد.

(٦) في: ح، ما بين المعقوفين ساقط.

(٧) رواه ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١٥٨) تحقيق: بشار عواد، لكن لفظه: «مِنْ العِلْمِ بِاللهِ الجَهْلُ بِمَا لَمْ يُخْبِرْ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ». ثم قال ابن عبد البر: «وَهَذَا الكَلَامُ أَخَذَهُ سَحْنُونٌ عَنْ ابْنِ المَاجِشُونِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ، عَنْ الثِّقَةِ، عَنْ الحَسَنِ بْنِ أَبِي الحَسَنِ... ثُمَّ ذَكَرَهُ».

٣٩ - أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ سَعْدُ اللهِ بْنُ نَصْرِ بْنِ الدَّجَّاجِيِّ الفَقِيهُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الإِمَامُ الزَّاهِدُ أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الخَيَّاطُ، أَنْبَأَنَا أَبُو طَاهِرٍ عَبْدُ الغَفَّارِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنْبَأَنَا أَبُو عَلِيِّ بْنُ الصَّوَّافِ[١]، أَنْبَأَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِيُّ، قَالَ: «**أُصُولُ السُّنَّةِ، -فَذَكَرَ أَشْيَاءَ[٢]، ثُمَّ قَالَ:- وَمَا نَطَقَ بِهِ القُرْآنُ وَالحَدِيثُ، [مِثْلُ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾** [المائدة: ٦٤]، **وَمِثْلُ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾** [الزمر: ٦٧]، **وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ القُرْآنِ وَالحَدِيثِ]**[٣]، **لَا نَزِيدُ فِيهِ وَلَا نُفَسِّرُهُ، وَنَقِفُ عَلَى مَا وَقَفَ عَلَيْهِ القُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَنَقُولُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾** [طه: ٥]، **وَمَنْ زَعَمَ [غَيْرَ]**[٤] **هَذَا فَهُوَ [مُعَطِّلٌ]**[٥] **جَهْمِيٌّ**»[٦].

٤٠ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَحْمُودٍ إِجَازَةً، قَالَ أَنْبَأَنَا جَدِّي الحَافِظُ أَبُو القَاسِمِ، قَالَ: «مَا جَاءَ فِي الصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، أَوْ رُوِيَ بِالأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، فَمَذْهَبُ

---

(١) في: ح [الصراف].

(٢) في: ك [شيئا].

(٣) في: ح، ما بين المعقوفين ساقط.

(٤) في: ش ساقطة.

(٥) في: ش، ك، أ [مبطل]، والمثبت من ح والمطبوع ومن الأصل أصول السنة (ص٥٦) تحقيق: د. عبد الله الغفيلي، مكتبة الرشد، و(ص٤٦) تحقيق د. مشعل الحدادي، لطائف للنشر.

(٦) (أصول السنة) (ص٥٦) تحقيق: د. عبد الله الغفيلي.

السَّلَفِ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِم- إِثْبَاتُهَا وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَنَفْيُ الكَيْفِيَّةِ عَنْهَا؛ [لِأَنَّ](١) الكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَلَى الكَلَامِ فِي الذَّاتِ، وَإِثْبَاتُ الذَّاتِ إِثْبَاتُ وُجُودٍ لَا إِثْبَاتُ كَيْفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، وَعَلَى هَذَا مَضَى السَّلَفُ كُلُّهُمْ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُنَا لِقَوْلِ مَالِكٍ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ الِاسْتِوَاءِ»(٢).

٤١ - وَرَوَى قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: «الاسْتِوَاء غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإِقْرَارُ بِهِ إِيمَانٌ، وَالجُحُودُ لَهُ كُفْرٌ»(٣).

٤٢ - وَقَالَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٤): «الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنْ اللهِ الرِّسَالَةُ، وَمِنْ الرَّسُولِ البَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّصْدِيقُ»(٥).

---

(١) في: ف [وأن].

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣١٢).

(٣) أخرجه ابن منده في التوحيد (٢٢-٩٨٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦٦٣)، وقال ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص٣٢): «ليس إسناده مما يعتمد عليه»، وقال الذهبي في العلو (٦٥): «فأما عن أم سلمة فلا يصح؛ لأن أبا كنانة ليس بثقة، وأبو عمير لا أعرفه».

(٤) في: ح، ك ساقطة.

(٥) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٢١)، وابن قدامة إثبات صفة العلو (٧٤)، وعزاه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠) إلى الخلال، وقال عن أسانيده: «كلهم أئمة ثقات».

٤٣ - وَهَذِهِ الأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ مُتَقَارِبَةُ المَعْنَى وَاللَّفْظِ، فَمِنْ المُحْتَمِلِ أَنْ يَكُونَ رَبِيعَةُ وَمَالِكٌ بَلَغَهُمَا قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ فَاقْتَدَيَا بِهَا[١]، وَقَالَا مِثْلَ قَوْلِهَا لِصِحَّتِهِ وَحُسْنِهِ، وَكَونِهِ قَوْلَ إِحْدَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ[٢].

وَمِنْ المُحْتَمِلِ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى وَفَّقَهُمَا لِلصَّوَابِ [كَمَا وَفَّقَهَا][٣]، وَأَلْهَمَهُمَا مِنْ القَوْلِ السَّدِيدِ مِثْلَ مَا [أَلْهَمَهَا][٤].

٤٤ - وَقَوْلُهُمْ: «الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ»، أَي: غَيْرُ مَجْهُولِ الوُجُودِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِهِ، وَخَبَرُهُ صِدْقٌ يَقِينًا، لَا يَجُوزُ الشَّكُّ فِيهِ، وَلَا الِارْتِيَابُ[٥] فِيهِ، فَكَانَ[٦] غَيْرَ مَجْهُولٍ لِحُصُولِ العِلْمِ بِهِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الأَلْفَاظِ: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ».

٤٥ - وَقَوْلُهُمْ: «الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ تَوْقِيفٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِغَيْرِ تَوْقِيفٍ.

---

(١) في: ح [به].

(٢) في: ك جاء في الهامش قوله: [فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ سَمِعَتْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ].

(١) في: ك، أ.

(٤) في: ك، ش. وفي: أ، ح [ألهمهما].

(٥) قلت: الشك والارتياب لا يكون إلا في المعنى المجمل أو القدر المشترك ولا ينصرف إلى ثبوت اللفظ، وهذا مما يؤكد نفي تهمة التفويض عنه.

(٦) في: ك [وكان].

٤٦ - «وَالجُحُودُ لَهُ كُفْرٌ»؛ لِأَنَّهُ رَدٌّ لِخَبَرِ اللهِ، وَكُفْرٌ بِكَلَامِ اللهِ، وَمَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَكَيْفَ بِمَنْ كَفَرَ بِسَبْعِ آيَاتٍ، وَرَدَّ خَبَرَ اللهِ تَعَالَى فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ. «وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» لِذَلِكَ.

٤٧ - «وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»؛ لِأَنَّهُ(١) سُؤَالٌ عَمَّا لَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِهِ، وَلَا يَجُوزُ الكَلَامُ فِيهِ، وَلَمْ يَسْبِقْ [فِي](٢) ذَلِكَ، فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا مَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ.

٤٨ - فَقَدْ ثَبَتَ مَا ادَّعَيْنَاهُ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ- بِمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُمْ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَاعْتِرَافِ العُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ كُلِّهِمْ بِذَلِكَ، وَلَمْ أَعْلَمْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافًا فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، بَلْ قَدْ بَلَغَنِي عَمَّنْ(٣) يَذْهَبُ(٤) إِلَى التَّأْوِيلِ لِهَذِهِ الأَخْبَارِ وَالآيَاتِ الِاعْتِرَافُ بِأَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِيمَا قُلْنَاهُ، وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ شُيُوخِهِمْ فِي كِتَابِهِ، قَالَ: «اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَخْبَارِ الصِّفَاتِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَمَرَّهَا كَمَا جَاءَتْ، مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَأْوِيلٍ، مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ». فَحَصَلَ الإِجْمَاعُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَالحَمْدُ للهِ.

---

(١) في هذا الموضع في: أ، كلمة غير واضحة، لعلها [يسأل] والله أعلم.

(٢) في: ك ساقطة.

(٣) في: ح [من].

(٤) في: ك [ذهب].

البَابُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ وُجُوبِ اتِّبَاعِهِمْ، وَالحَثِّ عَلَى لُزُومِ مَذْهَبِهِمْ وَسُلُوكِ سَبِيلِهِمْ، وَبَيَانِ ذَلِكَ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَوْلِ الأَئِمَّةِ.

٤٩ - وَأَمَّا الكِتَابُ فَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]، فَتَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ بِعَذَابِ جَهَنَّمَ، وَوَعَدَ مُتَّبِعَهُمْ بِالرِّضْوَانِ وَالجَنَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فَوَعَدَ المُتَّبِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ بِمَا وَعَدَهُمْ بِهِ مِنْ رِضْوَانِهِ وَجَنَّتِهِ وَالفَوْزِ العَظِيمِ.

٥٠ - وَمِنْ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(١).

٥١ - فَأَمَرَ بِالتَّمَسُّكِ بِسُنَّةِ خُلَفَائِهِ كَمَا أَمَرَ بِالتَّمَسُّكِ بِسُنَّتِهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ المُحْدَثَاتِ بِدَعٌ وَضَلَالَةٌ، وَهُوَ مَا لَمْ يُتَّبَعْ فِيهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ [وَلَا سُنَّةُ أَصْحَابِهِ.

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ٤٤)، وأحمد (١٧١٨٢، ١٧١٨٤، ١٧١٨٧)، والدارمي (٩٥) والحاكم في المستدرك (٣٢٩) و(٣٣١) و(٣٣٣)، وصححه ووافقه الذهبي (١/ ١٧٤-١٧٥)، والبيهقي في الكبرى (٢٠١٢٥)، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٣٥).

٥٢ – وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو[١] رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ][٢]: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَذْوَ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ، حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَأْتِي أُمَّهُ عَلَانِيَةً**[٣]**، لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ**[٤] **وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَيَزِيدُونَ**[٥] **عَلَيْهَا مِلَّةً**، -وَفِي رِوَايَةٍ: **وَأُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً**[٦]-، **كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ الوَاحِدَةُ؟ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»، وَفِي رِوَايَةٍ: «**الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**[٧]»[٨].

---

(١) في النسخ الخطية عن عبد الله بن عمر.

(٢) في: ح، ف ما بين المعقوفين ساقطة.

(٣) في: ح [على نية].

(٤) في: ك [اثنين].

(٥) في: ك [ويزيدوا].

(٦) في: ك [فرقة].

(٧) في: ح، ف [الذي عليه أنا وأصحابي] وفي: أ، ك [أنا الذي عليها وأصحابي].

(٨) أخرجه الترمذي في السنن (٢٦٤١) وقال: «هَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ»، والطبراني في المعجم الكبير (٦٢)»، والحاكم في المستدرك (٤٤٤)»، وحسنه أحمد شاكر في تخريجه لسنن الترمذي، والحديث فيه عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ضعيف، لكن له شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن. ينظر للاستزادة: المباحث العقدية في دراسة حديث الافتراق، د. أحمد سردار (١/ ١٥٩١٨٠).

٥٣ - فَأَخبرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ هِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ[١]، فَمُتَّبِعُهُمْ إِذًا يَكُونُ مِنْ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَمُخَالِفُهُمْ مِنْ الِاثْنَتَيْنِ[٢] وَالسَّبْعِينَ الَّتِي فِي النَّارِ، وَلِأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْ السَّلَفَ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ-، وَقَالَ فِي الصِّفَاتِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَوْلًا مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ السَّلَفُ، فَقَدْ أَحْدَثَ فِي الدِّينِ وَابْتَدَعَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

٥٤ - وَرَوَى جَابِرٌ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَمَّا بَعْدُ، فَأَحْسَنُ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ[٣].

٥٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ**[٤] **فَهُوَ رَدٌّ**»[٥]، يَعْنِي: مَرْدُودٌ.

---

(١) في: أ، ك [هُوَ عَلَيْهِ وَأَصْحَابه].

(٢) في: ك، ح [اثنين].

(٣) رواه مسلم (٨٦٧).

(٤) في: ك، أ [فيه].

(٥) رواه البخاري (٢٦٩٧) رواه مسلم (١٧١٨).

٥٦ – وَرَوَى عَبْدُ اللهِ بْنُ عُكَيْمٍ، قَالَ: كَانَ عُمَرُ -يَعْنِي: ابْنُ الخَطَّابِ ﷺ- يَقُولُ: «إِنَّ أَصْدَقَ القِيلِ[(١)] قَوْلُ اللهِ[(٢)]، أَلَا، وَإِنَّ أَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ ضَلَالَةٌ»[(٣)].

٥٧ – وَعَنْ الأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: قَالَ: عَبْدُ اللهِ -يَعْنِي: ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ-: «إِنَّ أَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِنَّ أَحْسَنَ الكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَإِنَّكُمْ سَتُحَدِّثُونَ وَيُحَدَّثُ لَكُمْ، فَكُلُّ مُحْدَثَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»[(٤)].

٥٨ – وَقَالَ عَبْدُ اللهِ: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُمْ، كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[(٥)].

---

(١) في: ك [قيل].

(٢) في: ش سقط لفظ الجلالة.

(٣) رواه المروزي في السنة (٧٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٠) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٠٥٤).

(٤) رواه هناد بن السري في الزهد (٤٩٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٨٥) والخطيب في تقييد العلم (ص٥٥).

(٥) رواه وكيع في الزهد (٣١٥)، وزهير بن حرب في العلم (٥٤)، أحمد بن حنبل في الزهد (٨٩٦) والدارمي في مسنده (٢١١)، وابن وضاح في البدع (١٣)، والمروزي في السنة (٧٨)، والطبراني في الكبير (٨٧٧٠)، وابن بطه في الكبرى (١٧٤)، وابن أبي زمنين في أصول السنة (١١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٤).

٥٩ - وَقَالَ: «إِنَّا نَقْتَدِي وَلَا نَبْتَدِي، وَنَتَّبِعُ وَلَا نَبْتَدِعُ، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالأَثَرِ»(١).

٦٠ - وَقَالَ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ-: «عَلَيْكُمْ بِالعِلْمِ قَبْلَ(٢) أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْضُهُ أَنْ يَذْهَبَ أَهْلُهُ، وَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللهِ، وَقَدْ نَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالعِلْمِ، وَإِيَّاكُمْ(٣) وَالبِدَعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعَمُّقَ(٤)، وَعَلَيْكُمْ بِالعَتِيقِ»(٥).

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٦)، وابن بشران في أماليه، الجزء الأول (ص٢٤٠)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (٤٤٨).

(٢) في: ش [قبض].

(٣) في: أ [فإياكم].

(٤) في: ح، ش [التعميق].

(٥) رواه ابن وضاح في البدع (١٦٣)، ومحمد بن نصر المروزي في السنة (٨٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٣٣٣).

٦١ – وَقَالَ: «أَنَا لِغَيْرِ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ مِنْ الدَّجَّالِ، أُمُورٌ تَكُونُ مِنْ كُبَرَائِكُمْ، فَأَيُّمَا مُرَيَّةٍ أَوْ رُجَيْلٍ[(١)] أَدْرَكَهُ ذَلِكَ الزَّمَانُ، فَالسَّمْتُ الأَوَّلُ، فَالسَّمْتُ الأَوَّلُ، فَإِنَّا[(٢)] اليَوْمَ عَلَى السُّنَّةِ»[(٣)].

٦٢ – وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَأَسِّيًا، فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا[(٤)] أَبَرَّ هَذِهِ الأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، وَأَقْوَمَهَا هَدْيًا، وَأَحْسَنَهَا حَالًا، قَوْمًا[(٥)] اخْتَارَهُمْ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ، فَإِنَّهُم كَانُوا عَلَى الهُدَى المُسْتَقِيمِ»[(٦)].

---

(١) في: ح [امرأة أو رجل].

(٢) في: ك [وإنا].

(٣) رواه ابن أبي شيبة بنحوه في المصنف (٣٨٧٥٦) ولم يذكر الدجال، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٧) وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية، مخطوط (٩).

(٤) في: ك زيادة [هم].

(٥) في: ح، ش [قوم].

(٦) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضل (١٨١٠) وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (٤٩٨).

٦٣ - وَذَكَرَ الحَسَنُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «[إِنَّهُمْ](١) كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمًا(٢) اخْتَارَهُمُ اللهُ ﷻ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَتَشَبَّهُوا بِأَخْلَاقِهِمْ وَطَرَائِقِهِمْ(٣)، فَإِنَّهُمْ وَرَبِّ الكَعْبَةِ عَلَى الهُدَى(٤) المُسْتَقِيمِ»(٥).

٦٤ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «لَمْ يُدَّخَرْ لَكُمْ شَيْءٌ خُبِّئَ عَنِ القَوْمِ لِفَضْلٍ عِنْدَكُمْ»(٦).

٦٥ - وَقَالَ حُذَيْفَةُ: «يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ، خُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللهِ لَئِنِ اسْتَقَمْتُمْ، لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ تَرَكْتُمُوهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»(٧).

---

(١) في: ك، ح ساقطة.

(٢) في: ح، ش [قوم].

(٣) في: ح، ف [طريقهم].

(٤) في: ك [الصراط].

(٥) رواه الآجري الشريعة (١١٦١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضل (١٨٠٧).

(٦) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضل (١٨٠٨).

(٧) رواه ابن المبارك في الزهد والرقائق (٤٧)، والمروزي في السنة (٨٦)

٦٦ - وَرَوَى نُوحُ الجَامِعُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي حَنِيفَةَ ﵀ مَا تَقُولُ فِيمَا أَحْدَثَ النَّاسُ مِنْ الكَلَامِ فِي الأَعْرَاضِ وَالأَجْسَامِ؟ فَقَالَ: «مقَالَاتُ الفَلَاسِفَةِ، عَلَيْكَ بِالأَثَرِ[1] وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَإِيَّاكَ وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ، فَإِنَّهَا بِدْعَةٌ»[2].

٦٧ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَسَاكِرَ المُقْرِئُ، حَدَّثَنَا الأَمِينُ[3] أَبُو طَالِبٍ اليُوسُفِيُّ[4]، أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ البَرْمَكِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ بَخِيتٍ، أَنْبَأَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَوْهَرِيُّ، أَنْبَأَنَا الأَثْرَمُ[5]، أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكَ بِلُزُومِ السُّنَّةِ، فَإِنَّهَا لَكَ بِإِذْنِ اللهِ عِصْمَةٌ، [فَإِنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ عِصْمَةً][6] لِيُسْتَنَّ بِهَا، وَيُقْتَصَرَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ قَدْ عَلِمَ مَا فِي خِلَافِهَا مِنْ الزَّلَلِ وَالخَطَأِ، وَالحُمْقِ وَالتَّعَمُّقِ[7]، فَارْضَ لِنَفْسِكَ بِمَا رَضُوا بِهِ لِأَنْفُسِهِمْ، فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا،

---

(١) في: ك [بالآية].

(٢) رواه المقري في أحاديث في ذم الكلام وأهله (ص٨٦)، والهروي في ذم الكلام وأهله (١٠٠٦)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/ ١١٦).

(٣) في: ش [الأمير].

(٤) في: ح، ش [السيوفي].

(٥) في: ك [الأثرم أبي عبد الله بن صالح].

(٦) في: ح، ف ساقطة وفي: ك سقطة [عصمة] فقط.

(٧) في: ش، أ [التعميق].

وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ[1] كَفُّوا[2]، وَلَهُمْ[3] عَلَى كَشْفِهَا كَانُوا أَقْوَى، وَبِفَضْلٍ لَوْ كَانَ فِيهَا أَحْرَى، وَإِنَّهُمْ لَهُمْ[4] السَّابِقُونَ، فَلَئِنْ كَانَ الهُدَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ، وَلَئِنْ قُلْتُمْ حَدَثٌ حَدَثَ بَعْدَهُمْ، فَمَا أَحْدَثَهُ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ، وَلَقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ مَا يَكْفِي، وَتَكَلَّمُوا مِنْهُ بِمَا يَشْفِي، فَمَا دُونَهُمْ مَقْصَرٌ، وَمَا فَوْقَهُمْ مَحْسَرٌ[5]، لَقَدْ قَصَّرَ دُونَهُمْ أُنَاسٌ فَجَفَوْا، وَطَمَعَ آخَرُونَ فَغَلَوْا، وَإِنَّهُمْ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ»[6].

(١) في: أ، ك [ناقد].

(٢) في: ش [قد كفوا].

(٣) في: ك [كانوا].

(٤) في: ح [لها].

(٥) في: أ [مجسر].

(٦) رواه ابن وضاح في البدع (٧٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٦٨) كلاهما عن عمر بن عبد العزيز.

٦٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو الفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ البَاقِي، أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ[١] بْنُ أَحْمَدَ الحَدَّادُ، أَنْبَأَنَا الحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ بِنَحْوٍ مِنْ[٢] هَذَا الكَلَامِ[٣].

٦٩ - وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «**عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ وَإِنْ رَفَضَكَ [النَّاسُ]**[٤]**، وَإِيَّاكَ وَآرَاءَ الرِّجَالِ وَإِنْ زَخْرَفُوهَا لَكَ بِالقَوْلِ**»[٥].

٧٠ - وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: [سَأَلْتُ][٦] الأَوْزَاعِيَّ، فَقَالَ: «اصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ القَوْمُ، وَقُلْ بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ

(١) في جميع النسخ [أحمد] وهو خطأ، وإنما هو -كما في المصدر وكتب التراجم- حمد بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن مهران، أبو الفضل الأصبهاني الحداد. ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٢٧٩)، والمنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص١٥٧١)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٥/ ٤٨٢) (٥٨٦٦)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص٢٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٠).

(٢) في: ك [من] ساقطة.

(٣) رواه أبو داود في السنن (٤٦١٢) عن الثوري قَالَ: كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ يَسْأَلُهُ عَنِ القَدَرِ، وعن سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، عَنِ النَّضْرِ بن عربي، ورواه بسنده عن أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ، ورواه ابن وضاح في البدع (٧٤) وابن بطة في الكبرى (١٦٨).

(٤) في: ح ساقطة.

(٥) رواه الآجري في الشريعة (١٢٧).

(٦) في: ح ساقطة.

الصَّالِحِ(١)، فَإِنَّهُ يَسَعُكَ مَا وَسِعَهُمْ، وَلَو كَانَ هَذَا -يعنِي:(٢) مَا حَدَثَ مِنْ البِدَعِ- [خَيْرًا](٣) مَا خُصِّصْتُمْ بِهِ دُونَ أَسْلَافِكُمْ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدَّخَرْ عَنْهُمْ خَيرٌ خُبِّئَ لَكُمْ دُونَهُمْ لِفَضْلٍ عِنْدَكُمْ، وَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، [الَّذِين اخْتَارَهُمْ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ](٤)، وبَعَثَهُ فِيهِمْ، ووَصَفَهُمْ بِهِ، فَقَالَ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ﴾ [الفتح: ٢٩]»(٥).

٧١ - وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: «**أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ البِدَعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ**»(٦).

٧٢ - وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ مِثْلَ ذَلِكَ(٧).

---

(١) هكذا في: ح، ف وبقية النسخ [السَّلَفِ].

(٢) في: ح، أ [يغني].

(٣) في: ح ساقطة.

(٤) في: ح ساقطة، وبقية النسخ [الذي اختارهم...] عدا ف.

(٥) رواه الآجري في الشريعة (٢٩٤)، وابن بطه في الكبرى (١٢١٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣١٥).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٧) (١/ ١٧٥).

(٧) أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣١٨) (١/ ١٨٥).

٧٣ - فَقَدْ ثَبَتَ وُجُوبُ اتِّبَاعِ السَّلَفِ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ- بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ، وَالعِبْرَةُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ، فَإِنَّ السَّلَفَ لَا يَخْلُوا مِنْ أَنْ يَكُونُوا مُصِيبِينَ أَوْ مُخْطِئِينَ، فَإِنْ كَانُوا مُصِيبِينَ وَجَبَ اتِّبَاعُهُمْ؛ لِأَنَّ اتِّبَاعَ الصَّوَابِ وَاجِبٌ، وَرُكُوبُ الخَطَأِ فِي الِاعْتِقَادِ حَرَامٌ، وَلِأَنَّهُمْ إِذَا[١] كَانُوا مُصِيبِينَ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، وَمُخَالِفُهُمْ مُتَّبِعٌ لِسَبِيلِ[٢] الشَّيْطَانِ الهَادِي إِلَى صِرَاطِ الجَحِيمِ، وَقَدْ أَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِاتِّبَاعِ سَبِيلِهِ وَصِرَاطِهِ، وَنَهَى عَنْ اتِّبَاعِ مَا سِوَاهُ، فَقَالَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣].

٧٤ - وَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُمْ مُخْطِئُونَ كَانَ قَادِحًا فِي[٣] الإِسْلَامِ كُلِّهِ؛ [لِأَنَّهُ إِنْ جَازَ أَنْ يُخْطِئُوا فِي هَذَا جَازَ خَطَؤُهُمْ فِي غَيْرِهِ مِنْ الإِسْلَامِ كُلِّهِ][٤]، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُنْقَلَ[٥] الأَخْبَارُ الَّتِي نَقَلُوهَا، وَلَا تُثْبَتَ مُعْجِزَاتُ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي رَوَوْهَا، فَتَبْطُلُ الرِّسَالَةُ[٦]،

---

(١) في: ح [إذ].

(٢) في: ح [سبيل].

(٣) في: شر [في حق الإسلام].

(٤) في: شر ساقط ما بين المعقوفين، أما في: ح [إذا جاز أن يخطئ في هذه جاز خطؤهم فِي غيرها في الإِسْلَام كُله...].

(٥) في: ك [تقبل].

(٦) في: شر [الرِّوَايَة].

وَتَزُولُ الشَّرِيعَةُ، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقُولَ هَذَا وَلَا يَعْتَقِدَهُ؛ وَلِأَنَّ السَّلَفَ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ- لَا يَخْلُوا إِمَّا أَنْ يَكُونُوا عَلِمُوا تَأْوِيلَ هَذِهِ الصِّفَاتِ، أَوْ لَمْ يَعْلَمُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوهُ فَكَيْفَ عَلِمْنَاهُ نَحْنُ، وَإِنْ عَلِمُوهُ فَوَسِعَهُمْ أَنْ يَسْكُتُوا عَنْهُ وَجَبَ[1] أَنْ يَسَعَنَا مَا وَسِعَهُمْ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ جُمْلَةِ سَلَفِنَا الَّذِينَ سَكَتُوا عَنْ تَفْسِيرِ الآيَاتِ وَالأَخْبَارِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، وَهُوَ حُجَّةُ اللهِ[2] عَلَى خَلْقِ اللهِ أَجْمَعِينَ، يَجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُهُ، وَيُحْرُمُ عَلَيْهِمْ خِلَافُهُ، وَقَدْ شَهِدَ اللهُ تَعَالَى لَهُ بِأَنَّهُ[3] عَلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، وَأَنَّهُ يَهْدِي إِلَيْهِ، وَأَنَّ مَنِ اتَّبَعَهُ أَحَبَّهُ اللهُ، وَمَنْ عَصَاهُ فَقَدْ عَصَى اللهَ، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ۝٣٦﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝١٤﴾ [النساء: ١٤].

(١) في: ك [يجب].

(٢) في: ح [وفي حجَّة الله]، وفي ك لم يذكر لفظ الجلالة.

(٣) في: ش [أَنَّهُ].

البَابُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ أَنَّ الصَّوَابَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، بِالأَدِلَّةِ الجَلِيَّةِ وَالحُجَجِ المَرْضِيَّةِ، وَبَيَانِ ذَلِكَ مِنْ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ وَالمَعْنَى.

٧٥ - **أَمَا الكِتَابُ**، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ [آل عمران: ٧]، فَذَمَّ مُبْتَغِي تَأْوِيلِ المُتَشَابِهِ، وَقَرَنَهُ بِمُبْتَغِي الفِتْنَةِ فِي الذَّمِّ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ [غَيْرُ][(١)] اللهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الوَقْفَ الصَّحِيحَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى[(٢)] قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾، وَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّاسِخِينَ [فِي العِلْمِ][(٣)] يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ لِوُجُوهٍ:

أَحَدُهَا[(٤)]: أَنَّ اللهَ ذَمَّ مُبْتَغِي التَّأْوِيلِ، وَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا لِلرَّاسِخِينَ، لَكَانَ مُبْتَغِيهِ مَمْدُوحًا غَيْرَ مَذْمُومٍ.

---

(١) في: ح [إلا].

(٢) في: ك، أ [عند].

(٣) في: ش، ح، ساقطة.

(٤) في: ك، ح [أحدهما].

الثَّانِي: أَنَّ النَّبِي ﷺ قَالَ: «**إِذَا رَأَيْتُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**(١) **مَا تَشَابَهَ [مِنْهُ، فَهُمْ]**(٢) **الَّذِينَ عَنَى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ**»، يَعْنِي: كُلُّ مَنْ اتَّبَعَ الْمُتَشَابِهَ فَهُوَ مِنْ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ، فَلَوْ عَلِمَهُ الرَّاسِخُونَ لَكَانُوا بِاتِّبَاعِهِ مَذْمُومِينَ زَائِغِينَ، وَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى مَدْحِهِمْ وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّاسَ قِسْمَانِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾، وَ«أَمَّا» لِتَفْصِيلِ(٣) الجُمَلِ، فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى [تَفْصِيلِ](٤) فَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الزَّائِغُونَ الْمُتَّبِعُونَ(٥) لِلْمُتَشَابِهِ.

وَالثَّانِي: الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ قِسْمٍ مُخَالِفًا لِلْآخَرِ فِيمَا وُصِفَ بِهِ، فَيَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ الرَّاسِخُونَ مُخَالِفِينَ لِلزَّائِغِينَ فِي تَرْكِ اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ، مُفَوِّضِينَ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِمْ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، تَارِكِينَ لِابْتِغَاءِ تَأْوِيلِهِ، وَعَلَى قَوْلِنَا يَسْتَقِيمُ هَذَا المَعْنَى،

(١) في: ح، طع [يبتغون].

(٢) في ك [ما تشابه فهم] وفي ح [ما تشابه منه].

(٣) في: ك [تفضيل].

(٤) في: ك ساقطة.

(٥) في: ك [المبتغون].

وَمَنْ عَطَفَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ أَخَلَّ بِهَذَا المَعْنَى، وَلَمْ يَجْعَلْ الرَّاسِخِينَ قِسْمًا آخَرَ، وَلَا مُخَالِفِينَ لِلْقَسَمِ المَذْمُومِ فِيمَا وُصِفُوا بِهِ، فَلَا يَصِحُّ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ العَطْفَ لَقَالَ: «وَيَقُولُونَ» بِالوَاوِ؛ لِأَنَّ[١] التَّقْدِيرَ: وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ وَيَقُولُونَ.

الخَامِسُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ كَلَامٌ يُشْعِرُ بِالتَّفْوِيضِ وَالتَّسْلِيمِ لِمَا لَمْ يَعْلَمُوهُ؛ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِمْ، كَمَا أَنَّ المُحْكَمَ المَعْلُومَ مَعْنَاهُ مِنْ عِنْدِهِ.

السَّادِسُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ ﵃ كَانُوا إِذَا رَأَوْا مَنْ يَتَّبِعُ المُتَشَابِهَ وَيَسْأَلُ عَنْهُ[٢]، اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ، وَلِذَلِكَ[٣] عَدَّ عُمَرُ صَبِيغًا[٤] مِنْ الزَّائِغِينَ؛ حَتَّى اسْتَحَلَّ ضَرْبَهُ

(١) في: ح [ولأن].

(٢) وقد تقدم في الحاشية كلام ابن عباس فيه الذي نقله معمر بن راشد والإمام مالك.

(٣) في: ح [فلذلك].

(٤) صبيغ في قصة عمر لم يمنعه عمر لكونه سأل عن المعنى الكلي أو المجمل، وذلك لأسباب منها:

أحدها: وردت رواية تذكر أن عمر أجابه بمعنى الآيات التي سأل عنها، فيها تفصيل ما سأل عنه، أنه قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنِي عَنْ ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١﴾ [الذاريات: ١]، قَالَ «هِيَ الرِّيَاحُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ»، قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ ﴿فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ۝٢﴾ [الذاريات: ٢]، قَالَ: «هِيَ السَّحَابُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ۝٤﴾ [الذاريات: ٤]، قَالَ: «هِيَ المَلَائِكَةُ، وَلَوْلَا أَنِّي سمعت

[وِجلَاءَهُ][1]، وَأَمَرَ النَّاسَ بِمُجَانبَتِهِ، ثُمَّ أَقَرَّ صَبِيْغٌ بَعْدُ بِصِدْقِ عُمَرَ فِي فِرَاسَتِهِ، فَتَابَ وَأَقْلَعَ وَانْتَفَعَ، وَعُصِمَ [بِذَلِكَ][2] مِنَ الخُرُوجِ مَعَ الخَوَارِجِ، وَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا لِلرَّاسِخِينَ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.

السَّابِعُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْلُومًا لِلرَّاسِخِينَ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ غَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى نَفَى عِلْمَهُ عَنْ غَيْرِهِمْ، فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ أَنْ يَتَأَوَّلَ[3] إِلَّا مَنْ ثَبَتَ أَنَّهُ مِنَ الرَّاسِخِينَ،

رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ ﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ۝٣﴾ [الذاريات: ٣]، قَالَ هِيَ: «السُّفُنُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ مِائَةٍ، وَجَعَلَهُ فِي بَيْتٍ، فَلَمَّا بَرَأَ عَادَ فَضَرَبَهُ مِائَةً أُخْرَى، وَحَمَلَهُ عَلَى قَتَبٍ وَبَعَثَ إِلَى أَبِي مُوسَى، وَقَالَ: امْنَعِ النَّاسَ مِنْ مُجَالَسَتِهِ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى أَتَى أَبَا مُوسَى، فَحَلَفَ لَهُ بِالأَيْمَانِ المُغَلَّظَةِ مَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا كَانَ يَجِدُ شَيْئًا، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ عُمَرُ: «إِنْ كَانَ صَادِقًا فَمُرْ النَّاسَ يُجَالِسُوهُ»، أوردها قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني في سير الصالحين عن سعيد بن المسيب (ص ١٣٧).

الثاني: أن تأديب صبيغ وقع لأنه تعمق في السؤال عن الآيات، قال عثمان بن سعيد في رده على الجهمي العنيد: «كَمَا هَمَّ عُمَرَ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ بِصَبِيغٍ أَنْ يَقْتُلَهُ، إِذْ تَعَمَّقَ فِي السُّؤَالِ عَنِ القُرْآنِ» نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٢٧).

(١) هكذا في: ف، وبقية النسخ [وَحَبْسَهُ].

(٢) في: ش، ساقطة.

(٣) في: ش، ط ص [يتنَاوَل].

وَيَحْرُمُ التَّأْوِيلُ عَلَى العَامَّةِ كُلِّهِمْ، وَالمُتَعَلِّمِينَ الَّذِينَ لَمْ يَنْتَهُوا إِلَى دَرَجَةِ الرُّسُوخِ، وَالخَصْمُ[١] فِي هَذَا يَجوِّزُ التَّأْوِيلُ لِكُلِّ أَحَدٍ، فَقَدْ خَالَفَ النَّصَّ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ.

٧٦ – فَثَبَتَ[٢] بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الوُجُوهِ أَنَّ تَأْوِيلَ المُتَشَابِهِ [لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وَأَنَّ مُتَّبِعَهُ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ، وَأَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ المُتَشَابِهُ][٣] هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى [وَمَا أَشْبَهَهُ][٤]، دُونَ مَا قِيل فِيهِ أَنَّهُ المُجْمَلُ، [أَوْ][٥] الَّذِي يَغْمُضُ[٦] عِلْمُهُ عَلَى غَيْرِ العُلَمَاءِ المُحَقِّقِينَ، أَوْ الحُرُوفُ المُقَطَّعَةُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ مَعْلُومٌ لِبَعْضِ العُلَمَاءِ، وَبَعْضُهُ قَدْ تَكَلَّمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ فِي تَأْوِيلِهِ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) هكذا في جميع النسخ والطبعات، عدا ط ع [الخضم].

(٢) في: ك [فَيَثْبُتُ]

(٣) في: ك ساقط.

(٤) في: ح، ف ساقط.

(٥) في: ح، أ.

(٦) في: ح، ف [يغمد].

٧٧ – **وَأَمَّا السُّنَّةُ**، فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**شَرُّ الأُمُورِ [مُحْدَثَاتُهَا]**[١]»، وَهَذَا [مِنْ][٢] المُحْدَثَاتِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَصْرِ أَصْحَابِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «**كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، وَقَوْلُهُ: «**مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ**[٣] **فَقَدْ أَخْطَأَ وَإِنْ أَصَابَ**»، وَهَذَا قَوْلٌ فِي القُرْآنِ بِالرَّأْيِ، وَقَوْلُهُ فِي الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»، مَعَ إِخْبَارِهِ أَنَّ مَا عَدَاهَا[٤] فِي النَّارِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»، وَهَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ.

الثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَا هَذِهِ [الآيَة][٥]، وَأَخْبَرَ بِالأَخْبَارِ وَبَلَّغَهَا[٦] أَصْحَابَهُ، وَأَمَرَهُمْ بِتَبْلِيغِهَا، وَلَمْ يُفَسِّرْهَا[٧]، وَلَا أَخْبَرَ بِتَأْوِيلِهَا[٨]، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ البَيَانِ عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ

(١) فِي: ش ساقطة.

(٢) في: ك ساقطة.

(٣) في: ك [بالرأي].

(٤) في: ح [عداه].

(٥) هكذا في: ف، وبقية النسخ [الآيَاتِ].

(٦) في: ك، أ [بلَّغَهُما] وهو الصَّواب.

(٧) في: ك، أ [بتبليغهما، ولم يفسرهما].

(٨) في: ك، أ [بتأوِيلهما].

بِالإِجْمَاعِ، فَلَوْ كَانَ لَهَا(١) تَأْوِيلٌ لَزِمَهُ بَيَانُهُ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ تَأْخِيرُهُ، وَلِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ لَزِمَنَا اتِّبَاعُهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى إِيَّانَا بِاتِّبَاعِهِ، وَأَخْبَرَنَا(٢) بِأَنَّ لَنَا فِيهِ أُسْوَةً حَسَنَةً(٣)، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وَلِأَنَّهُ ﷺ عَلَى صِرَاطِ [اللهِ المُسْتَقِيمِ(٤)، [فَسَالِكٌ سَبِيلَهُ سَالِكٌ صِرَاطَ اللهِ المُسْتَقِيمِ](٥) لَا مَحَالَةَ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ وَالوُقُوفُ حَيْثُ وَقَفَ، وَالسُّكُوتُ عَمَّا [عَنْهُ سَكَتَ](٦)، لِنَسْلُكَ سَبِيلَهُ، فَإِنَّهُ سَبِيلُ اللهِ الَّذِي [أَمَرَنَا اللهُ بِاتِّبَاعِهِ](٧)، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، [وَنَهَى عَنْ اتِّبَاعِ مَا سِوَاهُ، فَقَالَ](٨): ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣](٩).

(١) في: ك [لهما].

(٢) في: ح [وإخبار].

(٣) في: ك، أ، ح، ف ساقطة.

(٤) في: ح [سراط مستقيم].

(٥) في: ح ساقط.

(٦) في: ح [عما سكت عنه].

(٧) في: ح [أمر باتباعه] وفي ش [أمرنا باتباعه].

(٨) في: ش، ف ساقطة.

(٩) في: ح، ف كتب في هذا الموضع: [ونهى عما سواه].

٧٨ – **وَأَمَّا الإِجْمَاعُ**، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ ﵃ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ التَّأْوِيلِ بِمَا ذَكَرْنَا عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ كُلِّ عَصْرٍ بَعْدَهُمْ، وَلَمْ يُنْقَلْ التَّأْوِيلُ إِلَّا عَنْ مُبْتَدِعٍ أَوْ مَنْسُوبٍ إِلَى بِدْعَةٍ.

٧٩ – وَالإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ الأَئِمَّةِ قَدْ صَرَّحُوا بِالنَّهْيِ عَنْ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَأُمِرُوا بِإِمْرَارِ هَذِهِ الأَخْبَارِ [كَمَا جَاءَتْ][(١)]، وَقَدْ نَقَلْنَا إِجْمَاعَهُمْ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ وَيَحْرُمُ خِلَافُهُ، وَلِأَنَّ تَأْوِيلَ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلِمَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ وَعُلَمَاءُ أَصْحَابِهِ، أَوْ لَمْ يَعْلَمُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوهُ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ غَيْرُهُمْ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُبِّئَ عَنْهُمْ عِلْمٌ، وَ خُبِّئَ[(٢)] لِلْمُتَكَلِّمِينَ لِفَضْلٍ عِنْدَهُمْ.

٨٠ – وَإِنْ كَانُوا قَدْ عَلِمُوهُ وَوَسِعَهُمْ السُّكُوتُ عَنْهُ وَسِعَنَا[(٣)] مَا وَسِعَهُمْ، وَلَا وَسَّعَ اللهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسَعْهُ مَا وَسِعَهُمْ؛ وَلِأَنَّ[(٤)] هَذَا التَّأْوِيلَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي عَقْدِ الدِّينِ، بِحَيْثُ لَا يَكْمُلُ إِلَّا بِهِ، [أَوْ لَيْسَ بِدَاخِلٍ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي عَقْدِ الدِّيْنِ لَا يَكْمُلُ إِلَّا بِهِ][(٥)]، فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ كَانَ اللهُ تَعَالَى صَادِقًا فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ

---

(١) في: ح ساقطة.

(٢) في: ك [خبر].

(٣) في: ح [ووسعنا].

(٤) في: ك [وأن].

(٥) في: ح ساقطة.

لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] قَبْلَ هَذَا التَّأْوِيلِ، أَوْ أَنْتَ الصَّادِقُ فِي أَنَّهُ كَانَ نَاقِصًا حَتَّى أَكْمَلْتَهُ أَنْتَ؟ وَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي عَقْدِ الدَّيْنِ وَلَمْ يَقُلْهُ(١) النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا أَصْحَابُهُ، وَجَبَ أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَخَلُّوا وَدِينُهُمْ نَاقِصٌ(٢)، وَدِينُ هَذَا المُتَأَوِّل كَامِلٌ، وَلَا يَقُولُ هَذَا مُسْلِمٌ، وَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي عَقْدِ الدِّينِ، وَلَمْ يُبَلِّغْهُ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ فَقَدْ خَانَهُمْ وَكَتَمَ عَنْهُمْ دِينَهُمْ، وَلَمْ يَقْبَلْ أَمْرَ رَبِّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، وَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ شَهِدَ لَهُ بِالبَلَاغِ غَيْرَ صَادِقٍ، وَهَذَا كُفْرٌ بِاللهِ تَعَالَى وَبِرَسُولِهِ(٣).

٨١ - وَمِنْ المَعْنَى أَنَّ(٤) صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَأَسْمَاءَهُ لَا تُدْرَكُ بِالعَقْلِ؛ لِأَنَّ العَقْلَ إِنَّمَا يَعْلَمُ صِفَةَ مَا رَآهُ، أَوْ رَأَى نَظِيرَهُ، وَاللهُ تَعَالَى لَا تُدْرِكُهُ [الْأَبْصَارُ](٥)(٦)، وَلَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا شَبِيهَ(٧)، فَلَا تُعْلَمُ صِفَاتُهُ وَأَسْمَاؤُهُ إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ(٨). وَالتَّوْقِيفُ إِنَّمَا وَرَدَ بِأَسْمَاءِ

(١) في: ح، ش [يقبله].

(٢) في: ش [ناقضٌ].

(٣) في: ح، [وبرسله]، وفي ك، ط ع [ورسوله].

(٤) في: ح [أنه].

(٥) في: ش، ساقطة.

(٦) في: ح [وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ].

(٧) في: أ [ولا له نظير]، وفي: ك [ولا له نظير وَلَا شبه].

(٨) في: ك [التوفيق].

الصِّفَاتِ دُونَ كَيْفِيَّتِهَا وَتَفْسِيرِهَا، فَيَجِبُ الِاقْتِصَارُ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ، لِعَدَمِ العِلْمِ بِمَا سِوَاهُ، وَتَحْرِيمِ القَوْلِ عَلَى اللهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

٨٢ – وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ هُوَ أَنَّ اللَّفْظَةَ إِذَا احْتَمَلَتْ مَعَانِيَ، فَحَمَلَهَا عَلَى أَحَدِهَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ(١)، احْتَمَلَ أَنْ يَحْمِلَهَا عَلَى غَيْرِ مُرَادِ اللهِ تَعَالَى [مِنْهَا، فَيَصِفُ اللهَ تَعَالَى](٢) بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ [نَفْسَهُ](٣)، وَيَسْلُبُ عَنْهُ صِفَةً وَصَفَ [اللهُ](٤) بِهَا قُدْسَهُ وَرَضِيَهَا لِنَفْسِهِ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الخَطَأِ مِنْ هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ قَالَ عَلَى اللهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ، وَتَكَلُّفِهِ(٥) مَا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ، وَرَغْبَتِهِ عَنْ طَرِيقِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَصَحَابَتِهِ، وَسَلَفِهِ الصَّالِحِ، وَرُكُوبِهِ طَرِيقَ جَهْمٍ(٦) وَأَصْحَابِهِ مِنْ الزَّنَادِقَةِ الضُّلَّالِ.

---

(١) في: ش [تعين].

(٢) في: ح ساقطة.

(٣) في: ح ساقطة.

(٤) في: ك ساقطة.

(٥) في: ك [ويكلفه].

(٦) في: ح، ش [جَهَنَّم]، وهو خطأ.

٨٣ - وَلِأَنَّ التَّأْوِيلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ قَدْ أَخَلُّوْا بِالوَاجِبِ وَأَجْمَعُوا عَلَى البَاطِلِ.

٨٤ - وَلِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ(١) مَنْ قَرَأَ القُرْآن وَلَمْ يَعْلَمْ تَفْسِيرَهُ لَيْسَ بِآثِمٍ، وَلَا تَارِكٍ لِوَاجِبٍ(٢)، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَى قَارِئِ القُرْآنِ فَعَلَى مَنْ لَمْ يَقْرَأْهُ أَوْلَى.

٨٥-وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَى الجَمِيعِ لَكَانَ فِيهِ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطِيقُ(٣)، وَإِيجَابٌ عَلَى العَامَّةِ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَى البَعْضِ فَمَا ضَابِطُ ذَلِكَ البَعْضِ(٤).

٨٦ - وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ تَحْتَهُ، وَلَا يَدْعُو(٥) إِلَى الكَلَامِ فِيهِ حَاجَةٌ ضَرُورِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا لِوُجُوهٍ:

---

(١) في: ك، ط ع، ط ص [أن].

(٢) في: ش [واجب].

(٣) في: ح، ش [يُطَاق]، وفي ك [تطيق].

(٤) في: ط ع، ط ب [النص].

(٥) في: ك، أ [كلمة غير واضحة].

أَحَدُهَا: أَنَّهُ إِذَا كَانَ جَائِزًا كَانَ السُّكُوتُ عَنْهُ جَائِزًا، فَيَكُونُ السَّاكِتُ سَالِمًا بِتَعْيِينِ[١] الإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِهِ، وَالمُتَأَوِّلُ مُخَاطِرًا[٢] خَطَرًا عَظِيمًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ، وَلِأَنَّ السَّاكِتَ عَنْ التَّأْوِيلِ لَمْ يَقُلْ عَلَى اللهِ إِلَّا الحَقَّ، وَالمُتَأَوِّلُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الحَقِّ، وَوَصَفَهُ بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ، وَسَلَبَ صِفَتَهُ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ، فَيَتَعَيَّنُ[٣] السُّكُوتُ وَيَتَعَيَّنُ تَحْرِيمُ التَّأْوِيلِ.

٨٧ - **وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ**، وَهُوَ أَنَّ[٤] اللَّفْظَ إِذَا احْتَمَلَ مَعَانِيَ، فَحَمْلَهُ عَلَى[٥] غَيْرِ[٦] وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِتَعْيِينِهِ تَخَرُّصٌ، وَقَوْلٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَقَدْ حَرَّمَ اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣].

٨٨ - وَلِأَنَّ تَعْيِينَ أَحَدِ المُحْتَمِلَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَوْقِيفٌ يَحْتَاجُ إِلَى حَصْرِ المُحْتَمِلَاتِ كُلِّهَا، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ جَمِيعِ مَا يُسْتَعْمَلُ اللَّفْظُ فِيهِ حَقِيقَةً أَوْ[٧]

---

(١) في: ح [بِيَقِين].

(٢) في: ك، ح [مخاطر].

(٣) في: ح [فتعيَّن].

(٤) في: أ [التَّأويل].

(٥) [علم منها من] في المطبوع فقط.

(٦) ساقطة من ك.

(٧) في: ح، ف [و].

مَجَازًا، ثُمَّ[١] تُبْطَلُ جَمِيعُهَا إِلَّا وَاحِدًا، وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى الإِحَاطَةِ[٢] بِاللُّغَاتِ كُلِّهَا، وَمَعْرِفَةِ لِسَانِ العَرَبِ كُلِّهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِاللُّغَةِ، وَلَعَلَّهُ لَا يَعْرِفُ مَحْمَلًا سِوَى مَحْمَلَيْنِ[٣] أَو ثَلَاثَةً بِطَرِيقِ التَّقْلِيدِ.

٨٩ - ثمَّ مَعْرِفَةُ [نَفْيِ][٤] المُحْتَمِلَاتِ يَقِفُ[٥] عَلَى وُرُودِ التَّوْقِيفِ[٦] بِهِ، فَإِنَّ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى لَا تُثْبَتُ وَلَا تُنْفَى إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ، وَإِذَا تَعَذَّرَ هَذَا بَطَلَ تَعْيِينُ مَحْمَلٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ الصِّحَّةِ، وَوَجَبَ الإِيمَانُ بِهَا بِالمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ المُتَكَلِّمُ بِهَا، كَمَا رُوِيَ عَنْ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «**آمَنْتُ بِمَا جَاءَ عَنْ اللهِ عَلَى مُرَادِ اللهِ، وَآمَنْتُ بِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**».

٩٠ - وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ، وَمَقَالَةٌ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةٌ، لَيْسَ عَلَى صَاحِبِهَا خَطَرٌ، وَلَا يَلْحَقُهُ عَيْبٌ وَلَا ضَرَرٌ، لِأَنَّ المَوْجُودَ مِنْهُ هُوَ الإِيمَانُ بِلَفْظِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاجِبٌ عَلَى خَلْقِ اللهِ أَجْمَعِينَ، فَإِنَّ جَحْدَ كَلِمَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا كُفْرٌ

(١) في: ح [أن].

(٢) في: ح [إحاطة].

(٣) في المطبوع عدا ط م [مُجملا سوى مجملين].

(٤) في: ح، ف ساقطة.

(٥) في: ط، ط ص [متوقف].

(٦) في: ح [التوقف].

بِإِجْمَاعِ المُسْلِمِينَ، وَسُكُوتُهُ عَنْ تَأْوِيلٍ لَمْ يَعْلَمْ صِحَّتَهُ، وَالسُّكُوتُ عَنْ ذَلِكَ وَاجِبٌ أَيْضًا، بِدَلِيلِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ، ثُمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَكَانَ جَائِزًا بِغَيْرِ خِلَافٍ.

٩١ - ثُمَّ فِيهِ الِاقْتِدَاءُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ[١] الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ، مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالأَئِمَّةِ المَرْضِيِّينَ، وَالسَّلَامَةُ مِنْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ، أَوْ يَقُولَ فِي كِتَابِ اللهِ وَصِفَةِ رَبِّهِ تَعَالَى [بِرَأْيِهِ][٢]، وَأَنْ يَصِفَ اللهَ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَأَنْ يَسْلُبَ عَنْهُ صِفَةً رَضِيَهَا لِنَفْسِهِ، وَرَضِيَهَا لَهُ رَسُولُهُ ﷺ.

٩٢ - فَبَانَ بِحَمْدِ اللهِ[٣] وُجُوبُ سُلُوكِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ المَحْمُودَةِ، وَاجْتِنَابُ مَا سِوَاهَا، وَتَحَقَّقَ أَنَّهَا صِرَاطُ اللهِ المُسْتَقِيمُ، الَّذِي أَمَرَنَا اللهُ تَعَالَى بِاتِّبَاعِهِ، وَمَا عَدَاهَا فَهِيَ سُبُلُ[٤] الشَّيْطَانِ، الَّتِي نَهَانَا اللهُ سُبْحَانَهُ عَنْ اتِّبَاعِهَا، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِوَصِيَّتِهِ بِهِ[٥] بَعْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥٣].

---

(١) في: ح [فاتباع].

(٢) في: ش ساقط.

(٣) في: ح [الحمد الله].

(٤) في: ك [سبيل].

(٥) في: ح، ش [بوصية به].

٩٣ - فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ[١] تَأَوَّلْتُمْ آيَاتٍ وَأَخْبَارًا، فَقُلْتُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، أَيْ: بِالعِلمِ، وَنَحْوِ هَذَا مِنْ الآيَاتِ وَالأَخْبَارِ، [فَيَلْزَمُكُمْ مَا لَزِمَنَا][٢].

٩٤ - قُلْنَا: نَحْنُ لَمْ نَتَأَوَّلْ شَيْئًا، وَحَمْلُ هَذِهِ اللَّفْظَاتِ عَلَى هَذِهِ المَعَانِي [لَيْسَ بِتَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَهَذِهِ المَعَانِي][٣] **هِيَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ المُتَبَادِرُ إِلَى الأَفْهَامِ مِنْهَا.**

٩٥ - وَظَاهِرُ اللَّفْظِ، [هُوَ][٤] مَا يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ مِنْهُ، حَقِيقَةً كَانَ أَوْ مَجَازًا، وَلِذَلِكَ كَانَ ظَاهِرُ الأَسْمَاءِ العُرْفِيَّةِ [المجازَ دُونَ الحَقِيقَةِ: كَاسْمِ الرَّاوِيَةِ وَالظَّعِينَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ الأَسْمَاءِ العُرْفِيَّةِ][٥]، فَإِنَّ ظَاهِرَ هَذَا المَجَازُ دُونَ الحَقِيقَةِ، [وَصَرْفُهَا إِلَى الحَقِيقَةِ][٦] يَكُونُ تَأْوِيلًا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَكَذَلِكَ الأَلْفَاظُ الَّتِي لَهَا عُرْفٌ شَرْعِيٌّ وَحَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ،

(١) في: ح [قد].

(٢) في: ش ساقطة.

(٣) في: ح ساقطة.

(٤) في: ش ساقطة.

(٥) في: ح ساقطة.

(٦) في: ف ساقطة.

كَالوُضُوءِ، وَالطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، إِنَّمَا ظَاهِرُهَا العُرْفُ الشَّرْعِيُّ دُونَ الحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ.

٩٦ - وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَالْمُتَبَادِرُ إِلَى الفَهْمِ مِنْ قَوْلِهِمْ(١): «اللهُ مَعَكَ»، أَيْ: بِالحِفْظِ وَالكَلَاءَةِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى [فِيمَا أَخْبَرَ عَنْ نَبِيِّهِ](٢): ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وَقَالَ لِمُوسَى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه: ٤٦]، وَلَوْ أَرَادَ أَنَّهُ بِذَاتِهِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِذَلِكَ اخْتِصَاصٌ، لِوُجُودِهِ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ كَوُجُودِهِ فِيهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا لِنَفْيِ الحُزْنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا عِلَّةَ لَهُ.

٩٧ - فَعُلِمَ أَنَّ ظَاهِرَ هَذِهِ الأَلْفَاظِ هُوَ مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ تَأْوِيلًا، [ثُمَّ لَوْ كَانَ تَأْوِيلًا](٣) فَمَا نَحْنُ تَأَوَّلْنَاهُ، وَإِنَّمَا السَّلَفُ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ-، الَّذِينَ ثَبَتَ صَوَابُهُمْ وَوَجَبَ اتِّبَاعُهُمْ، هُمْ الَّذِينَ تَأَوَّلُوهُ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَالضَّحَّاكَ، وَمَالِكًا، وَسُفْيَانَ، وَكَثِيرًا مِنْ العُلَمَاءِ قَالُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، أَيْ: عِلْمُهُ.

ثُمَّ قَدْ ثَبَتَ بِكِتَابِ اللهِ، وَالمُتَوَاتِرِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ، وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَعَ قَرَائِنَ مَحْفُوفَةٍ بِهَا، دَالَّةٍ عَلَى إِرَادَةِ العِلْمِ مِنْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ثمَّ قَالَ فِي

(١) في: ش، ح [قولك].

(٢) في: ش ساقطة.

(٣) في: ح ساقطة.

آخِرِهَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المجادلة: ٧]، فَبدَأَهَا بِالعِلْمِ وَختَمَهَا بِهِ، ثُمَّ سَاقَهَا(١) لِتَخْوِيفِهِمْ بِعِلْمِ اللهِ تَعَالَى بِحَالِهِمْ، وَأَنَّهُ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا(٢) يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيُجَازِيهِمْ عَلَيْهِ.

٩٨ - وَهَذِهِ قَرَائِنُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ العِلْمِ، فَقَدْ اتَّفَقَ فِيهَا هَذِهِ القَرَائِنُ، وَدَلَالَةُ الأَخْبَارِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَمَقَالَةُ السَّلَفِ [وَتَأْوِيلُهُمْ، فَكَيْفَ يُلْحَقُ بِهَا مَا يُخَالِفُ الكِتَابَ وَالأَخْبَارَ وَمَقَالَاتِ السَّلَفِ](٣).

٩٩ - فَهَذَا لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَإِنْ خَفِيَ [فَقَدْ](٤) كَشَفْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى، وَمَعَ هَذَا لَوْ سَكَتَ إِنْسَانٌ عَنْ تَفْسِيرِهَا وَتَأْوِيلِهَا لَمْ يُحْرَجْ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَحَدًا الكَلَامُ فِي التَّأْوِيلِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

---

(١) في: أ، ش [سياقها].

(٢) في: ح [علموا].

(٣) في: ح، أ، ساقطة، وفي ش: [وتأويلهم، فكيف يلْحق بها مَا يُخَالف به الكتاب وَالأَخْبَار ومقالات السّلف].

(٤) في: ح ساقطة.

فَصْلٌ

١٠٠ - يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الأَخْبَارَ الَّتِي ثَبَتَتْ بِهَا صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى هِيَ الأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ، الثَّابِتَةُ بِنَقْلِ العُدُولِ الثِّقَاتِ، الَّتِي قَبِلَهَا السَّلَفُ وَنَقَلُوهَا، وَلَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَا تَكَلَّمُوا فِيهَا.

وَأَمَّا الأَحَادِيثُ المَوْضُوعَةُ الَّتِي وَضَعَتْهَا[١] الزَّنَادِقَةُ؛ لِيُلَبِّسُوا بِهَا عَلَى أَهْلِ الإِسْلَامِ، أَوْ الأَحَادِيثُ الضَّعِيفَةُ؛ إِمَّا لِضَعْفِ رُوَاتِهَا، أَوْ جَهَالَتِهِمْ، أَوْ لِعِلَّةٍ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِهَا، وَلَا اعْتِقَادُ مَا فِيهَا، بَلْ وُجُودُهَا كَعَدَمِهَا، وَمَا وَضَعَتْهُ الزَّنَادِقَةُ فَهُوَ[٢] كَقَوْلِهِمْ الَّذِي أَضَافُوهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ.

١٠١-فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ بِذَلِكَ، وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الصَّحِيحِ وَاطِّرَاحُ مَا سِوَاهُ، وَمَنْ كَانَ عَامِّيًّا فَفَرْضُهُ تَقْلِيدُ العُلَمَاءِ، وَسُؤَالُهُمْ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣﴾ [النحل: ٤٣]، وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ عِلْمُ ذَلِكَ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَسْأَلُهُ، فَلْيَقِفْ وَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِمَا قَالَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، [وَلَا يُثْبِتُ بِهِ شَيْئًا، فَإِنْ كَانَ هَذَا مِمَّا قَالَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ][٣] فَقَدْ آمَنَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَمَا آمَنَ بِهِ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ

---

(١) في: ح [وضعها].

(٢) في: ش، ح [فهي].

(٣) في: ح ساقطة.

النَّبِيِّ ﷺ: «**مَا حَدَّثَكُمْ بِهِ أَهْلُ الكِتَابِ، فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ**»[١].

١٠٢ - فَمَنَعَهُمْ مِنْ التَّصْدِيقِ [خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، وَمِنْ التَّكْذِيبِ][٢] خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ حَقًّا، وَأَمَرَهُمْ بِالعُدُولِ[٣] إِلَى قَوْلٍ يَدْخُلُ فِيهِ الإِيمَانُ بِالحَقِّ وَحْدَهُ، وَهَذَا كَذَلِكَ.

١٠٣ - وَلَيْسَتْ هَذِهِ الأَحَادِيثُ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِعَمَلٍ فِيهَا، وَلَا لِحُكْمٍ يُتَلَقَّى[٤] مِنْهَا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَيَكْفِي الإِنْسَانَ الإِيمَانُ بِمَا عَرَفَ مِنْهَا.

١٠٤ - وَلْيُعْلَمْ أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ للهِ تَعَالَى صِفَةً بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ المَوْضُوعَةِ، فَهُوَ أَشَدُّ حَالًا مِمَّنْ تَأَوَّلَ الأَخْبَارَ الصَّحِيحَةَ، وَدِينُ اللهِ تَعَالَى هُوَ بَيْنَ الغَالِي فِيهِ وَالمُقَصِّرِ عَنْهُ[٥]، وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ- جَامِعَةٌ لِكُلِّ خَيْرٍ، وَفَّقَنَا اللهُ

---

(١) رواه ابن وهب في الجامع (٢٠٠٥٩)، وعبد الرزاق في المصنف (١٩٢١٤)، وأحمد في المسند (١٧٢٢٥)، الطبراني في المعجم الكبير (٨٧٥)، من حديث أبي نملة الأنصاري، وهو في البخاري (٤٤٨٥) من حديث أبي هريرة ﷺ بلفظ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ١٣٦]».

(٢) في: ح ساقطة.

(٣) في: ح [بِالعَدْلِ].

(٤) في: ح [يُلقى]، وأما في المطبوع عدا ط م [يتلى].

(٥) في: ف إضافة بعد الانتهاء من الكتاب، ولعله تعليق في هذا الموضع، ونصُّهُ: [قَالَ أُبو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ الطَّحَاوِيُّ فِي آخِرِ عَقِيدَتِهِ: «وَدِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ،

وَإِيَّاكُمْ لِاتِّبَاعِهَا وَسُلُوكِهَا، وَالحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

***

وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وَهُوَ بَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَاليَأْسِ، فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا باطِنًا وظَاهِرًا، وَنَحْنُ بَرَاءٌ إِلَى اللهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ [كلمة غير واضحة]، يَا وَلِيَّ الإِسْلَامِ وَأَهْلَهُ ثَبِّتْنَا عَلَى الإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ».

قَيْدٌ وَتصْحِيحٌ وَمُقَابَلَةٌ.

تَمَّ بِفَضْلِ اللهِ الِانْتِهَاءُ مِنْ مُقَابَلَةِ الكِتَابِ عَلَى جَمِيعِ النُّسَخِ، وَمِنْهَا المَطْبُوعُ، مُصَلِّيًا وَحَامِدًا رَبِّي وَشَاكِرًا لَهُ، وَذَلِكَ فِي مَجْلِسَيْنِ: لَيْلَتَيْ السَّبْتِ السَّابِعَ عَشَرَ، وَالأَحَدِ الثَّامِنَ عَشَرَ مِنْ جُمَادَى الآخِرَةِ، مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ وَالفٍ لِلْهِجْرَةِ، وَقَدْ حَضَرَهُمَا بَعْضُ الإِخْوَةِ الفُضَلَاءُ، وَهُمْ: الأَخُ الدُّكْتُورُ: مُحَمَّدُ أَبُو بَكْرٍ جَالُو، الأَخُ الدُّكْتُورُ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الخَالِقِ الرَّاشِدُ السَّعْدُونُ، وَالأَخُ الدُّكْتُورُ: لُطْفِي سِتِيَاوَانْ، وَالأَخُ الدُّكْتُورُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اَللهِ تَرَاوَرِي -عَنْ بُعْدٍ-، وَالأَخُ الشَّيْخُ: مُحَمَّدُ مُحَمَّدِ سَلِيمِ عَبْدِ العَلِيمِ، وَالأَخُ الشَّيْخُ: عَبْدُ اللهِ مَحْمُودِ أَحْمَدَ إِبْرَاهِيمَ عَفِيفِي، وَالأَخُ الشَّيْخُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ جَوَّاس، وَالأَخُ الشَّيْخُ: مُحَمَّدُ فَاتِحُ بْنُ أَكْبَر، وَالأَخُ الشَّيْخُ: عَبْدُ الحَلِيمِ بَاسُوكِي.

وَكَانَ ذَلِكَ بِقِرَاءَتِي فِي مَنْزِلِي بِالمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، رَاجِيًا مِنْ رَبِّي الإِخْلَاصَ وَالقَبُولَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

تَمَّ فِي يَوْمِ الثُّلَاثَاءِ، السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ نَفْسِ الشَّهْرِ وَالْعَامِ مُقَابَلَةُ نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ جَدِيدَةٍ، وَمَعِي أَخِي الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدِ سَلِيمِ عَبْدِ العَلِيمِ، وَتَمَّ ذَلِكَ بِفَضْلِ اللهِ، وَسَاعَدَ فِي ضَبْطِ الكِتَابِ بِالحَرَكَاتِ، وَتَنْسِيقِهِ الأَخُ الشَّيْخُ: نَافِعُ بْنُ عَبُّودٍ سَرَّار.

وَالحَمْدُ للهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ.

كَتَبَهُ: طَارِقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دُبَيْسٍ القَحْطَانِيُّ.

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

***